اليوم الثامن

alyoum8.net

دقة في الرصد عمق في التحليل

16 صفحة

الأحد - 20 / سبتمبر / 2026م

العدد 181 | أسبوعية سياسية تحليلية (تصدر عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

غارات على الحلفاء وهدنة مع الخصوم.. السعودية تربك جبهات الحرب

القوات الجنوبية تواجه الحوثيين في كهبوب والطيران السعودي يقصف مواقعها خمس مرات

- إسقاط «إف15-» وأسر طياريها يفتحان باب التعاون السعودي الإسرائيلي
- الرياض تطلب هدنة لأسبوعين وتستنجد بالصين وباكستان لكبح الحوثيين
- تحالف على الورق.. جيبوتي تبتعد عن الرواية السعودية بشأن باب المندب
- السعودية التي نعرفها.. هل تبدد القيادة الجديدة رصيد الملوك السبعة؟

الجنوب يقاتل في باب المندب.. والرياض تفاوض لحماية حدودها

الافتتاحية

تحالف على الورق.. والجنوب وحيداً في مواجهة الحوثيين

يفتح العدد ١٨١ من صحيفة «اليوم الثامن» ملف الحرب اليمنية من زاوية لا تحظى عادةً بما يكفي من النقاش: من يملك القرار، ومن يتحمل نتائجه، ومن يُدفع إلى الجبهة كلما أخفقت الحسابات السياسية والعسكرية؟ فالتطورات المتلاحقة في الساحل الغربي وباب المندب ومأرب، والهجمات التي طالت الأراضي السعودية، تكشف أن الأزمة دخلت طوراً أشد تعقيداً، وأن الأخطاء التي تراكمت خلال السنوات الماضية بدأت تظهر دفعة واحدة، بينما تظل القوات الجنوبية في مقدمة من يدفعون الثمن.

تتصدر العدد واقعة بالغة الخطورة، إذ تقول مصادر عسكرية لـ«اليوم الثامن» إن خمس غارات سعودية أصابت مواقع للقوات الجنوبية في جبهة كهبوب، في الوقت الذي كانت فيه هذه القوات تخوض معارك دفاعية لوقف تقدم الحوثيين نحو المرتفعات المطلة على باب المندب. وإذا كانت هذه الغارات قد وقعت نتيجة خطأ في تحديد الأهداف، فإن وصفها بالخطأ لا يعفي أحداً من المسؤولية، لأن الحرب لا تُدار بالنوايا، ولأن حياة المقاتلين لا يمكن اختزالها في بيان مقتضب أو تبرير عسكري عابر.

القوات الجنوبية الموجودة في كهبوب ورأس العارة والسقيا لا تخوض معركة هامشية، بل تقف أمام محاولة حوثية للسيطرة على مواقع تمنح الجماعة نفوذاً مباشراً على واحد من أهم الممرات البحرية في العالم. ومع ذلك، تجد هذه القوات نفسها محاصرة بين هجوم حوثي من جهة، وسوء إدارة جوية من جهة أخرى، فيما لا تزال الأخبار المتداولة عن استعادة جزيرة ميون تفتقر إلى التأكيد الميداني. وهذه الصورة تلخص أزمة المعسكر المناهض للحوثيين: ضجيج إعلامي واسع، ووقائع على الأرض تتحملها قوات تقاتل بإمكانات محدودة ومن دون غطاء سياسي يوازي حجم تضحياتها.

يطرح العدد سؤال المسؤولية السعودية بوضوح. فالرياض قادت التحالف، وأشرفت على ترتيباته العسكرية والسياسية، وتولت إدارة العلاقة مع مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية، وامتلكت التأثير الأكبر في قرارات التعيين والتمويل والتحريك. لذلك يصعب قبول الرواية التي تقدم المملكة بوصفها طرفاً خارجياً يساعد عند الحاجة، ثم تنفي عنها المسؤولية عندما تنهار الجبهات أو تتبدل موازين القوة.

هذا التناقض يظهر في خطاب حكومة المنفى اليمنية، ولا سيما في المقابلة التي أجرتها وزيرة الخارجية أفراح الزوبة مع وكالة «سبوتنيك» الروسية. فقد دافعت الوزيرة عن الدور السعودي، وتحدثت عن إعادة تنظيم القدرات وتوحيد الجهود والردع المتكامل، لكنها لم تقدم إجابة صريحة عن أسباب سقوط مواقع الساحل الغربي، ولم تحدد الجهة التي أدارت المعركة، أو المسؤول الذي اتخذ قرارات الانسحاب، أو حجم الإسناد الذي وفرته قيادة التحالف للقوات الموجودة هناك.

وعندما تطلب الحكومة دعماً روسياً ومصرياً، ثم تشترط أن يكون هذا الدعم تحت المظلة السعودية، فإنها لا تتصرف كسلطة تبحث عن إنقاذ ما تبقى من الأرض، بل كإدارة مقيدة بسقف سياسي لا تستطيع تجاوزه. الأكثر إثارة للاستغراب أن الحكومة تبدو معنية بتبرئة الرياض أكثر من اهتمامها بكشف أسباب الهزيمة. إنها تدافع عن صاحب القرار، بينما تعجز عن الدفاع عن البلاد التي يفترض أنها تمثلها.

العدد لا يكتفي بمناقشة التطورات الميدانية، بل يتابع انتقال المواجهة إلى الداخل السعودي. الهجمات الحوثية بالصواريخ والطائرات المسيّرة، والحديث عن إسقاط مقاتلة سعودية من طراز «إف-١٥» وأسر طياريها، وفقاً لمصادر خاصة بالصحيفة، يضعان الحملة الجوية أمام اختبار مختلف. فالسعودية التي بنت جانباً أساسياً من تدخلها في اليمن على التفوق الجوي تجد نفسها أمام جماعة طورت قدراتها الصاروخية والدفاعية، وأصبحت قادرة على تهديد المدن والمنشآت والقواعد، وربما الطائرات المأهولة أيضاً.

حتى اللحظة، لا يزال الصمت السعودي يحيط بمصير المقاتلة وطاقمها، فيما يمنح غياب الرواية الرسمية الحوثيين مساحة واسعة لفرض روايتهم وتوظيف الحادث عسكرياً وسياسياً. وإذا تأكد أسر الطيارين، فسيمتلك الحوثيون ورقة تفاوضية حساسة، يمكن استخدامها في أي محادثات تتعلق بالهدنة أو الأسرى أو القيود المفروضة على الموانئ والمطارات.

أمام هذا التصعيد، تتحرك الرياض في أكثر من اتجاه. تكشف مواد العدد عن طلب سعودي لهدنة تستمر أسبوعين، وعن استعانة بالصين وباكستان للضغط على إيران ودفعها إلى كبح الحوثيين. وهذه التحركات تعكس حجم القلق السعودي، لكنها تكشف أيضاً حدود القوة العسكرية عندما لا تستند إلى استراتيجية سياسية واضحة. فبعد سنوات من الحرب، تعود الرياض إلى طهران بصورة غير مباشرة، وتطلب من بكين وإسلام آباد التدخل لحماية منشآتها وحدودها ومصالحها.

المشكلة أن الهدنة، إذا جرى التعامل معها كفرصة لترتيب الأوراق السعودية وحدها، لن تعالج أصل الأزمة. وقد تتحول إلى مهلة يستفيد منها الحوثيون لإعادة الانتشار وتثبيت مواقعهم في الساحل ومأرب، بينما تبقى القوات الجنوبية منتشرة على خطوط التماس، مستعدةً لخوض جولة جديدة من دون أن تعرف ما الذي ستحصل عليه سياسياً في نهايتها.

تكشف أزمة باب المندب كذلك هشاشة التحالف البحري الذي أعلنت السعودية قيادته. فجيبوتي، وهي دولة مشاطئة للمضيق وعضو مؤسس في التحالف، قالت إنه لا يوجد تهديد مباشر للملاحة الدولية حتى الآن. هذا الموقف يبتعد عن الخطاب السعودي الذي يسعى إلى تقديم ما يحدث باعتباره خطراً دولياً عاجلاً، ويشير إلى أن التحالف لا يزال إطاراً سياسياً أكثر منه قوةً عملياتية قادرةً على التدخل.

الدول تتحرك وفق مصالحها. جيبوتي تحمي موانئها ومكانتها اللوجستية، والدول الأوروبية تراقب طرق التجارة، والصين تقلق على إمدادات الطاقة، والولايات المتحدة تحسب خطواتها وفق صراعها الأوسع مع إيران، وإسرائيل ترى في المواجهة فرصةً لتعاون استخباراتي مع السعودية. وحده الجنوب يُطلب منه أن يتعامل مع المعركة باعتبارها واجباً مفتوحاً، وأن يقدم المقاتلين والمواقع والتضحيات من دون مقابل سياسي واضح.

وتتناول الصحيفة ما نشرته وسائل إعلام إسرائيلية عن تعاون استخباراتي غير مباشر بين تل أبيب والرياض عبر القيادة المركزية الأمريكية لمواجهة الحوثيين. كما تعرض قراءةً عبرية ترى أن المصالح الأمنية المشتركة قد تفتح باباً جديداً أمام مسار التطبيع السعودي-الإسرائيلي. لكن هذا التعاون، مهما بلغت فائدته الاستخباراتية، لا يعالج الخلل القائم داخل اليمن، ولا يعيد بناء الجبهات التي أضعفتها التنافسات، ولا يمنح القوات الجنوبية موقعها المستحق في القرار.

فالرياض تستطيع أن تطلب المعلومات من إسرائيل، والضغط من الصين، والوساطة من باكستان، والمساندة من الولايات المتحدة، لكنها لن تتمكن من بناء جبهة مستقرة إذا واصلت التعامل مع الجنوب بوصفه مخزناً للمقاتلين لا شريكاً سياسياً. ولا يمكن مطالبة الجنوبيين بالدفاع عن باب المندب والساحل، ثم تجاهل حقهم في تحديد مستقبل أرضهم، أو إبقاء قضيتهم معلقةً بانتظار تسوية بين السعودية والحوثيين.

وفي خلفية هذه التطورات، يفتح العدد نقاشاً أوسع عن السعودية نفسها، وعن الفارق بين سياسة راكمت النفوذ بالحذر والدبلوماسية، ومرحلة جديدة اتسمت بمركزية القرار والاندفاع نحو صراعات لم تُحسب نهاياتها. لقد بنى الملوك السعوديون المتعاقبون رصيداً سياسياً ودينياً واقتصادياً كبيراً، لكن المكانة لا تُحفظ بالموارد وحدها، بل بالقدرة على كسب ثقة الحلفاء وتجنب تحويل الشركاء إلى ضحايا للقرارات المرتبكة.

وحين تصيب الطائرات السعودية القوات التي يفترض أنها تقاتل معها، وحين تتقدم جماعة الحوثيين نحو المضيق، وحين تستنجد الحكومة بدول أخرى بشرط بقاء كل شيء تحت المظلة السعودية، يصبح السؤال عن القيادة الحالية مشروعاً وضرورياً: هل تحافظ الرياض على الرصيد الذي ورثته، أم تبدده في حرب تتغير أهدافها كلما تغيرت المخاطر؟

ومع ثقل الملف السياسي والعسكري، يترك العدد مساحةً لصورة أخرى من الحياة. عودة الكابتن عفراء محبوب إلى مجال الطيران بعد سنوات من الانتظار تروي حكاية امرأة عدنية قاومت الظروف والحرب، وتمسكت بحلمها حتى استعادت موقعها. قصتها ليست بعيدةً عن جوهر العدد؛ إنها تعبير عن مجتمع يحاول النهوض كلما دفعته الحرب إلى الخلف.

كما يتناول العدد توسع شركة «الراعبي» من الطاقة الشمسية إلى السيارات الكهربائية ومحطات الشحن، في محاولة لتحويل أزمة الكهرباء والوقود إلى فرصة استثمارية. ويحتفي رياضياً بفوز العين الإماراتي على النصر السعودي برباعية نظيفة، في مباراة أثبت فيها الفريق الإماراتي أن وضوح الخطة والانضباط وحسن استثمار الإمكانات تصنع النتيجة، وهي دروس تبدو غائبةً إلى حد بعيد عن إدارة الحرب اليمنية.

في العدد ١٨١، تتجاور الحرب والدبلوماسية والاقتصاد والرياضة والنجاح الفردي، لكنها تلتقي عند معنى واحد: النتائج لا تصنعها الشعارات، بل وضوح الهدف وكفاءة الإدارة وتحمل المسؤولية. وهذا ما يحتاج إليه الجنوب اليوم أكثر من أي وقت مضى. فالمرحلة المقبلة قد تحمل حرباً أوسع أو هدنةً هشة أو صفقةً إقليمية جديدة، وفي كل الاحتمالات ينبغي ألا يبقى الجنوب الطرف الذي يقاتل ولا يقرر، ويدفع ولا يحصل، ويحمي الممرات والمصالح بينما تؤجل قضيته.

المطلوب ليس إعفاء الحوثيين من مسؤولية هجماتهم وتمددهم، ولا الوقوف على الحياد أمام الخطر الذي يمثلونه، وإنما رفض تحويل هذه المخاطر إلى غطاء يعفي أصحاب القرار من المحاسبة. فمن قاد التحالف وأدار الحرب واختار الحلفاء وفرض المسؤولين عليه أن يجيب عن نتائج خياراته. ومن يريد من القوات الجنوبية أن تواصل القتال عليه أن يعترف بحق الجنوب في القرار وفي المستقبل. أما استمرار المعادلة القديمة، التي تمنح الرياض سلطة القيادة وتترك للجنوب فاتورة الدم، فلن يؤدي إلا إلى هزيمة جديدة، وربما إلى خسارة ما تبقى من الأرض والثقة معاً.

مؤسسة
اليوم الثامن alyoum8.net
للإعلام والدراسات

سياسية تحليلية تصدر كل يوم أحد عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، وهي مؤسسة إعلامية وبحثية مستقلة تأسست في 13 أكتوبر 2016م، وفقًا لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لسنة 2001م ولائحته التنفيذية، وتحمل ترخيص رقم (0693) الصادر عن مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في عدن.

رؤية المؤسسة
الريادة والتميز في العمل الإعلامي والبحثي من خلال إنتاج محتوى مهني يستند إلى المعرفة الدقيقة والتحليل الموضوعي.

رسالة المؤسسة
المساهمة في تطوير المعرفة والبحث العلمي وتعزيز الوعي العام عبر دراسات رصينة ومحتوى إعلامي مهني يخدم المجتمع وصناع القرار والباحثين.

وتعمل المؤسسة في مجالات الإعلام والبحوث والدراسات والتنمية والشؤون الاجتماعية والإنسانية، وتسعى إلى إنتاج المعرفة وتوفير محتوى إعلامي وبحثي يسهم في فهم القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في اليمن والمنطقة.

العنوان: جنوب اليمن - عدن – البريقة.
Alyoum8th@gmail.com www.Alyoum8.net
أرقام التواصل: 777491124 / 777668124 +967
منصات التواصل الاجتماعي: Alyoum8th

الإخراج الفني م. نديم عمر

تنويه
تمثل المواد البحثية والدراسات والتقارير المنشورة آراء كُتّابها وباحثيها، ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات.

تقرير

ارتباك جوي عند المضيق

خمس غارات سعودية تصيب القوات الجنوبية ومعركة كهبوب تدخل مرحلة الاستنزاف

قالت مصادر عسكرية لـ«اليوم الثامن» إن خمس غارات سعودية أصابت، عن طريق الخطأ، مواقع للقوات الجنوبية في جبهة كهبوب، بالتزامن مع معارك دفاعية لوقف محاولة حوثية لتطويق رأس العارة والسقيا. ونفت المصادر صحة الأنباء المتداولة عن استعادة جزيرة ميون، مؤكدة أن المواجهة الرئيسية تتركز حالياً في المرتفعات المطلة على باب المندب.

عدن

قالت مصادر عسكرية لـ«اليوم الثامن» إن طائرات حربية سعودية شنت خمس غارات على مواقع تابعة للقوات الجنوبية في منطقة كهبوب المطلة على مضيق باب المندب، بعدما أخطأت في تحديد أهدافها خلال معارك عنيفة تخوضها تلك القوات لوقف تقدم الحوثيين باتجاه المرتفعات الحاكمة للممر البحري.

وأوضحت المصادر أن الغارات أسفرت عن سقوط جرحى في صفوف القوات الجنوبية وتدمير آليات عسكرية كانت متمركزة في المنطقة، من دون تقديم حصيلة نهائية لعدد المصابين أو تحديد الوحدات التي تعرضت للقصف.

ولم تصدر وزارة الدفاع السعودية أو قيادة التحالف تعليقاً على الواقعة، كما لم يتسنَّ لـ«اليوم الثامن» التحقق بصورة مستقلة من الظروف التي سبقت الغارات، أو معرفة ما إذا كان القصف ناتجاً عن خطأ في الإحداثيات أم عن ضعف الاتصال بين غرفة العمليات الجوية والوحدات المنتشرة على الأرض.

غير أن تنفيذ خمس غارات على الموقع نفسه، وفق رواية المصادر، يعيد طرح أسئلة بشأن آليات تحديد الأهداف، ومدى امتلاك قيادة العمليات الجوية خريطة محدثة لانتشار القوات الجنوبية التي وصلت إلى كهبوب خلال الأيام الماضية لتعزيز خطوط الدفاع القريبة من باب المندب.

ونفت المصادر العسكرية صحة الأنباء المتداولة عن استعادة القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية جزيرة ميون من الحوثيين، مؤكدة أن الجزيرة لا تزال خارج سيطرتها، وأن المعارك الفعلية لا تدور فيها أو في محيطها المباشر، بل تتركز في منطقة كهبوب والمرتفعات المتصلة بها.

وقالت المصادر إن الحديث عن استعادة ميون لا يستند إلى وقائع ميدانية، وإن القوات لم تنفذ حتى الآن عملية إنزال بحري أو هجوماً لاستعادة الجزيرة، في ظل استمرار الأولوية العسكرية لتثبيت جبهة كهبوب ومنع الحوثيين من التقدم نحو المناطق الغربية لمحافظةافظة لحج.

وأضافت أن القوات الجنوبية الموجودة في المنطقة تخوض عمليات صد ودفاع، ولم تنتقل بعد إلى مرحلة الهجوم المعاكس، رغم وصول تعزيزات وأسلحة جديدة إلى الجبهة.

وبحسب المصادر، يسعى الحوثيون إلى السيطرة على سلسلة جبال كهبوب لفرض كماشة عسكرية على القوات الجنوبية المتمركزة في رأس العارة والسقيا، وتهديد خطوط الإمداد التي تربط مواقعها بالساحل ومحافظة لحج.

وتشكل كهبوب عقدة عسكرية مهمة بسبب موقعها المرتفع وإشرافها على الطرق المؤدية إلى باب المندب ورأس العارة. ومن شأن سيطرة الحوثيين عليها أن تمنحهم القدرة على مراقبة تحركات القوات الجنوبية واستهداف خطوطها الخلفية، فضلاً عن توسيع نطاق الضغط على الطريق الساحلي والمناطق المحيطة بالمضيق.

كما يمكن للسيطرة على المرتفعات أن تضع القوات الموجودة في رأس العارة والسقيا بين ضغط قادم من الساحل وآخر من الجبال، وهو ما يفسر، وفق المصادر، تركيز الحوثيين على الدفع بمزيد من المقاتلين إلى هذه الجبهة رغم الخسائر التي تعرضوا لها.

وقالت المصادر إن تعزيزات عسكرية جنوبية وصلت إلى كهبوب، وشُيّد خط دفاعي وصفته بأنه «قوي جداً»، مدعوم بأسلحة متطورة ووسائل مراقبة ونيران قادرة على التعامل مع محاولات التسلل والتقدم.

وأضافت أن المهمة الميدانية المحددة للقوات في المرحلة الحالية تقتصر على منع الحوثيين من إحراز تقدم جديد، وتأمين المرتفعات والممرات المؤدية إلى رأس العارة والسقيا، إلى حين استكمال حشد القوات ووضع خطة عمليات مشتركة.

ولا تنفذ القوات الجنوبية، بحسب المصادر، هجوماً برياً واسعاً لاستعادة المواقع التي سيطر عليها الحوثيون في الساحل أو جزيرة ميون، خلافاً لما تتداوله بعض وسائل الإعلام والحسابات المرتبطة بالقوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية.

ويعكس اعتماد العمليات على الصد والدفاع حجم التحول الذي طرأ على المعركة خلال أيام. فبعد انهيار خطوط المقاومة الوطنية والقوات الأخرى في المخا وذباب وميون، انتقلت الجبهة جنوباً، وأصبحت القوات الجنوبية مطالبة بمنع الحوثيين من نقل المعركة من الساحل الغربي لشمال اليمن إلى حدود الجنوب الغربية.

وقالت المصادر العسكرية إن الحوثيين دفعوا بمجاميع متتالية باتجاه كهبوب، وحاولوا استغلال المرتفعات والمسارات الجبلية لتنفيذ عمليات التفاف على مواقع القوات الجنوبية. إلا أن خط الدفاع الجديد تمكن، وفق روايتها، من وقف معظم المحاولات وإجبار المهاجمين على التراجع.

وأضافت المصادر أن الحوثيين تكبدوا مئات القتلى والجرحى خلال الهجمات الأخيرة، مستندة إلى معلومات قالت إنها وردت من محافظة الحديدة بشأن وصول أعداد كبيرة من الجثث والمصابين إلى مستشفيات ومراكز طبية خاضعة للجماعة.

ولا تتوفر إحصائية مستقلة للخسائر الحوثية، كما لم تعلن الجماعة أرقاماً تفصيلية لقتلاها. وعادة ما تتكتم الأطراف المتحاربة في اليمن على خسائرها أو تبالغ في أعداد ضحايا خصومها، ما يجعل من الصعب التحقق من الحصيلة الفعلية في ظل استمرار المعارك وصعوبة وصول جهات مستقلة إلى مناطق المواجهة.

وفي موازاة القتال البري، قالت المصادر إن الطيران الحربي شن أكثر من خمسين غارة على مواقع وتحركات حوثية في ذباب وباب المندب ومنطقة العرضي، ضمن محاولة لقطع التعزيزات ومنع الجماعة من تثبيت مواقعها الجديدة.

واستهدفت الغارات، وفق المصادر، آليات ومخازن أسلحة وتجمعات للمقاتلين وطرق إمداد تستخدمها الجماعة لنقل القوات من المخا وذباب باتجاه المرتفعات الجنوبية. ولم يتضح حجم الخسائر الناتجة عن القصف، في حين تحدث الحوثيون عن غارات مكثفة طالت مناطق متعددة في تعز والحديدة.

ويكشف الخطأ الذي أصاب القوات الجنوبية جانباً من المخاطر المصاحبة لتكثيف الضربات الجوية في منطقة تتغير فيها خطوط السيطرة بسرعة. فالمسافة بين مواقع الطرفين ضيقة، وتتحرك الوحدات في تضاريس جبلية معقدة، فيما تعمل تشكيلات متعددة تحت قيادات وغرف عمليات منفصلة.

وتنتشر في الجبهة قوات جنوبية ووحدات من ألوية العمالقة وتشكيلات أُعيد دفعها نحو الساحل، إلى جانب بقايا قوات انسحبت من جبهات المخا وذباب. ويزيد هذا التداخل صعوبة التمييز بين المواقع إذا لم تُحدَّث الإحداثيات بصورة مستمرة أو تغيب قنوات اتصال مباشرة بين القوات البرية والطيران.

وتأتي واقعة القصف الخاطئ في وقت تتعرض فيه السعودية لهجمات حوثية بالصواريخ والطائرات المسيّرة. وأعلن المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى سريع أن الجماعة نفذت عملية واسعة استهدفت قاعدة الملك خالد الجوية في خميس مشيط بعشرات الصواريخ الباليستية والمسيّرات الانتحارية.

وقال سريع إن الهجوم استهدف حظائر الطائرات والرادارات والمدارج ومخازن الذخيرة، وإنه جاء رداً على الغارات السعودية التي قال إنها تجاوزت ٣٠٠ غارة خلال خمسة أيام.

ولم تعلن السلطات السعودية تفاصيل الأضرار التي خلفها الهجوم الأخير، كما لم يتسنَّ التحقق مستقلاً من الرواية الحوثية بشأن إصابة جميع الأهداف المعلنة. وأطلقت الجهات السعودية تنبيهات طارئة في خميس مشيط وعدد من المدن الجنوبية قبل إعلان انتهاء حالة التحذير.

وكانت قاعدة الملك خالد ومنشآت للطاقة في أبها وجازان قد تعرضت لهجمات سابقة خلال موجة التصعيد الحالية، أسفرت، وفق بيانات سعودية، عن إصابة عشرات المدنيين واندلاع حرائق وتعطل مؤقت لبعض العمليات التشغيلية.

ويضع تزامن الهجوم على قاعدة الملك خالد مع احتدام القتال في كهبوب السعودية أمام معركة مزدوجة: حماية أراضيها ومنشآتها الحيوية من الصواريخ والمسيّرات، وتوفير غطاء جوي لقوات برية تحاول منع الحوثيين من تثبيت سيطرتهم على محيط باب المندب.

وفي الوقت الذي تستخدم فيه الرياض طيرانها بكثافة لإبطاء التقدم الحوثي، تظهر واقعة إصابة القوات الجنوبية أن زيادة عدد الغارات لا تعوض ضعف التنسيق الميداني. وقد تتحول القوة الجوية إلى عبء على الوحدات المتقدمة إذا لم تُضبط الإحداثيات ومسارات الحركة وآليات طلب الإسناد.

وتحمل الواقعة حساسية سياسية إضافية بالنظر إلى العلاقة المتوترة بين السعودية والقوات الجنوبية منذ حرب يناير/كانون الثاني الماضي. فقد استهدفت الرياض حينها مواقع ووحدات جنوبية وأعادت تشكيل أجزاء من المنظومة العسكرية والأمنية في عدن وحضرموت وشبوة، قبل أن تعود اليوم إلى الاستعانة بقوات جنوبية لوقف الحوثيين عند الحدود الغربية للجنوب.

وتجد هذه القوات نفسها في مواجهة تهديد حوثي يقترب من لحج ورأس العارة، رغم أن المعركة بدأت في مناطق تقع خارج الحدود الجغرافية للجنوب. كما تخوض القتال من دون اتفاق سياسي يحدد هدف الحرب أو موقع القضية الجنوبية في أي ترتيبات لاحقة.

ويزيد سقوط جرحى بنيران الطيران الذي يفترض أن يوفر الغطاء من مخاوف تحول القوات الجنوبية إلى قوة تستخدم لسد الفراغ الذي خلفه انهيار تشكيلات أخرى، من دون منح قياداتها صلاحيات كاملة في التخطيط وإدارة العمليات.

وقالت مصادر طبية لـ«اليوم الثامن» إن مستشفيات في عدن ولحج وأبين تشهد اكتظاظاً بالجرحى والمصابين العسكريين والمدنيين الذين جرى نقلهم من مناطق المعارك في غرب تعز والساحل الممتد من المخا إلى باب المندب.

وأوضحت المصادر أن بعض أقسام الطوارئ والعناية المركزة تعمل فوق طاقتها الاستيعابية، وسط نقص في الأدوية والدم والمستلزمات الجراحية، وتأخر وصول عدد من المصابين بسبب القصف وصعوبة الحركة على الطرق القريبة من مناطق الاشتباك.

ولم تتوفر حصيلة موحدة لعدد الجرحى الذين وصلوا إلى المحافظات الجنوبية، إلا أن تدفق المصابين يتزامن مع موجة نزوح واسعة من مناطق القتال. وتقول المنظمة الدولية للهجرة إن عدد النازحين الجدد اقترب من ٩٤ ألف شخص، تركز معظمهم في تعز ولحج، بينما عبر أكثر من ألفي شخص خليج عدن باتجاه جيبوتي.

ويضع النزوح والضغط على المستشفيات السلطات المحلية في عدن ولحج أمام أزمة إنسانية وخدمية متصاعدة. فالمرافق الطبية تعاني أساساً نقص التمويل وانقطاع الكهرباء وتأخر مستحقات العاملين، ما يجعل قدرتها على استقبال موجات إضافية من المصابين محدودة.

وتتحمل المحافظات الجنوبية بذلك جانباً كبيراً من الكلفة البشرية للمعركة، سواء عبر إرسال القوات إلى الجبهات أو استقبال الجرحى والنازحين، في حين لا تزال القرارات العسكرية والسياسية تصدر من خارج المؤسسات المحلية.

ولا تعني إقامة خط دفاعي قوي في كهبوب أن الخطر على باب المندب انتهى. فالحوثيون ما زالوا يملكون زمام المبادرة في الساحل، ويسيطرون على المخا وذباب وميون، وفق المصادر، كما يمتلكون القدرة على الدفع بتعزيزات جديدة واستخدام الصواريخ والمسيّرات لإضعاف المواقع الدفاعية.

وفي المقابل، يمنح وصول التعزيزات والأسلحة المتطورة إلى كهبوب القوات الجنوبية فرصة لمنع توسع الحوثيين داخل المناطق الغربية للجنوب، شريطة تحسين التنسيق الجوي وتوحيد غرفة العمليات وتأمين طرق الإمداد من عدن ولحج.

ويبقى الانتقال من الدفاع إلى الهجوم مرتبطاً بحجم القوات المتاحة، وقدرة الطيران على عزل الجبهة، ووجود خطة لاستعادة ذباب والمخا وميون. وحتى الآن لا توجد مؤشرات ميدانية تؤكد بدء عملية من هذا النوع، فيما تتركز الجهود على وقف التقدم وتثبيت المواقع.

ولا يعني انتشار الحوثيين في ميون ومحيط باب المندب امتلاكهم قدرة مضمونة على إغلاق المضيق، إذ ما زالت السفن تعبر الممر بمعدلات قريبة من الأيام السابقة. غير أن وجود الجماعة في الجزر والمرتفعات الساحلية يقلص المسافة بينها وبين خطوط الملاحة، ويرفع كلفة التأمين ويمنحها قدرة أكبر على استهداف السفن أو فرض قيود انتقائية على الحركة البحرية.

وتزداد حساسية التطورات بالنسبة للسعودية بعد استهداف خط أنابيب «شرق-غرب»، الذي ينقل النفط من المنطقة الشرقية إلى ينبع على البحر الأحمر، وتوقف أجزاء واسعة منه في وقت تعتمد فيه الرياض على هذا المسار لتجاوز اضطراب الملاحة في مضيق هرمز.

ومع تعثر التحالف البحري الذي أعلنته السعودية في إظهار أثر واضح على الأرض، يصبح خط الدفاع الجنوبي في كهبوب واحداً من أهم الحواجز المتبقية أمام تمدد الحوثيين نحو رأس العارة والسقيا وخليج عدن.

لذلك تتجاوز نتائج معركة كهبوب حدود السيطرة على مجموعة من المرتفعات. فإذا نجحت القوات الجنوبية في تثبيت مواقعها، ستمنع الحوثيين من تحويل مكاسبهم في المخا وميون إلى اندفاع داخل لحج. أما إذا تمكنت الجماعة من اختراق الخط الدفاعي وفرض كماشتها على رأس العارة والسقيا، فستدخل المعركة مرحلة أكثر خطورة، يصبح فيها أمن عدن والساحل الجنوبي جزءاً مباشراً من المواجهة.

وفي الحالتين، كشفت الغارات الخمس التي أصابت القوات الجنوبية أن مشكلة الجبهة لا تقتصر على قوة الحوثيين أو تضاريس كهبوب. فغياب القيادة الموحدة، وتعدد غرف العمليات، وسرعة حشد القوات من دون تنسيق كاف، عوامل يمكن أن تهدد المدافعين بقدر تَهديد الهجمات الحوثية نفسها.

وبينما يعلن الحوثيون قصف قاعدة الملك خالد ويواصلون الضغط على كهبوب، تبدو السعودية مطالبة أولاً بإثبات قدرتها على إدارة القوات التي تقاتل تحت غطائها، قبل الحديث عن استعادة ميون أو شن هجوم واسع على الساحل. فالمعركة الحقيقية تدور الآن على المرتفعات المطلة على المضيق، والقوات الجنوبية ما زالت في موقع الدفاع، أما استعادة الجزر والموانئ فتبقى، حتى هذه اللحظة، أخباراً متداولة لا تؤيدها الوقائع الميدانية.

تقرير

تحالف على الورق

السعودية تتوعد بالرد.. جيبوتي تبتعد والحوثيون يعلنون إسقاط مقاتلة

وضعت الهجمات الحوثية السعودية أمام اختبار عسكري وسياسي معقد، بينما كشفت تصريحات جيبوتي عن محدودية التحالف البحري الذي أعلنته الرياض. وفي موازاة التهديد السعودي بالرد، أعلنت صنعاء إسقاط مقاتلة من طراز «إف15-»، من دون تأكيد مستقل أو تعليق سعودي حتى الآن.

جلال عمر

أعلنت جمهورية جيبوتي، إحدى الدول المشاطئة لباب المندب والعضو المؤسس في التحالف البحري الدفاعي الذي تقوده السعودية، عدم وجود تهديد مباشر للملاحة الدولية في المضيق، بعد أيام من سيطرة الحوثيين على مناطق الساحل الغربي اليمني وجزيرة ميون الواقعة في قلب الممر البحري.

ولا يمثل التصريح الجيبوتي إعلاناً رسمياً بالانسحاب من التحالف، لكنه يكشف تباعداً واضحاً بين خطاب الرياض، الذي يقدم التطورات بوصفها تهديداً وشيكاً للملاحة الدولية، وبين تقييم دولة تقع على الضفة المقابلة للمضيق وترى أن حركة السفن لم تواجه حتى الآن خطراً مباشراً.

وقال قائد القوات البحرية الجيبوتية العقيد أحمد جامع ضاهر، في تصريحات لقناة «الجزيرة»، إنه «لا يوجد حتى الآن تهديد مباشر للملاحة الدولية في باب المندب»، مضيفاً أن عشرات القوارب الصغيرة التي تقل يمنيين تتجه يومياً إلى جيبوتي هرباً من القتال.

جاء التصريح في توقيت تواجه فيه السعودية موجة من الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة، طالت مدناً وقواعد عسكرية ومنشآت اقتصادية ونفطية، وسط تحذيرات أمنية أُطلقت في مكة وجدة والطائف وأبها وجازان والعلا وينبع ومناطق أخرى.

وبينما تحاول الرياض نقل ملف باب المندب إلى مجلس الأمن وتقديمه بوصفه تهديداً للتجارة الدولية، اختارت جيبوتي لغة أكثر حذراً. فهي لم تنف احتمال تصاعد الخطر، لكنها رفضت عملياً التعامل مع السيطرة الحوثية على الضفة اليمنية للمضيق باعتبارها إغلاقاً للممر أو تهديداً قائماً لكل السفن.

وتكتسب هذه المفارقة أهمية خاصة لأن جيبوتي كانت ضمن 14 دولة أعلنت، في 30 يوليو/تموز 2026، دعم مشروع التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات بقيادة السعودية. وقالت الرياض يومها إن التحالف سيحمي الممرات البحرية في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، قبل أن تعلن لاحقاً استكمال 13 دولة إجراءات الانضمام وتوقيع ميثاقه.

غير أن الأزمة الحالية، وهي أول اختبار فعلي للتحالف منذ إنشائه، لم تكشف عن وجود قوة بحرية مشتركة قادرة على التدخل، كما لم تعلن جيبوتي أو بقية الدول الأعضاء إرسال سفن أو المشاركة في مهمة عسكرية داخل المضيق.

ويبدو أن التحالف الذي قدمته السعودية باعتباره مظلة دفاعية واسعة لا يزال أقرب إلى إطار سياسي وتنسيقي منه إلى قوة عملياتية موحدة. فالدول المنضمة إليه تحتفظ بحقها السيادي في تحديد طبيعة مشاركتها، ولا يلزمها الميثاق، وفق المعلومات المنشورة، بالدخول تلقائياً في مواجهة عسكرية دفاعاً عن المصالح السعودية.

من هذه الزاوية، لا يبدو الموقف الجيبوتي مفاجئاً. فجيبوتي تستضيف قواعد عسكرية أمريكية وفرنسية وصينية ويابانية، وتعتمد بدرجة كبيرة على الموانئ والخدمات اللوجستية وحركة السفن. ولذلك لا مصلحة لها في الإعلان عن أن المضيق بات منطقة حرب، لأن مثل هذا التوصيف قد يدفع شركات الشحن والتأمين إلى رفع مستوى المخاطر أو الابتعاد عن موانئها.

لكن الموقف يضعف في الوقت نفسه الرواية السعودية عن وجود تحالف إقليمي جاهز لحماية الملاحة. فإذا كانت الدولة التي تقع مباشرة على باب المندب لا ترى تهديداً حالياً، فمن الصعب إقناع بقية أعضاء التحالف بالانتقال من بيانات الدعم إلى المشاركة في عمليات عسكرية ضد الحوثيين.

وعلى الضفة الأخرى، صعّد الحوثيون مواجهتهم مع السعودية، وأعلنوا إسقاط مقاتلة سعودية من طراز «إف15-» بصاروخ أرض-جو محلي الصنع أثناء تنفيذها عمليات في أجواء محافظة مأرب.

وقالت الجماعة في بيان صادر من صنعاء، الأربعاء، إن قواتها تصدت بعد ذلك لتشكيلين جويين سعوديين من طرازي «إف15-» و«تايفون»، وإن المقاتلات كانت تبحث عن حطام الطائرة التي قالت إنها أسقطتها قبل أن تجبرها الدفاعات الجوية على التراجع.

ولم تعلن السعودية فقدان مقاتلة، كما لم ينشر الحوثيون، حتى وقت إعداد هذا التقرير، صوراً واضحة للحطام أو معلومات عن الطيارين. ولم تؤكد مصادر مستقلة وقوع الحادث، ما يفرض التعامل معه باعتباره ادعاءً عسكرياً صادراً عن طرف في الحرب، إلى أن تظهر أدلة ميدانية أو يصدر تعليق رسمي سعودي.

لكن مجرد إعلان الحوثيين إسقاط مقاتلة مأهولة، بعد سنوات ركزوا خلالها على استهداف الطائرات المسيّرة، يحمل رسالة تتجاوز النتيجة الميدانية. فالجماعة تريد القول إن عودة الطيران السعودي إلى العمل المكثف داخل اليمن لن تكون بلا كلفة، وإنها طورت قدرات دفاع جوي قد تقيد حركة المقاتلات فوق الجبهات.

وزعم البيان الحوثي أن الطيران السعودي نفذ خلال أسبوع أكثر من 450 غارة باستخدام مقاتلات «إف15-» و«تايفون» أقلعت من قاعدتي خميس مشيط والطائف، واستهدفت محافظات تعز ولحج والجوف وحجة ومأرب وصعدة والبيضاء.

ولا يوجد إحصاء مستقل يؤكد هذا العدد، كما لم تنشر وزارة الدفاع السعودية كشفاً بحجم الطلعات الجوية. غير أن اتساع رقعة المحافظات الواردة في البيان، وتواتر الأنباء عن الغارات، يشيران إلى أن الرياض عادت إلى استخدام قوتها الجوية بصورة أوسع مما كانت عليه خلال سنوات التهدئة.

واللافت أن الغارات، وفق الرواية الحوثية، شملت محافظة لحج الجنوبية، بما يعني أن المواجهة لم تعد محصورة في مناطق سيطرة الجماعة شمالاً وغرباً، وإنما امتدت إلى المواقع المحيطة بباب المندب وخطوط التماس الجديدة التي تشكلت بعد انهيار القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية في الساحل الغربي.

وفي موازاة ذلك، أعلن التحالف اعتراض طائرة مسيّرة جنوب مكة قبل دخولها المجال الجوي المحظور فوق المدينة. وقال المتحدث باسم التحالف تركي المالكي إن أمن مكة والمشاعر المقدسة «خط أحمر»، متوعداً باتخاذ إجراءات ردعية ضد الحوثيين.

ونفى الحوثيون استهداف مكة، وقالوا إن عملياتهم موجهة إلى المنشآت النفطية والقواعد العسكرية السعودية. وهنا انتقلت المواجهة إلى معركة روايات لا تقل أهمية عن المواجهة الميدانية؛ إذ تحاول الرياض وضع الهجمات في سياق تهديد المقدسات، بينما تسعى الجماعة إلى تقديمها باعتبارها رداً عسكرياً يستهدف مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية للمملكة.

ولا يمكن فصل التهديد السعودي بالرد عن المأزق الأوسع الذي تواجهه الرياض. فالتصعيد الجوي داخل اليمن لم يوقف الهجمات على أراضيها، ولم يعكس حتى الآن السيطرة الحوثية على المخا وذباب وميون والجزر والمواقع المشرفة على باب المندب. وفي المقابل، قد تؤدي حملة جوية أشد إلى توسيع قائمة الأهداف السعودية التي يهدد الحوثيون بضربها.

وقد طلبت السعودية من مجلس الأمن اتخاذ موقف حازم ضد ما وصفته بـ«عسكرة المضائق»، فيما طالب مندوب اليمن لدى الأمم المتحدة عبدالله السعدي بإنشاء منظومة ردع دولية لحماية باب المندب وتطبيق حظر السلاح المفروض على الحوثيين.

لكن جلسة مجلس الأمن لم تنتج قراراً تنفيذياً أو التزاماً بإرسال قوة جديدة إلى المنطقة. كما أن التحركات السعودية مع مصر لم تسفر، وفق البيانات المعلنة، عن تعهد مصري بالمشاركة في عمليات عسكرية. واكتفى البلدان بالتأكيد على أمن الملاحة وحرية العبور في البحر الأحمر وباب المندب.

ويعكس هذا التحفظ حدود الدعم الذي تستطيع الرياض الحصول عليه. فمصر متضررة من تراجع حركة السفن عبر قناة السويس، وجيبوتي قلقة من تدفق النازحين واحتمال اضطراب نشاط موانئها، وتركيا وباكستان ترتبطان بتفاهمات دفاعية مع السعودية، لكن أياً من هذه الدول لم يعلن استعداده لخوض حرب ضد الحوثيين.

حتى حركة الملاحة نفسها تقدم صورة أكثر تعقيداً من الخطاب السياسي. فقد أظهرت بيانات الشحن مرور 22 سفينة عبر باب المندب، مقابل 24 سفينة في اليوم السابق. وهذا يعني أن المضيق لم يُغلق، لكنه يعمل تحت مستوى مرتفع من المخاطر والقلق، ويمكن لأي هجوم ناجح على ناقلة أو سفينة تجارية أن يغير الحسابات سريعاً.

المشكلة بالنسبة إلى السعودية لا تكمن في الإغلاق الكامل وحده. يكفي أن ترتفع كلفة التأمين، أو تتردد الشركات في نقل النفط السعودي، أو تُفرض قيود انتقائية على السفن المرتبطة بالمملكة، حتى يتحول الوجود الحوثي في المضيق إلى أداة ضغط اقتصادي وسياسي.

وتزداد الأزمة تعقيداً مع تعطل خط أنابيب «شرق-غرب»، الذي تعتمد عليه السعودية لنقل النفط من المنطقة الشرقية إلى ميناء ينبع، بالتزامن مع اضطراب الملاحة في مضيق هرمز. وبذلك تجد المملكة منافذها النفطية الأساسية معرضة للضغط من جهتين: إيران في الخليج والحوثيون في البحر الأحمر.

أما التحالف البحري الذي أعلنته الرياض، فقد دخل اختباره الأول من دون أن تظهر له استجابة جماعية. لم تعلن جيبوتي الانسحاب منه، لكنها نأت بنفسها عن توصيف الخطر السعودي. ولم تعلن الدول الأخرى مشاركة عملياتية، بينما لجأت الرياض إلى مجلس الأمن وإلى طلب دعم مصر والولايات المتحدة.

وهذا يكشف أن كثرة الأعضاء لا تعني بالضرورة وجود تحالف قادر على الحرب. فحين تأسس المشروع، كان الاتفاق على حماية الملاحة عنواناً يمكن للجميع دعمه، لكن الانتقال من حماية السفن إلى ضرب الحوثيين أو استعادة الساحل اليمني يفرض كلفة سياسية وعسكرية لا تبدو الدول الأعضاء مستعدة لتحملها.

لقد أنشأت السعودية تحالفاً بحرياً واسعاً على الورق، لكنها عندما واجهت أول تهديد حقيقي وجدت نفسها تقاتل بالطيران، وتطلب غطاءً من مجلس الأمن، وتبحث عن مساندة مصرية وأمريكية وإسرائيلية، في وقت يكتفي فيه أعضاء التحالف بمراقبة التطورات أو إصدار تصريحات حذرة.

أما الحوثيون، فقد انتقلوا من تهديد الحدود الجنوبية السعودية إلى بناء ضغط متزامن على العمق الاقتصادي للمملكة والممر البحري الذي تعتمد عليه. وإذا ثبت إسقاط المقاتلة، فإن المواجهة ستدخل مرحلة أشد خطورة؛ لأن الرياض ستواجه تهديداً لا يستهدف منشآتها ومدنها فقط، بل يمتد إلى التفوق الجوي الذي اعتمدت عليه طوال سنوات الحرب.

وحتى تتضح حقيقة مصير الطائرة، يبقى الثابت أن السعودية لم تستطع بعد تحويل تفوقها الجوي وتحالفاتها المعلنة إلى مكسب ميداني يعيد السيطرة على باب المندب. كما أن جيبوتي، الدولة الأقرب إلى المضيق، اختارت حماية مصالحها وموانئها عبر التهدئة، لا عبر الاصطفاف خلف خطاب المواجهة السعودي.

المصادر:

- رويترز: السعودية تعلن اعتراض مسيّرة حوثية جنوب مكة
- رويترز: حركة السفن عبر باب المندب
- أسوشيتد برس: التحرك السعودي للحصول على دعم مصر
- الوسط: تصريحات قائد القوات البحرية الجيبوتية
- الجزيرة: الدول المؤسسة للتحالف البحري بقيادة السعودية
- الأناضول: تفعيل التحالف البحري وانضمام 13 دولة

تقارير

« تعاون خلف الستار

إسقاط «إف15-» وأسر طياريها يفتحان باب التعاون السعودي الإسرائيلي

كشفت وسائل إعلام إسرائيلية عن بدء تعاون استخباراتي غير مباشر بين تل أبيب والرياض لمواجهة الحوثيين عبر القيادة المركزية الأمريكية، بالتزامن مع تأكيد مصادر «اليوم الثامن» إسقاط مقاتلة سعودية في مأرب وأسر طياريها، في تطور يضع الحملة الجوية السعودية أمام اختبار أمني وعسكري جديد.

صنعاء

قالت وسائل إعلام إسرائيلية إن تل أبيب بدأت تقديم معلومات استخباراتية إلى السعودية لمساعدتها في مواجهة الحوثيين، عبر قناة غير مباشرة تشرف عليها القيادة المركزية الأمريكية «سنتكوم»، في وقت دخلت فيه المواجهة بين الرياض والجماعة اليمنية مرحلة أكثر خطورة بعد إسقاط مقاتلة سعودية من طراز «إف-١٥» في أجواء مأرب وأسر طياريها ونقلهما إلى صنعاء.

وأكدت مصادر يمنية خاصة لـ«اليوم الثامن» أن المقاتلة السعودية أسقطت خلال تنفيذها عمليات جوية في محافظة مأرب، وأن طاقمها المكون من طيارين اثنين نجا من سقوط الطائرة ووقع في قبضة الحوثيين، قبل نقله تحت حراسة مشددة إلى العاصمة اليمنية صنعاء.

وبحسب المصادر، فرض الحوثيون طوقاً أمنياً حول المنطقة التي سقطت فيها الطائرة، وسارعوا إلى إخراج الطيارين ونقلهما بعيداً عن موقع الحطام، بالتزامن مع تحليق مقاتلات سعودية في المنطقة بحثاً عن الطائرة وطاقمها.

ولم تكشف المصادر هوية الطيارين أو رتبتيهما، كما لم تتوفر معلومات مؤكدة عن وضعهما الصحي أو المكان الذي يحتجزان فيه داخل صنعاء. والتزمت وزارة الدفاع السعودية الصمت، فلم تعلن فقدان المقاتلة أو أسر طاقمها، كما لم تصدر نفياً للرواية الحوثية حتى وقت إعداد هذا التقرير.

وكان المتحدث العسكري للحوثيين يحيى سريع قد أعلن أن دفاعات الجماعة أسقطت مقاتلة سعودية من طراز «إف-١٥» بصاروخ أرض-جو محلي الصنع أثناء تنفيذها ما وصفه بعمليات عدائية في أجواء مأرب.

وقال إن القوات الحوثية تصدت بعد ذلك لتشكيلين جويين سعوديين يضمان مقاتلات من طرازي «إف-١٥» و«تايفون»، وإن الطائرات كانت تبحث عن حطام المقاتلة قبل إجبارها على التراجع.

وذكرت صحيفة «إنديان إكسبرس» الهندية أن إعلان إسقاط المقاتلة جاء بعد ساعات من إعلان السعودية اعتراض طائرة مسيّرة قالت إنها كانت متجهة إلى مكة. ونقلت الصحيفة عن الحوثيين نفيهم استهداف المواقع الدينية، وتأكيدهم أن عملياتهم تركز على المنشآت النفطية والقواعد العسكرية السعودية.

ويشكل أسر الطيارين تطوراً يتجاوز الخسارة المادية المتمثلة في سقوط المقاتلة، إذ يمنح الحوثيين ورقة تفاوضية حساسة يمكن استخدامها في أي اتصالات لاحقة بشأن وقف التصعيد أو تبادل الأسرى أو تخفيف القيود المفروضة على مناطق سيطرتهم.

كما يطرح الحادث تساؤلات حول قدرات الدفاع الجوي التي طورتها الجماعة، ونوعية الصاروخ الذي استخدمته، وما إذا كان إسقاط الطائرة واقعة منفردة أم مؤشراً إلى تغير في قدرة الحوثيين على تهديد المقاتلات السعودية المأهولة.

فالسعودية بنت حملتها العسكرية في اليمن، منذ عام ٢٠١٥، على تفوق جوي شبه كامل، بينما اقتصرت نجاحات الحوثيين خلال مراحل طويلة على إسقاط طائرات استطلاع ومسيّرات. أما إسقاط مقاتلة «إف-١٥» وأسر طاقمها، فينقل التهديد إلى مستوى مختلف، لأن استمرار هذا النوع من العمليات سيجبر الرياض على إعادة تقييم مسارات الطيران وارتفاعات التحليق وطبيعة المهام التي تنفذها فوق اليمن.

ويأتي إسقاط المقاتلة في سياق حملة جوية سعودية واسعة. فقد قال الحوثيون إن مقاتلات «إف-١٥» و«تايفون» نفذت خلال أسبوع أكثر من ٤٥٠ غارة، انطلاقاً من قاعدتي خميس مشيط والطائف، واستهدفت محافظات تعز ولحج والجوف وحجة ومأرب وصعدة والبيضاء.

ولم تعلن السعودية حصيلة طلعاتها الجوية، لكن تواتر الغارات واتساع المناطق المستهدفة يؤكدان عودة الحرب الجوية بصورة مكثفة، بعد فترة حاولت فيها الرياض إدارة المواجهة عبر القوات اليمنية المحلية الموالية لها، مع إبقاء تدخلها المباشر ضمن حدود ضيقة.

لكن هذه العودة لم تفض حتى الآن إلى تغيير واضح في خريطة السيطرة. فقد تمكن الحوثيون من التقدم على الساحل الغربي والوصول إلى المخا وذباب وجزيرة ميون والجزر والمواقع المشرفة على باب المندب، بينما تحولت الضربات السعودية إلى محاولة لاحتواء التوسع ومنع تثبيته، من دون وجود قوة برية متماسكة قادرة على استعادة المناطق التي سقطت.

في هذا التوقيت، نقلت صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية أن السعودية وإسرائيل تجريان محادثات بوساطة القيادة المركزية الأمريكية لتزويد الرياض بمعلومات استخباراتية تساعدها في مواجهة الحوثيين.

وقالت الصحيفة إن المصالح المشتركة بين السعودية وإسرائيل أصبحت أكثر وضوحاً بعد وصول الحوثيين إلى باب المندب وتصاعد هجماتهم على منشآت الطاقة السعودية، مشيرة إلى أن الطرفين لا يحتاجان إلى الاتفاق على جميع ملفات المنطقة كي يدركا أن سيطرة جماعة موالية لإيران على ممر بحري استراتيجي تضر بمصالحهما معاً.

وبحسب الرواية الإسرائيلية، لا يجري التعاون عبر اتصال علني ومباشر بين الرياض وتل أبيب، وإنما من خلال «سنتكوم»، التي تستطيع استقبال المعلومات الإسرائيلية وتمريرها إلى الجانب السعودي ضمن قنوات التنسيق العسكري والاستخباراتي القائمة.

وتسمح هذه الصيغة للسعودية بالحصول على الدعم الذي تحتاج إليه من دون الإعلان عن تعاون مباشر مع إسرائيل، كما تمنح تل أبيب فرصة للمشاركة في مواجهة الحوثيين من موقع خلفي يقلل احتمالات تعرضها لردود صاروخية جديدة.

ولا يوجد حتى الآن إعلان سعودي يؤكد تلقي معلومات استخباراتية إسرائيلية، كما لم تكشف «جيروزاليم بوست» طبيعة المعلومات التي نُقلت أو العمليات التي ساعدت فيها. لكن الحديث الإسرائيلي يتطابق مع تقارير سابقة عن تواصل غير مباشر بين الطرفين عبر القيادة المركزية الأمريكية، بعد طلب سعودي للحصول على معلومات مرتبطة بتحركات الحوثيين في الساحل الغربي وباب المندب.

وتملك إسرائيل خبرة متراكمة في مراقبة الترسانة الحوثية ومنصات إطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة، نتيجة المواجهة التي خاضتها مع الجماعة خلال السنوات الماضية. كما نفذت طائراتها غارات بعيدة المدى استهدفت موانئ ومنشآت ومحطات طاقة ومواقع عسكرية داخل مناطق سيطرة الحوثيين.

لكن هذه الخبرة لم تمنح إسرائيل قدرة كاملة على إنهاء التهديد. فقد استمر الحوثيون في إطلاق الصواريخ والمسيّرات، وتراجعت حركة ميناء إيلات بصورة حادة بسبب اضطراب الملاحة في البحر الأحمر. ولذلك تنظر تل أبيب إلى وصول الجماعة إلى باب المندب باعتباره تهديداً مباشراً لمينائها الجنوبي ولقدرتها على الوصول إلى المحيط الهندي والأسواق الآسيوية.

أما السعودية فتواجه خطراً أكثر اتساعاً. فالضغط الحوثي لم يعد محصوراً في الحدود الجنوبية أو المطارات والقواعد العسكرية، بل امتد إلى منشآت النفط وخطوط الأنابيب وموانئ التصدير والممرات البحرية.

وقالت وكالة «رويترز» إن السعودية بدأت عرض شحنات نفط إضافية على مشترين آسيويين عبر عمليات نقل من سفينة إلى أخرى قبالة ميناء صحار العُماني، بعد تعرض خط أنابيب «شرق-غرب» لأضرار وتوقف التحميل من ميناء ينبع.

وأضافت الوكالة أن «أرامكو» أبلغت بعض المشترين الآسيويين بتأخير شحناتهم، كما أبلغت عملاء أوروبيين بإلغاء تحميلات كانت مقررة خلال سبتمبر، بينما رفعت المملكة معدلات التصدير من موانئ رأس تنورة والجعيمة الواقعة داخل الخليج.

ويكشف اللجوء إلى المسار العُماني أن الرياض لم تعد تتعامل مع الهجمات بوصفها حوادث يمكن احتواؤها ببيانات عسكرية أو غارات جوية، بل بوصفها أزمة بدأت تؤثر فعلياً في طريقة نقل النفط وتسليمه إلى العملاء.

فخط «شرق-غرب» كان يمثل البديل السعودي لمضيق هرمز، لأنه ينقل النفط من الحقول الشرقية إلى ينبع على البحر الأحمر. لكن تعطله، بالتزامن مع سيطرة الحوثيين على الضفة الشرقية لباب المندب، جعل البديل نفسه عرضة للخطر، ودفع السعودية إلى البحث عن منافذ إضافية عبر عُمان.

وفي ظل هذا الضغط، توعد التحالف بقيادة السعودية بالرد بقوة على الهجمات الحوثية التي أصابت مدنيين في عدد من المدن. وقال المتحدث باسم التحالف تركي المالكي إن الدفاعات الجوية اعترضت طائرة مسيّرة جنوب مكة قبل دخولها المجال الجوي المحظور، مؤكداً أن أمن المشاعر المقدسة يمثل «خطاً أحمر».

ورد الحوثيون باتهام الرياض بمحاولة توظيف مكة في المعركة الإعلامية، وقالوا إن عملياتهم تستهدف المنشآت النفطية والقواعد العسكرية ولا تستهدف المقدسات.

وتكشف هذه المواجهة الإعلامية محاولة كل طرف بناء غطاء سياسي وأخلاقي لتصعيده العسكري. فالسعودية تريد تقديم الحوثيين باعتبارهم تهديداً للمقدسات والملاحة الدولية، بينما تحاول الجماعة حصر حربها في مواجهة المنشآت الاقتصادية والعسكرية للمملكة، مع تأكيدها أن السفن غير المرتبطة بالسعودية تستطيع عبور باب المندب.

غير أن هذه التطمينات لا تلغي المخاطر. فوجود قوة مسلحة في المخا وذباب وميون والمرتفعات المشرفة على الممر يمنح الحوثيين قدرة على مراقبة السفن وتحديد مساراتها واستهدافها بالصواريخ أو المسيّرات أو القوارب المفخخة أو الألغام البحرية.

وقد نقلت وسائل إعلام يمنية عن مصدر عسكري أن الجماعة بدأت حفر خنادق ونشر ألغام في محيط باب المندب. ولم تقدم المصادر صوراً أو أدلة مستقلة تثبت عملية التلغيم، لكن مجرد تداول هذه المعلومات يرفع كلفة التأمين ويزيد تردد شركات الشحن، حتى من دون إغلاق المضيق بصورة رسمية.

وأظهرت بيانات نقلتها «رويترز» استمرار عبور السفن عبر باب المندب، مع مرور ٢٢ سفينة في يوم واحد مقابل ٢٤ في اليوم السابق. وهذا يعني أن الملاحة لم تتوقف، لكنها تعمل في بيئة عالية المخاطر يمكن أن تتغير بعد هجوم واحد ناجح على ناقلة كبيرة.

وفي مقابل التصعيد السعودي-الحوثي، تبدو التحالفات التي أعلنتها الرياض أقل حضوراً من المتوقع. فقد أنشأت السعودية تحالفاً بحرياً دفاعياً متعدد الجنسيات يضم دولاً عربية وإسلامية، من بينها مصر وتركيا وباكستان وجيبوتي، وقالت إن مهمته حماية البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن.

لكن التحالف لم يعلن حتى الآن تنفيذ عملية ميدانية قرب المضيق، ولم ترسل الدول الأعضاء، وفق المعلومات المنشورة، قوات أو قطعاً بحرية للمشاركة في مواجهة الحوثيين.

بل إن قائد القوات البحرية الجيبوتية العقيد أحمد جامع ضاهر قال لقناة «الجزيرة» إنه لا يوجد حتى الآن تهديد مباشر للملاحة الدولية في باب المندب. ويحمل التصريح دلالة سياسية؛ لأن جيبوتي عضو في التحالف السعودي وتقع على الضفة المقابلة مباشرة لليمن، لكنها اختارت النأي بنفسها عن خطاب الرياض بشأن الخطر الوشيك.

ولا يعني الموقف الجيبوتي انسحاباً رسمياً من التحالف، لكنه يوضح أن الدول الأعضاء لا تتعامل مع تهديد المصالح السعودية باعتباره سبباً كافياً للانتقال إلى الحرب. فكل دولة توازن بين التزاماتها السياسية ومصالحها الاقتصادية وعلاقاتها الإقليمية، ولا توجد آلية تلزمها بالمشاركة العسكرية.

مصر أيضاً أعلنت دعم أمن السعودية وحرية الملاحة عقب لقاء ولي العهد محمد بن سلمان بالرئيس عبدالفتاح السيسي في القاهرة، لكنها لم تعلن إرسال قوات أو الانضمام إلى حملة عسكرية. وتبدو القاهرة أكثر ميلاً إلى الدعم السياسي والوساطة، رغم تضررها المباشر من تراجع إيرادات قناة السويس.

أما تركيا وباكستان، اللتان ترتبطان بتفاهمات دفاعية مع الرياض، فلم تعلنا الاستعداد للمشاركة في ضرب الحوثيين. وتدرك الدولتان أن الدخول في الحرب سيضعهما في مواجهة غير مباشرة مع إيران، ويجرهما إلى نزاع أثبتت تجارب السنوات السابقة صعوبة حسمه بالقوة الجوية.

وبذلك تجد السعودية نفسها أمام مفارقة لافتة: أنشأت تحالفاً بحرياً واسعاً لمواجهة المخاطر في البحر الأحمر، لكنها عندما تعرضت منشآتها ومدنها ومقاتلاتها للهجوم، لجأت إلى طلب المعلومات من إسرائيل عبر الولايات المتحدة، وإلى البحث عن دعم سياسي من مصر وقرار دولي من مجلس الأمن.

ويبدو أن الولايات المتحدة اختارت حتى الآن البقاء في منطقة وسطى. فهي تقدم معلومات ودعماً دفاعياً للسعودية، لكنها لا تريد الانخراط في حملة عسكرية جديدة داخل اليمن، خصوصاً بعدما توصلت إلى تفاهم سابق مع الحوثيين يضمن عدم استهداف السفن الأمريكية.

هذه الصيغة تحمي المصالح الأمريكية المباشرة، لكنها تترك الرياض تواجه حساباتها الصعبة وحدها: إما توسيع الحرب وتحمل مزيد من الهجمات على منشآتها النفطية ومدنها، وإما العودة إلى التفاوض مع الحوثيين من موقع أضعف مما كانت عليه قبل انهيار جبهات الساحل الغربي.

أما التعاون الاستخباراتي مع إسرائيل فلن يعالج وحده أصل المشكلة. فالمعلومات يمكن أن تساعد في تحديد منصات الصواريخ ومخازن السلاح وتحركات القيادات، لكنها لا توفر قوات برية قادرة على استعادة المخا وميون والمرتفعات المحيطة بالمضيق.

وقد أثبتت سنوات الحرب أن الغارات تستطيع تدمير أهداف ثابتة، لكنها لا تبني سلطة محلية ولا تحمي الأرض بعد السيطرة عليها. وهذه هي الفجوة التي صنعتها السعودية حين دخلت في صدام مع القوات الجنوبية والساحلية التي امتلكت حضوراً فعلياً على الأرض، ثم استبدلت بها تشكيلات متفرقة لا يجمعها مشروع عسكري أو سياسي واضح.

لقد أنفقت الرياض سنوات في إعادة ترتيب خصوم الحوثيين وفق حساباتها الخاصة، وأضعفت القوى التي كانت تؤمن الساحل وتقاتل الجماعة، قبل أن تكتشف أن التحالفات الدولية والمعلومات الإسرائيلية لا تستطيع تعويض غياب القوة المحلية المنظمة.

ويمثل إسقاط «إف-١٥» وأسر طياريها خلاصة مكثفة لهذا المأزق. فالسعودية التي دخلت اليمن قبل أكثر من أحد عشر عاماً بتفوق جوي كامل تواجه اليوم جماعة تمتلك صواريخ بعيدة المدى ومسيّرات ومنظومات دفاع جوي، وتسيطر على مناطق تطل على واحد من أهم الممرات البحرية في العالم.

وسيمنح احتجاز الطيارين الحوثيين أداة ضغط كبيرة. وقد تتجنب الجماعة نشر صورهما في المرحلة الأولى، لإبقاء قناة التفاوض مفتوحة أو للحصول على مقابل أكبر، سواء تعلق الأمر بأسرى أو بوقف الغارات أو بتخفيف القيود الاقتصادية.

وفي المقابل، قد يدفع الحادث السعودية إلى تنفيذ عملية جوية واسعة بحثاً عن الطيارين أو لاستعادة الردع. لكن نقل الأسيرين إلى صنعاء يجعل أي محاولة عسكرية مباشرة أكثر تعقيداً، كما أن توسيع الغارات قد يعرض بقية الطيارين والمقاتلات لمخاطر جديدة إذا كانت الجماعة قد حصلت بالفعل على منظومات دفاع جوي متطورة.

التعاون السعودي الإسرائيلي عبر «سنتكوم» يعكس حاجة متبادلة أكثر مما يعكس تحالفاً سياسياً مكتملاً. السعودية تحتاج إلى معلومات إسرائيلية، وإسرائيل تحتاج إلى منع الحوثيين من خنق ميناء إيلات والتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، بينما تمنح الولايات المتحدة الطرفين مظلة اتصال تخفف الحرج السياسي عن الرياض.

لكن هذا التعاون سيمنح الحوثيين أيضاً مادة دعائية قوية، إذ سيقدمونه دليلاً على أن الحرب لم تعد مواجهة يمنية-سعودية فقط، بل جزء من صراع أوسع تشارك فيه إسرائيل إلى جانب المملكة.

وبينما تحاول تل أبيب استثمار الخطر الحوثي لتقريب التطبيع مع الرياض، تدرك السعودية أن الإعلان عن التعاون سيضعها أمام حساسيات داخلية وعربية، خصوصاً في ظل استمرار الحرب الفلسطينية. ولذلك سيبقى التنسيق، على الأرجح، داخل القنوات الأمريكية وبعيداً عن البيانات الرسمية.

المشهد في مجمله يقول إن الحرب دخلت مرحلة لا تستطيع الرياض التحكم في مساراتها كما كانت تفعل في بدايتها. الحوثيون يضغطون على النفط والموانئ والمجال الجوي، ويحتجزون طيارين سعوديين، وإسرائيل تعرض خبرتها الاستخباراتية، بينما تقف الدول التي انضمت إلى التحالف البحري عند حدود البيانات السياسية.

وقد تستطيع السعودية الرد بعشرات أو مئات الغارات، لكنها ستظل أمام السؤال نفسه: من يسيطر على الأرض بعد انتهاء القصف؟ ومن يستطيع استعادة الساحل والجزر وتأمين باب المندب؟

من دون إجابة واضحة عن هذا السؤال، سيبقى التعاون الاستخباراتي مع إسرائيل محاولة لإدارة الخطر، لا استراتيجية لإنهائه. وستظل المقاتلة التي سقطت في مأرب وطياراها المحتجزان في صنعاء عنواناً لمرحلة تغيرت فيها موازين الحرب، بينما لا تزال الرياض تبحث عن تحالف قادر على تحويل بيانات التضامن إلى فعل حقيقي على الأرض.

ترجمة

المضيق يشعل الجبهة..

إيـــران ترسل خبراء إلى باب المندب والحوثيون ينقلون الحرب إلى الرياض

كشفت تقارير دولية عن وصول خبراء إيرانيين إلى مواقع حوثية مطلة على باب المندب، بالتزامن مع توسيع الجماعة هجماتها باتجاه الرياض ومنشآت النفط السعودية. وبينما تحاول المملكة حشد دعم إقليمي ودولي، رفض الرئيس دونالد ترامب طلباً سعودياً بالتدخل العسكري المباشر، تاركاً المواجهة أمام احتمالات تصعيد مفتوح.

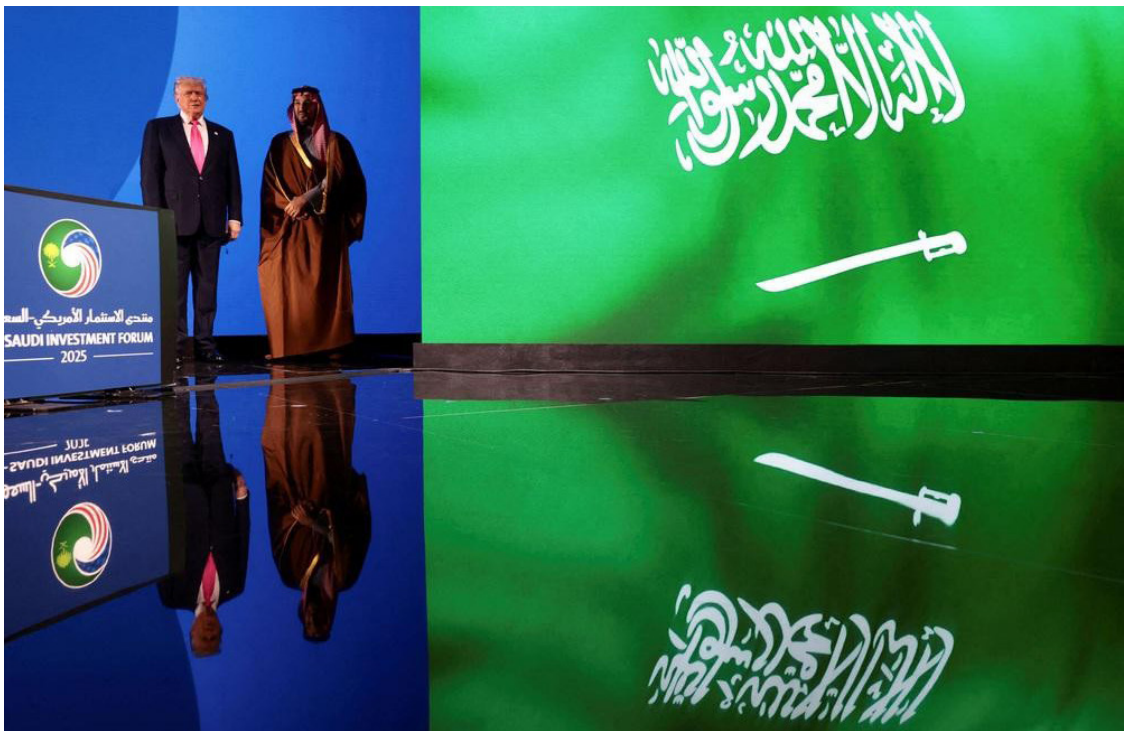

الرياض

دخلت المواجهة بين السعودية وجماعة الحوثيين مرحلة أكثر خطورة، بعدما نقلت الجماعة هجماتها إلى العاصمة الرياض ووسعت دائرة الاستهداف لتشمل منشآت النفط ومدناً ومواقع عسكرية في مناطق متفرقة من المملكة، بالتزامن مع تقارير تحدثت عن وصول خبراء من الحرس الثوري الإيراني إلى المواقع التي سيطر عليها الحوثيون قرب باب المندب.

وأكدت السعودية أن الحوثيين أطلقوا صاروخاً باليستياً باتجاه الرياض في ١٩ سبتمبر/أيلول، وقال التحالف الذي تقوده المملكة إن الدفاعات الجوية اعترضت الصاروخ في وقت مبكر من صباح السبت. وسمع سكان العاصمة انفجارات، فيما شوهدت سحب دخان وألسنة لهب قرب مطار الملك خالد الدولي، من دون إعلان سعودي رسمي عن سقوط ضحايا أو وقوع أضرار مادية.

وقالت وكالة «رويترز»، نقلاً عن شاهد عيان، إن نيراناً ودخاناً أسود شوهدَا قرب المطار بعد دوي الانفجارات، بينما تحدثت صحيفة «الغارديان» البريطانية عن حريق كبير واضطراب رافق الهجوم. وذهبت صحيفة «وول ستريت جورنال» إلى القول إن مستودعاً لوقود الطائرات تعرض للإصابة، غير أن السلطات السعودية لم تؤكد هذه الرواية، كما لم تتوافر صور موثقة أو معلومات مستقلة تحسم طبيعة الموقع الذي اشتعلت فيه النيران.

وأعلنت جماعة الحوثيين مسؤوليتها عن الهجوم، وقالت إنها استخدمت صواريخ باليستية ومجنحة وطائرات مسيّرة لضرب ما وصفته بمواقع حساسة في الرياض. كما زعمت تنفيذ هجمات على أهداف في ينبع والطائف وبيش وجزيرة فرسان، بينها منشآت نفطية في ينبع قالت إن حرائق اندلعت داخلها.

وشككت وكالة «أسوشيتد برس» في إمكان التحقق من حصيلة الهجمات التي أعلنتها الجماعة، موضحة أن الرواية السعودية أكدت اعتراض الصاروخ المتجه إلى الرياض، لكنها لم تقدم تفاصيل كافية عن مصدر الحريق قرب المطار أو نتائج الهجمات المعلنة على بقية المدن. ولم تنشر شركة أرامكو أو وزارة الطاقة السعودية بيانات تثبت إصابة منشآت ينبع بالصورة التي تحدث عنها الحوثيون.

ويكتسب استهداف ينبع دلالة تتجاوز الأثر العسكري المباشر، إذ تمثل المدينة المنفذ الغربي لخط أنابيب «شرق-غرب»، الذي ينقل النفط من الحقول والمصافي في المنطقة الشرقية إلى ساحل البحر الأحمر. وقد ارتفعت أهمية الخط بالنسبة إلى الرياض بعدما تضررت حركة الطاقة في مضيق هرمز، ما جعل منشآت ينبع جزءاً أساسياً من قدرة السعودية على المحافظة على صادراتها بعيداً عن الخليج.

وأوضحت صحيفة «فايننشال تايمز» أن الهجوم على الرياض هو الأول منذ تجدد المواجهات، ورأت أن توسيع بنك الأهداف يعكس محاولة حوثية لرفع كلفة الحرب على المملكة ودفعها إلى تقديم تنازلات سياسية واقتصادية. كما ربطت الصحيفة بين الهجمات داخل السعودية والمكاسب التي حققها الحوثيون على الساحل الغربي لليمن، حيث باتت الجماعة أكثر قرباً من خطوط الملاحة في باب المندب.

وفي تطور متصل، نقلت وسائل إعلام عربية عن مصادر عسكرية حوثية أن خبراء من الحرس الثوري الإيراني وصلوا إلى منطقة باب المندب، وزاروا ميناء المخا ومطارها وجبل النار وجزيرة زقر، بهدف تقييم مواقع الرادارات والإشراف على تحصينات وأنفاق عسكرية.

وقالت صحيفة «القدس العربي» إن الخبراء الإيرانيين قدموا من مناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين في الحديدة، وإن الزيارة تركزت على المواقع التي يمكن استخدامها لمراقبة السفن أو نشر معدات إنذار واستهداف قرب المضيق. غير أن الصحيفة نسبت معلوماتها إلى مصادر لم تكشف هوياتها، ولم تقدم السلطات الإيرانية أو الحوثية إعلاناً رسمياً يؤكد وجود خبراء من الحرس الثوري في المنطقة.

ولا يمكن التحقق بصورة مستقلة من تفاصيل الزيارة، لكن توقيتها ينسجم مع المخاوف السعودية والغربية من محاولة تحويل التقدم الحوثي على اليابسة إلى قدرة دائمة على مراقبة الملاحة واستهداف السفن. فالمشكلة بالنسبة إلى الرياض لا تقتصر على وجود مقاتلين في المخا أو الجزر القريبة، بل تمتد إلى احتمال نشر رادارات وصواريخ ساحلية وطائرات مسيّرة تمنح الجماعة قدرة أكبر على التحكم في الممر البحري.

وعلى الرغم من اتساع المخاطر، لا توجد أدلة على أن الحوثيين أغلقوا باب المندب أمام الملاحة الدولية. وقال وزير خارجية جيبوتي، في مقابلة مع قناة «الجزيرة»، إن السفن لا تزال تعبر المضيق في الاتجاهين، وإن بلاده لم ترصد توقفاً عاماً في حركة الملاحة أو فرض رسوم على السفن العابرة.

لكن استمرار الحركة لا ينفي تغير ميزان التهديد. فوجود قوة مسلحة تمتلك صواريخ وطائرات مسيّرة قرب أحد أهم الممرات البحرية يسمح لها بانتقاء السفن المستهدفة ورفع كلفة التأمين وإجبار الشركات على تغيير مساراتها، حتى من دون إعلان إغلاق المضيق. ويكفي وقوع هجمات محدودة أو نشر منصات صاروخية مكشوفة لدفع بعض شركات الشحن إلى الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح.

وفي صنعاء، اتهم الحوثيون السعودية بشن غارات واسعة على العاصمة ومناطق أخرى خاضعة لسيطرتهم، وقالت وسائل إعلام تابعة للجماعة إن القصف استهدف مواقع عسكرية ومدنية. ولم تنشر الرياض حصيلة تفصيلية لعملياتها، كما تعذر التحقق من أعداد الغارات والخسائر التي أعلنتها وسائل الإعلام الحوثية، في ظل القيود المفروضة على التغطية المستقلة داخل مناطق سيطرة الجماعة.

وامتد القلق إلى خليج عدن، حيث تخشى شركات الملاحة اتساع نطاق الهجمات من البحر الأحمر إلى الطرق المؤدية إلى المضيق. وفي عدن، أعلنت الشرطة إحباط مخطط لاستهداف قوات أمنية وعسكرية ومنشآت حيوية، والقبض على مشتبه به بحوزته عبوة ناسفة، لكن الجهات الأمنية لم تقدم دليلاً يربط المخطط مباشرة بالحوثيين.

وتحاول السعودية احتواء التصعيد عبر تحركات دبلوماسية وأمنية متزامنة. وقالت وكالة «أسوشيتد برس» إن الرياض طلبت دعماً في مجال الدفاع الجوي من بريطانيا وفرنسا وباكستان ومصر، في ظل ارتفاع معدل استخدام الصواريخ الاعتراضية واتساع رقعة المدن والمنشآت التي تحتاج إلى الحماية.

كما قالت وكالة «رويترز» إن تركيا أبدت استعدادها لتلبية احتياجات عسكرية وتقنية سعودية في إطار اتفاق الدفاع المشترك الذي يضمها مع المملكة وباكستان. وأكد وزير الخارجية التركي هاكان فيدان التزام بلاده بمساندة السعودية، لكنه أبقى الباب مفتوحاً أمام الحل الدبلوماسي ولم يعلن مشاركة تركية في عمليات عسكرية داخل اليمن.

أما باكستان فأكدت التزامها بالدفاع عن المملكة إذا تعرض أمنها لخطر مباشر، من دون إعلان تفعيل آلية الدفاع الجماعي أو إرسال قوات للمشاركة في الحرب. ويعكس هذا الموقف حرص إسلام آباد على طمأنة الرياض، مع تجنب التورط في مواجهة مفتوحة مع الحوثيين وإيران.

وفي المقابل، قالت «رويترز» إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رفض طلباً سعودياً للتدخل العسكري المباشر ضد الحوثيين، رغم استمرار التعاون الاستخباراتي والأمني بين واشنطن والرياض. ويشير الموقف الأمريكي إلى أن إدارة ترامب تريد حماية السفن والمصالح الأمريكية ومنع انهيار أمن الملاحة، لكنها لا تبدو مستعدة لخوض حملة جديدة هدفها استعادة المخا والجزر والمواقع الساحلية لمصلحة القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية.

وتسعى الرياض، بالتوازي، إلى استخدام النفوذ الصيني لدى إيران. وكشفت «رويترز»، نقلاً عن ثلاثة مصادر إيرانية مطلعة، أن السعودية ناشدت بكين التدخل، وأن الصين طلبت سراً من طهران استخدام نفوذها لكبح الحوثيين بعد الهجوم العسكري الذي نفذته الجماعة على الساحل الغربي.

وأوضحت الوكالة أن بكين تخشى اضطراب باب المندب في وقت تواجه فيه إمدادات الطاقة والتجارة الآسيوية ضغوطاً متزايدة في مضيق هرمز. وتمثل الصين أكبر مشترٍ للنفط الإيراني وشريكاً اقتصادياً رئيسياً لطهران، ما يمنحها أدوات ضغط لا تمتلكها كثير من الدول التي تواصلت معها السعودية.

لكن التحرك الصيني بقي بعيداً عن العلن. فلم تنشر وزارة الخارجية الصينية تفاصيل عن الطلب السعودي، كما لم تعلن إيران قبولها الضغط على الحوثيين. ويعكس الصمت رغبة بكين في حماية طرق الطاقة من دون الظهور طرفاً في الحرب، فيما تحاول طهران المحافظة على علاقتها بالصين من غير التخلي عن الورقة الحوثية التي تمنحها نفوذاً على البحر الأحمر والسعودية.

وقدمت وسائل الإعلام الإيرانية الهجمات الحوثية باعتبارها رداً على الغارات والحصار السعودي. ونشرت وكالة «تسنيم» تصريحات للقيادي الحوثي محمد الفرح قال فيها إن استعانة السعودية بالولايات المتحدة وإسرائيل لن تنقذها، وإن الجماعة ستواجه «الحصار بالحصار والتصعيد بالتصعيد». وهذه التصريحات تعكس الخطاب السياسي للحركة ولا تقدم دليلاً على نتائج الضربات أو حجم الأضرار داخل المملكة.

وانعكس الهجوم على الرياض سريعاً على الأسواق. وقالت «رويترز» إن المؤشر السعودي تراجع بنسبة ٠,٥ في المئة، وهبط سهم أرامكو ٠,٦ في المئة، بينما فقد مؤشر قطر ٠,٩ في المئة. وتظهر هذه التحركات أن الأثر الاقتصادي للهجمات لا يتوقف على الخسائر المادية، إذ يكفي وصول الإنذارات إلى العاصمة أو ظهور دخان قرب المطار لرفع مستوى القلق في أسواق الطاقة والطيران والتأمين.

ويكشف التصعيد الأخير مفارقة واضحة في وضع السعودية: فالمملكة التي قادت منذ عام ٢٠١٥ تحالفاً عسكرياً واسعاً في اليمن، باتت اليوم تبحث عن دعم أمريكي وأوروبي وتركي وباكستاني وصيني، إلى جانب قنوات اتصال غير مباشرة مع إسرائيل، لمواجهة جماعة توسعت بعد تفكك المعسكر المحلي المناهض لها.

وكانت القوات الجنوبية والساحلية تشكل الحاجز البري الأبرز أمام الحوثيين في محيط باب المندب. لكن إضعاف هذه القوات خلال الحرب السعودية على الجنوب مطلع العام، والخلافات بين الرياض وأبوظبي، وانسحاب تشكيلات من جبهات الساحل، تركت فراغاً استغلته الجماعة للوصول إلى المخا والجزر والمواقع المشرفة على المضيق.

ولا تستطيع منظومات الدفاع الجوي أو المعلومات الاستخباراتية وحدها تغيير هذه المعادلة. فقد تنجح في اعتراض صاروخ متجه إلى الرياض أو كشف منصة قرب الساحل، لكنها لا توفر قوة برية قادرة على استعادة الموانئ والجزر وتأمين المرتفعات المطلة على خطوط الملاحة.

وبذلك تبدو الأزمة مرشحة لمزيد من التصعيد. الحوثيون يحاولون تحويل سيطرتهم الساحلية إلى نفوذ سياسي واقتصادي، وإيران تستفيد من الضغط على السعودية والتجارة الدولية، بينما تواجه الرياض نتائج انهيار التحالفات المحلية التي بنت عليها حربها طوال عقد. أما القوى الدولية، فتتحرك لحماية مصالحها ومنع إغلاق الممرات البحرية، من دون أن تبدي استعداداً واضحاً لتحمل كلفة حرب جديدة تعيد رسم خريطة السيطرة على الأرض.

المصادر: وكالة «رويترز»، وكالة «أسوشيتد برس»، صحيفة «فايننشال تايمز»، صحيفة «الغارديان»، صحيفة «وول ستريت جورنال»، صحيفة «القدس العربي»، قناة «الجزيرة»، ووكالة «تسنيم» الإيرانية

أنشطة وقضايا

« إرث الملوك واختبار القيادة

السعودية » التي نعرفها.. هل تبدد القيادة الجديدة رصيد الملوك السبعة؟

بنى ملوك السعودية المتعاقبون نفوذ المملكة عبر مزيج من الثقل الديني والاقتصادي والدبلوماسية الحذرة، لكن صعود محمد بن سلمان نقل القرار إلى مرحلة أكثر مركزية واندفاعاً. وبين طموحات التحديث وكلفة الصراعات، تواجه الرياض سؤالاً حول قدرتها على حماية الرصيد الذي استغرق بناؤه عقوداً.

جهاد محسن

لم تعتمد مكانة المملكة العربية السعودية، طوال عقود، على الثروة النفطية أو وجود الحرمين الشريفين وحدهما، بل تشكلت كذلك بفعل سياسة اتسمت بالحذر، وقدرة على التواصل مع أطراف متخاصمة، واستعداد للتوسط في الأزمات من دون التحول دائماً إلى طرف مباشر فيها.

كانت الرياض تعرف وزنها ولا تحتاج إلى استعراضه عند كل خلاف. امتلكت المال والنفط والموقع الديني، لكنها فهمت أن النفوذ السياسي لا يقوم على الموارد وحدها، وأن الدولة التي تريد التأثير في محيطها تحتاج إلى قنوات مفتوحة مع الحلفاء والخصوم معاً.

ومنذ إعلان توحيد المملكة عام ١٩٣٢، تعاقب على عرشها سبعة ملوك: عبدالعزيز، وسعود، وفيصل، وخالد، وفهد، وعبدالله، وسلمان. اختلفت ظروفهم وأساليبهم، ولم تخلُ عهودهم من الأخطاء أو الصراعات، لكنهم أسهموا، بدرجات متفاوتة، في بناء دولة أصبحت مركز ثقل عربياً وإسلامياً ودولياً.

اليوم، تواجه السعودية اختباراً مختلفاً. فالمسألة لم تعد مرتبطة بقدرتها الاقتصادية أو العسكرية، وإنما بقدرتها على المحافظة على الثقة التي راكمتها عبر عقود، وبما إذا كانت مركزية القرار الحالية تمنحها نفوذاً أكبر أم تستنزف المكانة التي ورثتها القيادة الجديدة.

بدأت قصة المملكة الحديثة مع الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، الذي قاد عملية توحيد البلاد حتى إعلان قيام الدولة عام ١٩٣٢. ولم يكن التحدي مقتصراً على فرض سلطة مركزية داخل مساحة واسعة ومجتمع متعدد الولاءات، بل شمل أيضاً حماية الدولة الجديدة في محيط مضطرب، وبناء علاقات مع القوى العربية والدولية.

أدرك عبدالعزيز أن المملكة، بحكم موقعها واحتضانها الحرمين الشريفين، لن تُعامل كدولة معزولة عن محيطها الإسلامي. ولذلك بنى سياسته الخارجية على حماية الدولة الناشئة، وتجنب المغامرات التي يمكن أن تهدد تماسكها، وتطوير علاقات تسمح لها بالبقاء والتحرك وسط تنافس دولي متصاعد.

وعندما تولى الملك سعود الحكم بعد وفاة والده عام ١٩٥٣، كانت المنطقة العربية تمر بتحولات حادة. صعدت القومية العربية، وانتشرت الانقلابات العسكرية، واشتد التنافس بين المعسكرين الغربي والشرقي. واجهت المملكة آنذاك خلافات داخلية وتحديات مالية وسياسية، لكنها حافظت على موقعها العربي والإسلامي، وواصلت تطوير علاقاتها بالقوى الدولية الكبرى.

أما الملك فيصل، فارتبط عهده بصعود السعودية إلى قلب القرار العربي والإسلامي. فقد امتلك خبرة دبلوماسية طويلة سبقت وصوله إلى العرش، وقاد السياسة الخارجية للمملكة في مراحل مبكرة، وكان يدرك أن النفوذ لا يتحقق بالصوت المرتفع، بل بالقدرة على تحويل الموارد والمكانة إلى أوراق سياسية محسوبة.

ظهرت هذه القدرة خلال أزمة النفط عام ١٩٧٣، عندما استُخدمت الطاقة أداة للضغط السياسي في سياق الحرب العربية الإسرائيلية. وأكدت تلك اللحظة أن المملكة أصبحت تمتلك وزناً يتجاوز حدودها، وأن قراراتها قادرة على التأثير في حسابات القوى الكبرى.

لم يكن فيصل بعيداً عن الصراعات الإقليمية، ولم تكن سياساته خالية من الحسابات والمواجهات، لكنه أدرك حدود القوة. عرف متى يستخدم أوراق المملكة، ومتى يحافظ عليها، ومتى يرفع سقف موقفه، ومتى يترك للدبلوماسية مساحة للعمل.

وحافظ الملك خالد، بعد اغتيال فيصل عام ١٩٧٥، على النهج العام للمملكة، مستفيداً من الطفرة النفطية لتوسيع الاقتصاد والبنية التحتية. وظلت السعودية خلال عهده مؤثرة في القضايا العربية والإسلامية، من دون أن ترى في التدخل المباشر الخيار الأول في كل أزمة.

كانت القوة السعودية في تلك المرحلة موزعة بين الاقتصاد والدين والسياسة والعلاقات الدولية. ولم تكن الرياض مضطرة إلى الحضور العسكري في كل ساحة لإثبات مكانتها، لأن تأثيرها المالي والدبلوماسي كان يمنحها قدرة واسعة على الحركة.

دخلت المملكة في عهد الملك فهد مرحلة أكثر تعقيداً. فقد شهدت سنوات حكمه الحرب العراقية الإيرانية، والغزو العراقي للكويت، وحرب الخليج، وتصاعد الصراع العربي الإسرائيلي، ثم نهاية الحرب الباردة وإعادة تشكيل النظام الدولي.

وضعت هذه الأزمات السعودية أمام قرارات صعبة، ولا سيما بعد غزو الكويت ووصول القوات العراقية إلى حدودها. استعانت الرياض بالقوات الأمريكية والدولية، وربطت أمنها بصورة أوضح بتحالفها مع واشنطن، لكنها حافظت في الوقت نفسه على مساحة من الحركة داخل الملفات العربية.

وكان عهد فهد نموذجاً لدبلوماسية إدارة الأزمات. فقد استخدمت المملكة ثقلها الاقتصادي وعلاقاتها الدولية للحد من الخسائر، وحاولت أن تبقى قادرة على التواصل مع الأطراف المختلفة، حتى عندما كانت منحازة إلى أحدها.

لكن هذه المرحلة شهدت أيضاً بداية انجذاب أكبر نحو الصراعات الإقليمية، وترسخ الاعتماد على الحماية الأمريكية، وظهور تناقضات داخلية وخارجية ستترك آثارها في السياسات السعودية خلال العقود اللاحقة.

في عهد الملك عبدالله، استعادت الوساطة حضوراً واضحاً في صورة المملكة. استضافت الرياض قمماً ومصالحات وحوارات، وسعت إلى معالجة خلافات عربية وإسلامية، واحتفظت بعلاقات تسمح لها بالتواصل مع أطراف لا تجمع بينها مواقف مشتركة.

لم تكن سياسة الملك عبدالله بعيدة عن التدخل أو الضغط، لكنها حافظت على فكرة أن السعودية تستطيع جمع الخصوم، وأن مكانتها تكون أكثر فاعلية عندما تبقى أبوابها مفتوحة أمام المختلفين.

هذه القدرة ليست تفصيلاً ثانوياً في السياسة الدولية. فالدولة التي تتحول إلى طرف مباشر في كل خلاف تخسر جزءاً من قدرتها على الوساطة، بينما تستطيع الدولة التي تحتفظ بمسافة محسوبة أن تؤثر في الخصوم والحلفاء معاً.

ومع تولي الملك سلمان الحكم في يناير/كانون الثاني ٢٠١٥، بدأت المملكة مرحلة مختلفة في بنية السلطة وطريقة صناعة القرار. لم يكن التحول ناتجاً عن وصول ملك جديد فقط، بل عن الصعود السريع للأمير محمد بن سلمان وتركيز صلاحيات سياسية واقتصادية وأمنية واسعة في يده.

أطلقت القيادة الجديدة «رؤية السعودية ٢٠٣٠»، وبدأت تغييرات اجتماعية واقتصادية كبيرة، شملت فتح قطاعات جديدة، وتوسيع مجال الترفيه، وتقليص بعض القيود الاجتماعية، وإطلاق مشروعات ضخمة تستهدف تقليل الاعتماد على النفط.

لا يمكن إنكار حجم التحولات التي شهدها المجتمع السعودي، ولا الطموح الذي تقف عليه مشروعات التحديث. لكن نجاح الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لا يلغي الحاجة إلى فحص السياسة الخارجية والنتائج التي ترتبت على قراراتها.

فمع صعود محمد بن سلمان، أصبحت صناعة القرار أكثر مركزية وسرعة، وانتقلت المملكة من دبلوماسية تعتمد على التروي وتوزيع الأدوار داخل الأسرة الحاكمة ومؤسسات الدولة إلى نهج شديد الارتباط بتقديرات ولي العهد ودائرته المقربة.

ظهر هذا التحول بوضوح في الحرب اليمنية التي بدأت في مارس/آذار ٢٠١٥. دخلت السعودية الحرب متوقعة عملية قصيرة تعيد ترتيب السلطة في صنعاء، لكنها وجدت نفسها أمام صراع طويل استنزف مواردها وأضر بصورتها وعرّض مدنها ومنشآتها النفطية لهجمات صاروخية وبالطائرات المسيّرة.

لم تحقق الحرب أهدافها المعلنة، ولم تعد الحكومة اليمنية إلى صنعاء، ولم يُهزم الحوثيون. بل خرجت الجماعة أكثر تسليحاً وخبرة وقدرة على تهديد السعودية والملاحة الدولية.

وتكشف الحرب اليمنية مشكلة أوسع في النهج الجديد: سرعة اتخاذ القرار لا تعني بالضرورة وضوح الرؤية، وامتلاك القوة الجوية لا يعوض غياب استراتيجية سياسية لما بعد العمليات العسكرية.

دخلت الرياض الحرب بوصفها قائد تحالف إقليمي واسع، ثم تراجعت شبكة حلفائها تباعاً، وتحولت العلاقة بينها وبين بعض القوى اليمنية والإقليمية إلى خصومة أو شك متبادل. وبدلاً من إنهاء التهديد الحوثي، أصبحت المملكة تبحث عن وساطات وضمانات لحماية حدودها ومنشآتها.

ولا تقتصر الانتقادات على اليمن. فقد دخلت السعودية في خلافات إقليمية وإعلامية وسياسية متعددة، وانتقلت أحياناً بسرعة من التصعيد إلى المصالحة، ما أعطى انطباعاً بأن بعض القرارات اتُخذت تحت ضغط اللحظة قبل أن تتراجع الرياض عنها عندما ظهرت كلفتها.

تكمن المفارقة في أن السعودية لم تفقد عناصر قوتها الأساسية. فما تزال تمتلك واحداً من أكبر الاقتصادات في المنطقة، وتؤثر في سوق الطاقة العالمية، وتحظى بعضوية مجموعة العشرين، وترتبط بتحالفات استراتيجية مع الولايات المتحدة وقوى دولية أخرى.

لكن قوة الدولة شيء، والثقة بسياساتها شيء آخر. يمكن شراء السلاح خلال سنوات، ويمكن تشييد المدن والمطارات والمنشآت، لكن الرصيد السياسي لا يُشترى بالطريقة نفسها. فهو يتكون ببطء عبر المصداقية والقدرة على الوفاء بالتفاهمات واحترام مصالح الشركاء وحساب عواقب القرارات.

كانت الرياض تُقدَّم لسنوات باعتبارها إحدى عواصم القرار العربي، لا لأنها كانت الأغنى وحدها، بل لأنها استطاعت التحدث مع واشنطن وموسكو والقاهرة ودمشق وبيروت وعواصم الخليج، والاحتفاظ بموقع يسمح لها بالتدخل عند الحاجة إلى تسوية.

أما اليوم، فيرى منتقدو القيادة الحالية أن المملكة أصبحت طرفاً مباشراً في أزمات كان يمكنها أن تكون وسيطاً فيها، وأن اتساع دائرة خلافاتها جعل قدرتها على جمع الأطراف أقل مما كانت عليه.

لا يعني ذلك أن الماضي كان مثالياً، أو أن الملوك السابقين لم يدخلوا حروباً وصراعات. فقد ارتبطت المملكة خلال عهودهم بأزمات وتحالفات وتدخلات لا تزال موضع نقد. لكن الفارق يتعلق بطريقة إدارة القوة، وحجم المسافة بين القرار ونتائجه، وقدرة المؤسسات على مراجعته قبل أن يتحول إلى التزام طويل ومكلف.

لم يكن الملك فيصل في حاجة إلى فتح جبهة سياسية كلما أراد تأكيد مكانة بلاده. ولم يحوّل الملك فهد كل خلاف إلى معركة مفتوحة. ولم يرَ الملك عبدالله أن التدخل في كل ملف شرط لحماية نفوذ المملكة.

كانت هناك مساحة للصمت، وأخرى للمناورة، وثالثة للتراجع التكتيكي عندما تصبح كلفة المواجهة أكبر من عائدها. أما السياسة الحالية، فتواجه انتقادات بسبب الميل إلى القرارات السريعة، وتركيز السلطة، واستخدام الأدوات الاقتصادية والإعلامية والعسكرية بصورة قد تنتج خصوماً أكثر مما تصنع حلفاء.

ولا تقاس قوة الدول بعدد الطائرات والصواريخ والمشروعات الضخمة فقط. تقاس أيضاً بعدد الأبواب المفتوحة أمام دبلوماسيتها، وبمستوى الثقة التي تحظى بها، وبقدرتها على التأثير من دون اللجوء في كل مرة إلى الضغط المالي أو السياسي أو العسكري.

السعودية اليوم ليست دولة ضعيفة، ولا يمكن تجاوز وزنها النفطي والديني والاقتصادي. لكن السؤال يتعلق بمقدار ما تبقى من رصيدها السياسي القديم، وبما إذا كانت المكاسب الداخلية الجديدة تعوض خسارة أجزاء من قدرتها على الوساطة والتأثير الجامع.

ومن المهم هنا الفصل بين تحديث الدولة وتبرير سياساتها الخارجية. فالإصلاحات الاجتماعية والمشروعات الاقتصادية لا تمنح أي قيادة حصانة من المساءلة عن القرارات العسكرية والسياسية، مثلما لا ينبغي أن تتحول الانتقادات الخارجية إلى إنكار لكل تغيير إيجابي تحقق داخل المملكة.

التحدي الحقيقي أمام القيادة السعودية ليس العودة إلى الماضي، ولا التخلي عن طموحات المستقبل، بل الجمع بين التحديث وحساب العواقب، وبين امتلاك القوة وضبط استخدامها، وبين حماية المصالح واحترام مصالح الجوار.

تحتاج المملكة إلى استعادة الدبلوماسية الهادئة، وتوسيع دائرة صناعة القرار، وترك مساحة للمراجعة قبل الانتقال إلى المواجهة. كما تحتاج إلى التوقف عن التعامل مع كل اختلاف سياسي بوصفه استهدافاً لمكانتها أو تهديداً لقيادتها.

حكم السعودية سبعة ملوك، وترك كل واحد منهم بصمته وأخطاءه ونجاحاته. لكن حصيلة تلك العهود كانت دولة تمتلك مكانة تتجاوز حجمها الجغرافي والديموغرافي، وتستفيد من ثقلها الديني والاقتصادي لبناء نفوذ سياسي واسع.

أما مسؤولية القيادة الحالية، فهي ألا تجعل استعراض القوة سبباً لخسارة المحيط، وألا يؤدي تركيز القرار إلى إضعاف الأدوات الدبلوماسية التي صنعت جانباً كبيراً من نفوذ المملكة.

فالسعودية التي عرفها العرب لم تكن مؤثرة لأنها الأكثر إنفاقاً أو تسليحاً فقط، بل لأنها عرفت متى تتكلم، ومتى تصمت، ومتى تتدخل، ومتى تترك للدبلوماسية أن تفعل ما لا تستطيع القوة إنجازه.

وهنا يكمن اختبار محمد بن سلمان: هل يستطيع بناء السعودية الجديدة من دون تبديد رصيد السعودية القديمة، أم أن القرارات السريعة والمغامرات العسكرية واتساع الخصومات ستستهلك خلال سنوات ما احتاج الملوك السبعة إلى عقود لبنائه؟

حوارات وتحليلات

دبلوماسية الهزيمة في المنفى

أفراح الزوبة تبرئ الرياض من هزيمة ا تحت مظلتها في اليمن

قدمت وزيرة الخارجية أفراح الزوبة رواية سياسية تدافع عن شرعية الحكومة وعن الدور السعودي، لكنها لم تفسر انهيار جبهة الساحل أو تحدد المسؤولين عنه. وبين طلب الدعم الروسي والمصري والتمسك بمرجعيات تجاوزتها الحرب، كشفت المقابلة أزمة سلطة تبحث عن الحماية أكثر من بحثها عن إجابات

عدن

قالت وزيرة خارجية حكومة المنفى اليمنية أفراح الزوبة إن حكومتها تعمل على احتواء تداعيات التقدم الحوثي في الساحل الغربي، وإعادة تنظيم القدرات العسكرية، وتوحيد الجهود لاستعادة زمام المبادرة، مؤكدة أن سيطرة الجماعة على مواقع ساحلية لا تمنحها شرعية سياسية أو حقاً قانونياً في التحكم بالملاحة الدولية في باب المندب والبحر الأحمر.

وقدمت الزوبة، في مقابلة موسعة مع وكالة «سبوتنيك» الروسية، تصوراً حكومياً يقوم على ما وصفته بـ«الردع المتكامل»، ويجمع بين إعادة بناء الجاهزية العسكرية، والتحرك الدبلوماسي، ومكافحة تهريب الأسلحة، وتبادل المعلومات البحرية، ودعم خفر السواحل، وحشد موقف دولي يحمي الممرات البحرية ويمنع الحوثيين من تحويلها إلى وسيلة ضغط سياسي واقتصادي.

غير أن المقابلة لم تقدم تفسيراً واضحاً لأسباب انهيار جبهة الساحل، ولم تحدد الجهات التي كانت تدير العمليات أو القيادات المسؤولة عن الانسحاب وفقدان المواقع. كما تجنبت الوزيرة توضيح ما إذا كانت الحكومة قد طلبت إسناداً جوياً سعودياً أوسع، أو ما إذا كانت الرياض قد تلقت تحذيرات مسبقة بشأن الحشود الحوثية والاستعدادات للهجوم.

وفي مقابل الغموض الذي أحاط بالمسؤولية العسكرية، دافعت الزوبة بصورة صريحة عن السعودية، ووصفتها بالشريك الراسخ والركيزة الأساسية لأمن اليمن والمنطقة، من دون مناقشة مسؤولية المملكة بوصفها قائدة التحالف والمشرفة على جانب واسع من الترتيبات العسكرية والسياسية والمالية داخل المعسكر المناهض للحوثيين.

وجاءت مقابلة وزيرة الخارجية وشؤون المغتربين في حكومة مجلس القيادة الرئاسي أفراح الزوبة مع وكالة «سبوتنيك» الروسية في توقيت بالغ الحساسية، بعد تقدم الحوثيين في الساحل الغربي واقترابهم من إعادة تشكيل موازين القوة حول باب المندب، لكن الحوار الذي امتد إلى أحد عشر سؤالاً لم يقدم تفسيراً واضحاً لما حدث، بقدر ما حاول إعادة بناء الرواية الرسمية وحماية السعودية من تبعات الإخفاق العسكري.

تناولت المقابلة التطورات الميدانية، والأزمة الإنسانية، وأمن الملاحة، وفرص التسوية، والتدخلات الخارجية، والعلاقات مع السعودية ومصر وروسيا. غير أن هذا الاتساع أخفى فراغاً أساسياً: لا توجد إجابة محددة عن أسباب سقوط المواقع، ولا عن الجهات التي كانت تدير الجبهة، ولا عن مستوى الإسناد الذي قُدم للقوات، ولا عن المسؤول السياسي أو العسكري الذي اتخذ قرارات الانسحاب وإعادة التموضع.

بدأت الوزيرة حديثها بالتأكيد أن الدولة قادرة على تحويل الأزمات إلى فرص، مستندة إلى تصريحات رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، ثم انتقلت إلى القول إن قيادة الجيش تعمل على «استيعاب التداعيات» و«إعادة تنظيم القدرات» و«توحيد الجهود لاستعادة زمام المبادرة».

تبدو هذه العبارات، للوهلة الأولى، اعترافاً بوجود خلل، لكنها صيغت بطريقة تمنع تحويل الاعتراف إلى مساءلة. فـ«التداعيات» لا تخبر الجمهور بما حدث، و«إعادة تنظيم القدرات» لا تشرح لماذا فقدت القوات تنظيمها، و«معالجة أوجه القصور» لا تحدد ما إذا كان القصور استخباراتياً أم قيادياً أم لوجستياً أم سياسياً.

لم تذكر الزوبة أسماء المواقع التي خسرتها القوات المناهضة للحوثيين، ولم تحدد توقيت انهيار خطوط الدفاع أو حجم الخسائر، ولم تقل ما إذا كانت الحكومة قد تلقت تحذيرات مسبقة عن الحشود الحوثية. كما لم توضح طبيعة العلاقة بين قيادة وزارة الدفاع والقوات المنتشرة في الساحل وغرف العمليات التي يشرف عليها التحالف بقيادة السعودية.

وبهذا انتقلت المقابلة من السؤال عن الهزيمة إلى التأكيد المتكرر لشرعية الحكومة. فبدلاً من الإجابة عن سبب انهيار الجبهة، ركزت الوزيرة على أن تقدم الحوثيين لا يمنحهم الحق في فرض مستقبل اليمن بقوة السلاح.

لا خلاف على أن السيطرة العسكرية لا تمنح شرعية سياسية أو قانونية، لكن نزع الشرعية عن الحوثيين لا يعفي الجهات التي تولت قيادة المعسكر المناهض لهم من تفسير إخفاقها. فالشرعية صفة سياسية وقانونية، وليست بديلاً عن الكفاءة أو المساءلة أو القدرة على حماية الأرض.

تكشف لغة الوزيرة عن محاولة واضحة لتحويل الهزيمة من واقعة قابلة للتحقيق والمحاسبة إلى محطة جديدة في مواجهة مفتوحة. وعندما توضع الخسارة داخل مسار طويل من الصراع، يصبح من السهل تقديمها بوصفها «تداعيات» مؤقتة، لا نتيجة قرارات وأخطاء يمكن تحديد أصحابها.

ولم تشر المقابلة إلى فتح تحقيق عسكري، أو تشكيل لجنة لمراجعة ما حدث، أو مساءلة القيادات التي كانت مسؤولة عن الساحل. تحدثت الزوبة عن المراجعة المؤسسية، لكنها أبقتها في نطاق الخطاب العام، من دون جدول زمني أو جهة مكلفة أو معايير يمكن من خلالها قياس النتائج.

وكان الدفاع عن السعودية أكثر وضوحاً من الحديث عن المسؤولية اليمنية. فقد وصفت الوزيرة المملكة بأنها شريك راسخ، وركيزة لأمن اليمن والمنطقة، وأشادت بقيادتها لتحالف دعم الشرعية وما قدمته من دعم وتضحيات.

لكنها لم تناقش أسباب محدودية التدخل السعودي خلال معارك الساحل، ولم توضح ما إذا كانت الرياض قد تلقت طلباً لتقديم إسناد جوي أوسع، أو لماذا لم يستخدم التحالف قدراته لمنع الحوثيين من الاقتراب من أحد أهم الممرات البحرية في العالم.

هذا الصمت يكتسب أهمية لأن السعودية ليست دولة داعمة تقف خارج بنية القرار اليمني. فمنذ عام 2015، قادت الرياض التحالف العسكري، وأشرفت على جانب واسع من ترتيبات القوات والتمويل والتعيينات، واستضافت قيادة مجلس القيادة الرئاسي والحكومة، وأدارت الخلافات بين مكونات المعسكر المناهض للحوثيين.

وإذا كانت السعودية تمارس هذا الحجم من النفوذ، فلا يمكن التعامل مع انهيار الجبهة باعتباره شأناً يمنياً داخلياً خالصاً، ثم تقديم المملكة بوصفها داعماً خارج دائرة المسؤولية. فالسلطة تقتضي المساءلة، ومن يدير التحالف وترتيباته العسكرية لا يستطيع الاحتفاظ بصلاحيات القيادة والتخلي عن تبعات النتائج.

حاولت الزوبة تجاوز هذه الإشكالية بالقول إن الأزمة ليست بين السعودية والحوثيين، بل بين مشروع الدولة الوطنية و«مشروع اللادولة». وهذا التوصيف يعبر عن الموقف الرسمي للحكومة، لكنه لا يقدم الصورة كاملة.

فخلال السنوات الماضية، أجرت الرياض والحوثيون مفاوضات مباشرة وغير مباشرة، وأصبح وقف الهجمات على الأراضي السعودية وأمن الحدود جزءاً رئيسياً من مسار التسوية. كما تعامل الحوثيون مع المملكة باعتبارها الطرف المقابل في الحرب، بينما سعت الرياض إلى الانتقال من موقع القائد العسكري للتحالف إلى الوسيط أو الضامن.

هذا التحول هو أحد أكثر التناقضات وضوحاً في الملف اليمني. فالسعودية قادت الحرب، واختارت جانباً من القيادات، وأدارت جانباً كبيراً من التمويل والعمليات، ثم بدأت تقدم نفسها طرفاً يعمل على تقريب وجهات النظر بين اليمنيين. ومع ذلك، لم تواجه الوزيرة هذا التناقض، بل تبنت الصيغة السعودية كاملة وأخرجت الرياض من بنية الصراع.

وعندما سُئلت عن الأرضية المشتركة بين الحوثيين والسعودية، كان

حوارات وتحليلات

لساحل وتستدعي موسكو والقاهرة

يمكن أن تتحدث عن ملفات عملية مثل أمن الحدود، ووقف الهجمات العابرة لها، وصرف الرواتب، وفتح الطرق، والموانئ، ومطار صنعاء، واستئناف صادرات النفط، وترتيبات وقف إطلاق النار.

لكن الإجابة تحولت إلى إشادة بالشراكة مع المملكة وما قدمته من دعم وتضحيات، ثم وضعت شروطاً عامة لأي تفاهم، من بينها إنهاء الانقلاب واحترام مؤسسات الدولة والتخلي عن فرض الإرادة بالسلاح.

المفارقة أن الوزيرة أقرت لاحقاً بوجود أسس يمكن البناء عليها، وحددتها في وقف الاعتداءات على السعودية واحترام أمنها وعدم استخدام الأراضي اليمنية لتهديد الجوار. وهذا الترتيب يكشف أن أمن المملكة أصبح نقطة مركزية في أي تفاهم، بينما بقيت الأسئلة المتعلقة بشكل الدولة اليمنية ومستقبل الجنوب وتوزيع السلطة والثروة خارج الإجابة.

وقدمت الزوبة مفهوم «الردع المتكامل» باعتباره النهج الذي ستواجه به الحكومة التصعيد الحوثي. غير أن المصطلح ظل عنواناً بلا مضمون تنفيذي. لم تحدد الوزيرة مكوناته، ولا القوات التي ستطبقه، ولا طبيعة المهام العسكرية والأمنية والدبلوماسية المرتبطة به، ولا موعد بدء تنفيذه.

ومن دون تعريف واضح، يبدو «الردع المتكامل» محاولة لغوية لإظهار امتلاك استراتيجية، لا إعلاناً عن خطة قابلة للقياس. فالردع لا يتحقق بالوصف، وإنما بقدرة عسكرية وسياسية تجعل كلفة الهجوم أعلى من مكاسبه، وهو ما لم يظهر في معركة الساحل.

تعاني الحكومة هنا مشكلة مزدوجة. فهي تتحدث عن استعادة زمام المبادرة بينما توجد قيادتها السياسية خارج البلاد، وتعتمد في تمويلها وحركتها وقرارها على السعودية. وتتحدث عن قرار وطني مستقل في وقت أصبحت فيه قدرتها على الحرب أو التفاوض مرتبطة بتقديرات عواصم أخرى.

ويكشف هذا التناقض الفجوة بين خطاب الدولة وواقع حكومة مجلس القيادة الرئاسي المقيمة في المنفى الاختياري بالسعودية. فالوزيرة تتحدث عن مؤسسات تمتلك قرارها، لكن حكومتها لا تستطيع تنفيذ تحرك عسكري أو سياسي كبير من دون موافقة الرياض أو دعمها.

وفي ملف الملاحة، قدمت الزوبة حجة قانونية واضحة، مفادها أن السيطرة العسكرية على موقع لا تمنح الحوثيين حق التحكم بالمضيق، وأن عبور السفن تحت التهديد لا يعني صيانة حرية الملاحة.

هذه الحجة صحيحة من حيث المبدأ، لأن السيادة القانونية لا تنتقل تلقائياً بتغير السيطرة العسكرية. إلا أن السفن وشركات التأمين لا تبني قراراتها على الاعتراف السياسي وحده، بل على مصدر التهديد الفعلي ومدى قرب الصواريخ والطائرات المسيّرة والزوارق المفخخة من خطوط الملاحة.

ولذلك، كان يفترض أن تشرح الوزيرة ما الذي تغير عسكرياً حول المضيق، وما القدرات التي انتقلت إلى الحوثيين بعد تقدمهم، وهل أصبحوا قادرين على نشر رادارات ومنصات صاروخية أو وحدات بحرية في مواقع أقرب إلى السفن.

بدلاً من ذلك، تحدثت عن تبادل المعلومات البحرية، وأمن الموانئ، وتدريب خفر السواحل، ومكافحة التهريب، وتتبع شبكات التمويل. وهي أدوات ضرورية، لكنها لا تسد الفراغ البري والعسكري الذي أتاح للحوثيين الوصول إلى الساحل.

ولا تستطيع قوات خفر السواحل، مهما تحسنت قدراتها، استعادة مدن أو مرتفعات أو جزر تسيطر عليها قوة مسلحة. كما أن تبادل المعلومات لا يعوض غياب تشكيلات برية متماسكة، ولا يجيب عن السؤال المتعلق بمصير القوات التي كانت تؤمن الساحل قبل تفكيكها أو إعادة ترتيبها.

وأقرت الزوبة بأن الحكومة لا تستطيع بإمكاناتها الحالية ضمان أمن المجال البحري وحدها. كان هذا من أكثر أجزاء المقابلة صراحة، لأنه كشف محدودية القدرات الفعلية خلف الخطاب السيادي. لكنها استخدمت هذا الإقرار لطلب شراكات دولية تبني القدرة اليمنية، من دون تحديد شكل هذه الشراكات أو الجهة التي ستتولى قيادتها.

وفي حديثها عن التهديدات العابرة للبحر الأحمر، اتهمت الحوثيين ببناء شبكات تعاون مع جماعات مسلحة في القرن الأفريقي وتبادل الخبرات والتدريب معها. غير أن المقابلة لم تقدم أدلة أو أسماء أو وقائع محددة تتيح فحص هذا الاتهام، ليبقى ضمن التحذير السياسي الذي يحتاج إلى إسناد مستقل.

أما الجانب الإنساني، فجاء بصياغة عامة لا تتناسب مع حجم الأزمة. تحدثت الوزيرة عن نزوح عشرات الآلاف، وضغوط على المأوى والمياه والغذاء والصحة والتعليم، لكنها لم تذكر أرقاماً دقيقة أو مناطق النزوح أو الجهات التي قدمت هذه التقديرات.

وأكدت التزام الحكومة بحماية المدنيين والتحقيق في أي انتهاك ذي صدقية. غير أن حديثها عن المساءلة لم يحدد مؤسسة التحقيق، ولم يوضح ما إذا كانت المراجعة ستشمل أعمال القوات التابعة للحكومة والتحالف، أم ستقتصر على الانتهاكات المنسوبة إلى الحوثيين.

فالالتزام بالقانون الدولي لا يكتسب قيمته من الإعلان عنه، بل من وجود آليات مستقلة وشفافة للتحقيق والمحاسبة. وما دام تحديد الانتهاك والمسؤول عنه خاضعاً للأطراف المشاركة في الحرب، فإن خطاب المساءلة يظل معرضاً للانتقائية.

وفي مناقشة التدخلات الخارجية، رسمت الزوبة خطاً فاصلاً بين الدعم السعودي، الذي وصفته بإسناد الدولة، والدعم الإيراني الذي يعزز سلطة جماعة مسلحة.

هذا التمييز مفهوم من موقع حكومة تعترف بها الأمم المتحدة وتواجه جماعة انقلبت على مؤسسات الدولة. لكنه لا يكفي وحده لتقييم آثار التدخلات. فالمعيار لا يتعلق بالصفة القانونية فقط، بل بالنتائج التي أحدثها كل تدخل في مؤسسات الدولة ووحدة القرار العسكري والسياسي.

والسؤال الذي لم تجب عنه المقابلة هو ما إذا كان الدعم السعودي قد بنى مؤسسة يمنية موحدة بالفعل، أم أنتج منظومة تعتمد على الخارج، وعمق تعدد مراكز القرار، وأبقى القوات موزعة بين تشكيلات وقيادات ومرجعيات متنافسة.

بعد أكثر من عقد على بدء الحرب، ما تزال مؤسسات الحكومة تعمل من خارج البلاد، وما يزال القرار العسكري موزعاً، وما تزال القوات غير مندمجة تحت قيادة وطنية واحدة. لذلك لا يمكن قياس التدخل السعودي وفق النية المعلنة وحدها، بل وفق الدولة التي كان يفترض أن يساعد على استعادتها ولم تستعد حتى الآن.

وتكشف إجابات الوزيرة عن تناقض إضافي في التعامل مع روسيا. فقد أشادت بالمواقف الروسية الداعمة لحرية الملاحة، ودعت موسكو إلى الإسهام في تشكيل موقف دولي متماسك، وتحدثت عن تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والتنموية معها. لكنها تجنبت مناقشة التباينات الفعلية بين موسكو والحكومة بشأن الحصار والقيود المفروضة على الموانئ والمطارات وطريقة معالجة الأزمة. وعندما تناولت الدعوات الروسية إلى رفع القيود التي تؤثر في وصول المساعدات، وافقت على المبدأ الإنساني، ثم أعادت ربطه بمراقبة السلاح وشبكات التمويل الحوثية.

تعكس هذه الصياغة محاولة لاستقطاب دعم روسي من دون تقديم تنازل سياسي. فالحكومة تريد من موسكو مساندة موقفها في مجلس الأمن ودعم حرية الملاحة والضغط على الحوثيين، لكنها تتمسك بالمرجعيات نفسها التي فقدت كثيراً من قدرتها على تفسير الواقع بعد سنوات من تغير موازين القوى.

وفي مقدمة هذه المرجعيات قرار مجلس الأمن 2216، الذي ما تزال الحكومة تقدمه مدخلاً إلزامياً للحل. صدر القرار عام 2015 في ظرف عسكري وسياسي مختلف، وطالب الحوثيين بالانسحاب وتسليم السلاح واستعادة مؤسسات الدولة.

غير أن التمسك الحرفي به بعد أكثر من عقد، ومن دون تقديم تصور انتقالي يعترف بالتغيرات التي طرأت على الأرض، يحول المرجعية إلى شعار تفاوضي أكثر من كونها خريطة قابلة للتطبيق.

لا يعني ذلك إسقاط القرار أو منح الحوثيين شرعية على ما استولوا عليه بالقوة، لكنه يعني أن ترديد المرجعيات من دون خطة للوصول إلى أهدافها لا يصنع تسوية. فالحكومة التي فقدت مساحات جديدة لا تستطيع الاكتفاء بالمطالبة بالعودة إلى وضع سابق لم تعد تملك أدوات فرضه.

وفي السؤال المتعلق بقرب التوصل إلى اتفاق قبل اتساع الحرب الإقليمية، قللت الزوبة من أهمية المسار الذي أُعلن في ديسمبر/كانون الأول 2023، وقالت إن الحديث عن قرب توقيع اتفاق ليس دقيقاً.

وأقرت بأن الإجراءات المطروحة شملت وقف إطلاق النار والرواتب واستئناف صادرات النفط وفتح الطرق وتخفيف القيود على المطار والموانئ، لكنها وصفتها بأنها مسار قيد البناء، لا تسوية نهائية.

يحاول هذا التفسير تحميل الحوثيين المسؤولية الأساسية عن تعطيل الاتفاق، لكنه يتجنب مناقشة أثر المفاوضات السعودية المباشرة معهم، والخلاف بين أولويات الرياض وأولويات الحكومة، وما إذا كانت التسوية المقترحة قد صيغت أصلاً لحماية أمن المملكة أكثر من إعادة بناء الدولة اليمنية.

كما رفضت الزوبة اختزال الأزمة اليمنية في الحرب الإقليمية أو السياسات الغربية، وهو موقف يحمل قدراً من الدقة، لأن جذور الانقلاب والصراع الداخلي سبقت المواجهات اللاحقة.

لكن المقابلة لم تمنح الوزن نفسه لتأثير السياسات السعودية في تشكيل المعسكر المناهض للحوثيين أو تفكيكه. فقد انتقدت اختطاف إيران للقرار اليمني عبر الحوثيين، بينما مرّت على النفوذ السعودي الواسع داخل الحكومة ومجلس القيادة والقوات بوصفه شراكة طبيعية لا تحتاج إلى مساءلة.

هذا الاستخدام الانتقائي لمفهوم السيادة يمثل إحدى مشكلات الرواية الرسمية. فالسيادة تستدعى لمواجهة إيران والحوثيين، لكنها تصبح أكثر مرونة عندما يتعلق الأمر بالسعودية، رغم أن الحكومة تقيم على أراضيها وتعتمد على تمويلها وتخضع تحركاتها السياسية والعسكرية لسقف تفاهماتها.

الأكثر دلالة في المقابلة كان الغياب الكامل للقضية الجنوبية. تحدثت الزوبة عن «دولة واحدة» و«وحدة اليمن» و«مواطنة متساوية» واحتكار مؤسسات الدولة للسلاح، كما لو أن شكل الدولة وهويتها السياسية حُسما، ولا توجد قضية جنوبية أو مطالب باستعادة دولة الجنوب أو خلافات عميقة بين عدن والرياض.

لم تشر الوزيرة إلى موقع القوى الجنوبية من معركة الساحل، ولا إلى أثر الحرب السعودية على الجنوب مطلع العام، ولا إلى تفكيك تشكيلات عسكرية جنوبية كانت تؤدي دوراً رئيسياً في مواجهة الحوثيين وتأمين الممرات الساحلية.

ويعيد هذا التجاهل إنتاج صورة غير موجودة على الأرض، قوامها حكومة موحدة تواجه الحوثيين ضمن مشروع وطني واحد. بينما يتكون المعسكر المناهض للجماعة من قوى مختلفة في هوياتها وأهدافها وتحالفاتها، ولا تتفق على مستقبل الدولة أو شكلها أو توزيع السلطة فيها.

كما أن الحديث عن احتكار الدولة للسلاح يظل ناقصاً ما لم تحدد الحكومة المقصود بالدولة، ومن يملك حق إعادة تشكيلها، وكيف ستدمج القوات، وما العقد السياسي الذي يمكن أن تقبله القوى الجنوبية.

إقصاء القضية الجنوبية من المقابلة ليس سهواً تحريرياً، بل جزء من بناء الرواية الحكومية. فالاعتراف بها يفتح أسئلة لا تريد الحكومة مواجهتها: من يمثل الجنوب؟ وما شرعية القرارات التي اتخذتها الرياض فيه؟ وهل يمكن المطالبة باستعادة دولة يمنية موحدة بالقوة بعد أن انهارت أسس الشراكة السياسية التي قامت عليها الوحدة؟

وفي حديثها عن الدور المصري، أكدت الزوبة أن القاهرة شريك عربي أساسي، يمتلك علاقات تاريخية ومصلحة مباشرة في أمن البحر الأحمر وباب المندب وقناة السويس. لكنها لم تؤكد وجود وساطة مصرية، وتركت تفاصيلها لما يُعلن رسمياً.

الأهم أنها ربطت أي دور مصري بـ«التكامل مع الدور المحوري للسعودية» والمسار الأممي والتنسيق مع الحكومة. ويكشف هذا الشرط أن حكومة مجلس القيادة ترحب بالحضور المصري ما دام لا يتحول إلى مسار مستقل عن الرياض.

فالحكومة التي طلبت دعماً مصرياً لحماية البحر الأحمر لم تمنح القاهرة مساحة سياسية خارج المظلة السعودية. كما أن دعوتها روسيا إلى التحرك ظلت محكومة بالسقف نفسه: دعم الحكومة، والالتزام بالمرجعيات، والعمل ضمن بنية إقليمية تحتفظ فيها المملكة بالموقع المركزي.

هذه المعادلة تلخص موقع حكومة المنفى: تطلب توسيع دائرة المساندة، لكنها لا تستطيع إعادة تعريف العلاقة مع الدولة التي تحتضن قيادتها وتمول مؤسساتها وتملك النفوذ الأكبر في قراراتها.

لذلك لم تكن المقابلة محاولة لفتح نقاش حقيقي مع روسيا بقدر ما كانت طلباً لتوسيع الدعم الدولي من دون المساس بالدور السعودي. أرادت الحكومة من موسكو والقاهرة المساعدة في وقف الحوثيين، لكنها حرصت على ألا يبدو هذا الدعم بديلاً عن الرياض أو تصحيحاً لإخفاقها.

ومن زاوية الاتصال السياسي، بدت المقابلة منضبطة ومتماسكة. أعادت الوزيرة توزيع الرسائل وفق جمهورها: الدولة ما تزال قائمة، الحوثيون لا يملكون شرعية، السعودية شريك لا يتحمل مسؤولية الانهيار، روسيا تستطيع المساعدة، مصر مرحب بها تحت سقف الرياض، والمجتمع الدولي مطالب بحماية الملاحة.

لكن هذا التماسك الشكلي لا يخفي الفراغ في صلب الرواية. لم يعرف القارئ من المسؤول عن سقوط الجبهة، وما الذي تغير في الخطة العسكرية، وأين كانت قيادة التحالف، ولماذا لم يصل الإسناد، وما مصير القوات التي أعيدت هيكلتها، وكيف ستستعيد الحكومة المواقع، ومن سيقود العملية المقبلة.

وحتى المصطلحات التي استخدمتها الزوبة، من «استيعاب التداعيات» إلى «الردع المتكامل» و«توحيد الجهود»، تؤدي وظيفة سياسية أكثر مما تقدم معلومات. إنها تحافظ على صورة السلطة وتؤجل الأسئلة، لكنها لا تفسر الواقع.

ما أخفته الوزيرة كان أكثر أهمية مما أعلنته. فقد كشفت المقابلة أن الأولوية الحكومية ليست التحقيق في أسباب الهزيمة، بل منع تحولها إلى مساءلة لقيادة مجلس القيادة والرعاية السعودية.

كما كشفت أن الحكومة ما تزال تتعامل مع تغيرات عسكرية وسياسية عميقة بالأدوات الخطابية نفسها التي استخدمتها منذ عام 2015: الشرعية، والانقلاب، والمرجعيات، ووحدة الصف، والدعم الأخوي.

هذه المفردات قد تفسر الموقف القانوني، لكنها لا تفسر لماذا أصبحت الحكومة أضعف بعد أكثر من عقد، ولماذا توسعت قدرة الحوثيين، ولماذا فقدت القوات المناهضة لهم مواقع جديدة، ولماذا تبحث الرياض اليوم عن تدخلات إقليمية ودولية لحماية ممر كان حلفاؤها المحليون يؤمنونه.

وتضع المقابلة الحكومة أمام تناقض لا يمكن إخفاؤه طويلاً. فإذا كانت السعودية صاحبة الدور المحوري والركيزة الأساسية لأمن اليمن، فعليها أن تتحمل نصيبها من مسؤولية الفشل. وإذا كانت الحكومة صاحبة القرار الوطني المستقل، فعليها أن تكشف من اتخذ القرارات التي قادت إلى انهيار الساحل.

أما الجمع بين سلطة سعودية واسعة بلا مسؤولية، وحكومة يمنية بلا أدوات لكنها تدعي امتلاك القرار، فلا ينتج دولة ولا مساءلة، بل يكرس إدارة دائمة للأزمة.

وفي المحصلة، لم تكن مقابلة أفراح الزوبة حواراً يشرح ما حدث، بل وثيقة دفاع سياسي عن منظومة الحكم القائمة. استعانت الوزيرة بلغة الدولة لتغطية ضعف الحكومة، وبالشرعية لتجنب محاسبة القيادة، وبالشراكة مع السعودية لإبعاد الرياض عن دائرة المسؤولية، وبالدورين المصري والروسي للبحث عن دعم جديد لا يخرج عن المظلة السعودية.

وبقيت الأسئلة الحقيقية خارج النص الرسمي: من أسقط جبهة الساحل؟ من فكك القوى التي كانت تحميها؟ من قرر الانسحاب؟ لماذا غاب الإسناد؟ ولماذا يُطلب من القاهرة وموسكو اليوم المساعدة في إنقاذ نتائج سياسة لم تسمح لهما بالمشاركة في صياغتها؟

حتى تقدم الحكومة إجابات موثقة عن هذه الأسئلة، سيظل حديثها عن استعادة الدولة أقرب إلى الدفاع عن شرعية في المنفى، فيما يعاد رسم الجغرافيا وموازين القوة على الأرض من دون انتظار بياناتها.

المصدر: مقابلة وزيرة الخارجية وشؤون المغتربين أفراح الزوبة مع وكالة «سبوتنيك» الروسية.

ترجمة

مصالح أمنية تعيد فتح التطبيع..

افتتاحية عبرية: مواجهة الحوثيين تفتح باباً جديداً أمام مسار التطبيع السعودي–الإسرائيلي

قالت افتتاحية صحيفة «جيروزاليم بوست» إن التعاون الاستخباراتي بين إسرائيل والسعودية في مواجهة الحوثيين قد يؤسس لتقارب دبلوماسي يقوم على المصالح المشتركة، من دون أن يعني ذلك تجاوز الخلافات بشأن الحرب الفلسطينية أو الانتقال سريعاً إلى علاقات رسمية بين البلدين.

تقارير عبرية: التطبيع السعودي – الإسرائيلي قد يُبنى على المصالح المشتركة

القدس

أكدت تقارير صحفية عبرية أن مسار التطبيع المتعثر بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل قد يُبنى على المصالح المشتركة بين البلدين، عقب ما أعلنته تل أبيب عن بدء تعاون مع الرياض في مواجهة الحوثيين الموالين لإيران.

وقالت صحيفة «جيروزاليم بوست» العبرية، في افتتاحية ترجمتها «اليوم الثامن»، إن إسرائيل والسعودية لا تحتاجان إلى الاتفاق بشأن كل قضية إقليمية كي تدركا أن أياً منهما لا يستفيد من سيطرة وكيل إيراني على ممر مائي استراتيجي وتهديده للبنية التحتية النفطية.

واستهلت الصحيفة افتتاحيتها بالقول إن «لدى الشرق الأوسط طريقته في توضيح الأطراف التي تتقاسم المصالح عندما تبدأ الصواريخ في التحليق».

وأضافت أن إسرائيل والسعودية أجرتا محادثات بوساطة أمريكية هدفت إلى مساعدة الرياض في الدفاع عن نفسها في مواجهة الحوثيين المدعومين من إيران. ووفقاً لمصادر دبلوماسية استندت إليها الصحيفة، توسطت القيادة المركزية الأمريكية في هذه المحادثات، التي تركزت على إمكان تقديم إسرائيل مساعدات استخباراتية إلى السعودية.

ودعت الافتتاحية إسرائيل إلى الاستجابة للطلب السعودي، قائلة إن الرياض تسعى، على الأرجح، إلى الحصول على معلومات استخباراتية بشأن انتشار قوات الحوثيين واستعداداتها لتنفيذ عمليات مستقبلية.

وقالت الصحيفة إن إسرائيل تمتلك قدرات استخباراتية كبيرة يمكنها تقديمها إلى السعودية، مشيرة إلى أن الجيش الإسرائيلي أظهر قدراته الاستخباراتية والعملياتية في محيط مضيق هرمز، وساعد الولايات المتحدة على جمع معلومات عن القوات الإيرانية.

ورأت أن تقاسم هذه القدرات مع السعودية يُعد أمراً منطقياً، موضحة أن هذا التعاون لا يعني إرسال قوات إسرائيلية إلى اليمن أو تحمّل مسؤولية أمن المملكة.

وحذرت الافتتاحية السلطات الإسرائيلية من اعتبار التعاون الأمني غير المعلن مؤشراً إلى اختراق دبلوماسي وشيك، لكنها أكدت أن لإسرائيل مصلحة استراتيجية واضحة في المساعدة على احتواء تهديد يؤثر في الإسرائيليين والسعوديين وجزء كبير من العالم.

وقالت «جيروزاليم بوست» إن الحوثيين لم يعودوا مشكلة يمنية فحسب، بعدما وسعوا سيطرتهم على امتداد ساحل اليمن المطل على البحر الأحمر، واستولوا على أراض محيطة بباب المندب، الذي وصفته بأنه أحد أهم الممرات البحرية الضيقة في العالم.

ونقلت الصحيفة عن مصادر دبلوماسية قولها إن قوات الحوثيين منعت السفن السعودية من المرور عبر المضيق، وفرضت ما وصفته المصادر بأنه حصار اقتصادي ودبلوماسي.

وأشارت الافتتاحية إلى أن الهجمات على السعودية اشتدت في الوقت نفسه، واستهدفت عمليات حوثية حديثة خطوط أنابيب النفط ومحطات الضخ السعودية، إلى جانب مدنيين بالقرب من الحدود السعودية–اليمنية.

وأكدت الصحيفة أن تداعيات هذه الهجمات تتجاوز الرياض، نظراً إلى أن باب المندب يربط خليج عدن بالبحر الأحمر وقناة السويس وخليج إيلات، ويكتسب أهمية بالنسبة إلى الملاحة الدولية وأسواق الطاقة العالمية والاقتصاد المصري ووصول إسرائيل إلى البحر الأحمر.

وقالت إن إسرائيل تفهم هذا التهديد أكثر من معظم الأطراف، بعدما ألحقت هجمات الحوثيين أضراراً بالغة بالنشاط في ميناء إيلات، فيما استهدفت الصواريخ والطائرات المسيّرة المنطلقة من اليمن إسرائيل مراراً منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣.

ورأت الافتتاحية أن استراتيجية إيران تقوم على تحويل الجغرافيا إلى أداة ضغط، إذ تمارس طهران الضغط على الملاحة عبر مضيق هرمز، في حين يهدد حلفاؤها الحوثيون باب المندب.

وأضافت أن هجمات الحوثيين على البنية التحتية النفطية السعودية تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن وأسعار الطاقة، بما يجعل الحكومات البعيدة عن الشرق الأوسط تشعر بتداعيات التصعيد.

وقالت الصحيفة إن مواجهة هذه الشبكة لا ينبغي أن تُترك لكل دولة مهددة على حدة، لكنها شددت في الوقت نفسه على ضرورة وضع حدود للتعاون الإسرائيلي مع السعودية، خصوصاً أن الرياض تبحث عن المساعدة لدى أطراف أخرى.

وبحسب الافتتاحية، طلبت السعودية من بريطانيا مساعدتها في إخراج الحوثيين من باب المندب والدفاع عن بنيتها التحتية النفطية. ووافقت لندن على إرسال مستشارين عسكريين، من دون أن تلتزم بتقديم مساعدات إضافية.

وقالت الصحيفة إن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان سعى أيضاً إلى الحصول على تدخل عسكري أمريكي مباشر، لكن الرئيس دونالد ترامب رفض شن ضربات ضد الحوثيين.

ودعت الافتتاحية إسرائيل إلى تجنب الاندفاع نحو حرب تخوضها دولة أخرى، لكنها رأت أن التعاون الاستخباراتي يختلف عن التدخل العسكري المباشر، وأن مساعدة الرياض على الدفاع عن مدنها ومنشآت الطاقة والطرق البحرية في مواجهة الهجمات المدعومة من إيران تخدم المصالح الإسرائيلية.

وتحدثت الصحيفة عن وجود فرصة دبلوماسية يمكن أن تنشأ عن هذا التعاون، لكنها دعت إسرائيل إلى التعامل معها بتوقعات واقعية.

وقالت إن التطبيع بين إسرائيل والسعودية ظل يُعامل بوصفه المشروع الكبير غير المكتمل في حقبة اتفاقيات أبراهام، فيما أدت الحرب بين إسرائيل وحماس والخلافات بشأن القضية الفلسطينية إلى تعقيد هذا الاحتمال.

وأكدت الافتتاحية أن التعاون الأمني ضد الحوثيين لن يمحو هذه الخلافات، ولن يؤدي تلقائياً إلى افتتاح سفارتين في الرياض والقدس، لكنها رأت أن الدبلوماسية تُبنى غالباً على المصالح المشتركة قبل أن تتخذ شكلها الرسمي في المراسم.

وأضافت أن إسرائيل والسعودية لا تحتاجان إلى الاتفاق بشأن كل قضية إقليمية حتى تدركا أن أياً منهما لا يستفيد من سيطرة وكيل إيراني على ممر مائي استراتيجي، وتهديده للبنية التحتية النفطية، واحتجازه التجارة الدولية رهينة.

ورأت الصحيفة أن القيادة المركزية الأمريكية توفر هيكلاً يسمح لإسرائيل والدول العربية بالتنسيق في مواجهة التهديدات المشتركة، من دون اشتراط أن تصبح جميع العلاقات علنية أو سياسية، داعية إلى تعزيز هذا الإطار.

وقالت إن إيران أنشأت شبكة إقليمية مصممة لاستغلال الانقسامات بين خصومها، وإن ردها على الضغوط تمثل في تهديد الشرايين التي تتاجر المنطقة عبرها مع العالم.

واختتمت «جيروزاليم بوست» افتتاحيتها بدعوة إسرائيل إلى الاستجابة للطلب السعودي بصورة إيجابية وحذرة، ومن دون تباه، معتبرة أن إيران أمضت عقوداً في محاولة تقسيم خصومها وترهيبهم، وأن أفضل رد على ذلك هو جعل ما وصفته بالعدوان الإيراني سبباً في تقريب هؤلاء الخصوم من بعضهم.

THE JERUSALEM POST

Answer Saudi Arabia: Israel must take the opportunity presented by the Houthi attack - editorial

Israel and Saudi Arabia do not need to agree on every regional question to recognize that neither benefits from an Iranian proxy controlling a strategic waterway and threatening oil infrastructure.

تقرير

ضغوط تتجاوز حدود اليمن

السعودية تستنجد بالصين لكبح «الحوثيين» بعد تصاعد معركة باب المندب

وسّعت السعودية اتصالاتها الإقليمية والدولية لاحتواء الحوثيين بعد وصولهم إلى مواقع استراتيجية على البحر الأحمر وتصاعد هجماتهم على أراضي المملكة. وبينما طلبت الرياض من بكين الضغط على طهران، بقي التدخل الأمريكي محدوداً، واتجهت دول المنطقة وأوروبا إلى حماية مصالحها من دون الانخراط في حرب يمنية جديدة.

الرياض

دخلت المواجهة بين السعودية وجماعة الحوثيين اليمنية مرحلة أكثر خطورة، بعد انتقالها من صراع عسكري داخل اليمن إلى تهديد مباشر للأراضي السعودية ومنشآت الطاقة والممرات البحرية، بالتزامن مع تحركات دبلوماسية تقودها الرياض للحصول على دعم إقليمي ودولي يمنع الجماعة المتحالفة مع إيران من ترسيخ سيطرتها على باب المندب.

وكشفت ثلاثة مصادر إيرانية مطلعة أن الصين طلبت سراً من طهران استخدام نفوذها للمساعدة في كبح الحوثيين، بعد مناشدة سعودية لبكين أعقبت الهجوم العسكري الخاطف الذي شنته الجماعة على الساحل الغربي لليمن خلال الأسبوع الماضي.

ونقلت وكالة «رويترز» عن المصادر أن التحرك الصيني جاء نتيجة مخاوف من اتساع الهجمات الحوثية وتهديدها صادرات النفط السعودية وطرق الملاحة التي تربط خليج عدن بالبحر الأحمر وقناة السويس. ولم تكتف بكين بدعواتها العلنية إلى ضبط النفس، بل نقلت إلى الجانب الإيراني مخاوف أكثر وضوحاً بشأن أمن طرق الطاقة والتجارة التي تعتمد عليها الصين.

ولم يتضمن الطلب الصيني، وفق رويترز، تهديداً مباشراً لطهران أو ربطاً معلناً بين وقف الهجمات الحوثية والعلاقات الاقتصادية الصينية–الإيرانية. غير أن لجوء الرياض إلى بكين يعكس إدراكها أن الصين تمتلك أوراق ضغط لا تتوفر لدى معظم القوى الأخرى، بوصفها الشريك الاقتصادي الأكبر لإيران والمشتري الرئيسي لنفطها.

وردت طهران بربط الاستقرار الإقليمي وحرية الملاحة بوقف المواجهة الأمريكية–الإسرائيلية ضدها، في إشارة إلى أنها لا تنظر إلى التحرك الحوثي باعتباره ملفاً يمنياً منفصلاً، بل جزءاً من شبكة ضغط إقليمية تشمل مضيق هرمز وباب المندب والمنشآت النفطية السعودية.

ويكشف الاتصال السعودي–الصيني تحولاً في إدارة الرياض للأزمة. فبعد تعثر محاولاتها للحصول على تدخل عسكري أمريكي مباشر، اتجهت المملكة نحو الصين أملاً في الوصول إلى الحوثيين عبر إيران، ومحاولة فصل تهديد باب المندب عن المواجهة الأوسع بين طهران وواشنطن.

لكن نجاح هذا المسار سيظل مرتبطاً بمدى استعداد بكين لتحويل طلبها السياسي إلى ضغط اقتصادي فعلي، وبقدرة طهران أو رغبتها في إلزام الحوثيين بوقف التصعيد. كما لا توجد مؤشرات مستقلة تؤكد أن إيران طلبت من الجماعة التراجع عن مكاسبها أو وقف هجماتها على السعودية.

وجاء التحرك الدبلوماسي في وقت اتسعت فيه الضربات المتبادلة عبر الحدود. وأفادت «رويترز» بأن الطيران السعودي استهدف مناطق في محافظتي حجة وتعز، فيما واصل الحوثيون إطلاق صواريخ وطائرات مسيّرة باتجاه مدن ومنشآت سعودية.

وقالت السلطات السعودية إن حطام طائرة مسيّرة جرى اعتراضها سقط في محافظة الطائف، ما أدى إلى مقتل مقيم يمني وإصابة امرأة سعودية ومقيم باكستاني. وتمثل الحادثة أول وفاة مدنية تعلنها المملكة خلال موجة التصعيد الحالية.

كما أعلنت الرياض رصد محاولة لاستهداف مكة، وهو اتهام نفاه الحوثيون. وأثارت الحادثة إدانات من مصر والكويت والبحرين والأردن وباكستان، غير أن تلك المواقف بقيت في إطار التضامن السياسي ولم تتحول إلى التزام عسكري جماعي إلى جانب السعودية.

ويأتي التصعيد بعد تقدم الحوثيين على امتداد الساحل الغربي ووصولهم إلى المخا وجزيرة ميون والمواقع المشرفة على باب المندب. ونقلت «رويترز» عن أربعة مصادر يمنية أن الجماعة وصلت إلى الجزيرة الواقعة في قلب المضيق، بما يمنحها قدرة متقدمة على مراقبة السفن والاقتراب من القناتين الملاحيّتين.

ولا تعني السيطرة على الساحل والجزر إغلاق باب المندب بصورة كاملة؛ إذ تختلف القدرة على تهديد السفن عن فرض سيطرة بحرية شاملة على المضيق. لكن نشر الرادارات ومنصات الصواريخ والطائرات المسيّرة والزوارق المفخخة في تلك المواقع يسمح للحوثيين بفرض خطر مستمر، وانتقاء السفن المستهدفة، ورفع تكاليف التأمين والشحن من دون إغلاق الممر فعلياً.

ولا تزال الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن مستمرة، لكنها تعمل في بيئة مرتفعة المخاطر. وأدت حالة الغموض بشأن السفن التي قد يستهدفها الحوثيون إلى دفع بعض شركات الملاحة نحو الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، بما يزيد مدة الرحلات وكلفة الوقود والتأمين.

ويتيح الإبقاء على المضيق مفتوحاً بصورة انتقائية للحوثيين استخدامه أداة ضغط سياسي واقتصادي، مع تفادي إغلاق شامل قد يستدعي تدخلاً عسكرياً دولياً أوسع. كما يسمح لهم بتقديم المواجهة على أنها تستهدف المصالح السعودية تحديداً، لا حركة التجارة العالمية بكاملها.

وتواجه السعودية تهديداً مزدوجاً، إذ تزامنت المكاسب الحوثية في باب المندب مع تعطّل خط أنابيب «شرق–غرب» إثر هجوم اتهمت الرياض جماعة موالية لإيران في العراق بالوقوف وراءه. وكان الخط يمثل بديلاً رئيسياً لنقل النفط من شرق المملكة إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر بعيداً عن مضيق هرمز.

وأدى الجمع بين اضطراب هرمز وتهديد باب المندب وتعطل خط الأنابيب إلى تضييق خيارات تصدير النفط السعودي ورفع أسعار الطاقة. وتجاوز سعر خام برنت ١٠٨ دولارات للبرميل خلال موجة التصعيد، بينما ارتفعت تكاليف النقل والتأمين وسط مخاوف من اتساع الهجمات إلى ناقلات النفط والبنية التحتية البحرية.

وتتحرك الرياض عسكرياً من خلال تكثيف الغارات وتقديم المعلومات والأسلحة والدعم اللوجستي إلى القوات اليمنية المحلية الموالية لها. غير أن العمليات الجوية لم تنجح حتى الآن في استعادة المخا وميون أو عكس خريطة السيطرة على الساحل.

وتكمن المعضلة السعودية في غياب قوة برية متماسكة قادرة على استثمار الغارات والتقدم نحو المواقع التي سيطر عليها الحوثيون. فقد أضعفت الحرب السعودية على الجنوب مطلع العام الجاري القوات الجنوبية والساحلية التي كانت تمثل الحاجز العسكري الأساسي أمام الحوثيين في المناطق المحيطة بباب المندب.

وبعد تفكيك جانب من تلك المنظومة وانسحاب تشكيلات من جبهات الساحل، أصبحت السعودية تعتمد بصورة أكبر على الضربات الجوية والدعم الخارجي، وهي أدوات تستطيع إبطاء الحوثيين واستهداف منصاتهم، لكنها لا تستطيع بمفردها استعادة المدن والجزر أو تثبيت السيطرة عليها.

وعلى المسار الأمريكي، طلبت السعودية مساعدة عسكرية أوسع، لكن الرئيس دونالد ترامب رفض، وفق تقارير غربية، الدخول في حملة مباشرة ضد الحوثيين. وتفضل واشنطن تقديم المعلومات الاستخباراتية والدعم الدفاعي، مع إبقاء خيار الضربات محدوداً بالمواقع التي تشكل تهديداً مباشراً للسفن أو القوات الأمريكية.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية تميز بين الدفاع عن الأراضي السعودية وتأمين الملاحة الدولية وبين خوض حرب لإعادة المدن والجزر اليمنية إلى القوات المحلية الموالية للرياض. كما تخشى واشنطن أن يؤدي توسيع الحملة إلى إعادة استهداف سفنها وقواعدها في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، وافقت إدارة ترامب على صفقة محتملة لبيع السعودية ما يصل إلى ٤٨ مقاتلة شبح من طراز «إف–٣٥»، إضافة إلى محركات ومعدات وخدمات مرتبطة بها، بقيمة تقدر بنحو ٢٤,٣ مليار دولار.

وتحمل الصفقة رسالة دعم استراتيجية للسعودية، لكنها لن تؤثر في مسار المعركة الحالية، نظراً إلى حاجتها لموافقة الكونغرس وطول مدة الإنتاج والتسليم والتدريب... ولذلك تبدو أقرب إلى استثمار بعيد المدى في العلاقة الدفاعية، لا استجابة عسكرية عاجلة لخطر الحوثيين.

وفي مسقط، تؤدي سلطنة عُمان دور قناة تفاوض بين الحوثيين والولايات المتحدة. وأفادت تقارير صحفية بعقد لقاء غير معلن داخل السفارة الأمريكية في مسقط، ضم مسؤولين أمريكيين ووفداً حوثياً، في محاولة لمنع انتقال المواجهة إلى السفن الأمريكية.

وبحسب المعلومات المتداولة، أكد الحوثيون التزامهم باتفاق التهدئة الذي توصلوا إليه مع واشنطن في مايو/أيار ٢٠٢٥، وأبلغوا الجانب الأمريكي أنهم لا يعتزمون استهداف السفن التابعة للولايات المتحدة. لكنهم لم يقدموا التزاماً مماثلاً بشأن السفن السعودية.

وإذا صحت هذه الرواية، فإن الحوثيين يحاولون عزل الرياض عن واشنطن وتحويل الحرب إلى مواجهة سعودية–حوثية، مع حماية التفاهم الذي يبعد القوات الأمريكية عن القتال. كما يمنح هذا الترتيب إدارة ترامب مبرراً لرفض طلبات التدخل المباشر ما دامت المصالح الأمريكية غير مستهدفة.

وتنخرط مصر في الاتصالات من زاوية أمن قناة السويس. فكل انخفاض في حركة السفن عبر باب المندب ينعكس على إيرادات القناة والاقتصاد المصري، حتى من دون إغلاق المضيق بصورة رسمية. وأعلنت القاهرة دعمها لأمن السعودية ورفضها استهداف المدن والمنشآت المدنية، لكنها لم تعلن استعدادها للمشاركة في عمليات برية داخل اليمن.

ومن المرجح أن يظل الدور المصري محصوراً في التنسيق البحري والمعلوماتي والدبلوماسي وحماية المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، لأن الانخراط المباشر في الحرب اليمنية يحمل كلفة سياسية وعسكرية لا تبدو القاهرة مستعدة لتحملها.

أما تركيا وباكستان، فعلى الرغم من ارتباطهما بالسعودية ضمن اتفاق مكة للدفاع المشترك، فإنهما تفضلان الوساطة والدعم الدفاعي على خوض مواجهة مباشرة مع الحوثيين. ولم تعلن أي منهما استعدادها لإرسال قوات إلى اليمن أو المشاركة في حملة لاستعادة باب المندب.

وتكشف هذه المواقف حدود الاتفاقية الدفاعية عندما تنتقل من ردع الاعتداء على الأراضي السعودية إلى طلب التدخل في حرب داخل اليمن. فقد توافق أنقرة وإسلام آباد على تبادل المعلومات أو دعم الدفاع الجوي، لكنهما تحاولان تجنب مواجهة عسكرية مفتوحة مع إيران وحلفائها.

وبالتوازي، تحدثت تقارير إسرائيلية عن اتصالات سعودية–إسرائيلية بوساطة القيادة المركزية الأمريكية «سنتكوم»، تركز على تبادل المعلومات المتعلقة بانتشار الحوثيين واستعداداتهم وعملياتهم المحتملة.

ولم تؤكد الرياض أو تل أبيب رسمياً وجود هذه الاتصالات أو طبيعة المساعدة المقدمة، ولذلك تبقى المعلومات في إطار تسريبات صحفية تستند إلى مصادر دبلوماسية مجهلة. كما لم تتوفر أدلة مستقلة تثبت أن التعاون تجاوز تبادل التقديرات الاستخباراتية.

وتملك إسرائيل مصلحة مباشرة في منع الحوثيين من تعزيز سيطرتهم على باب المندب، بعد تراجع النشاط في ميناء إيلات وتعرضها لهجمات صاروخية ومسيّرة انطلقت من اليمن. لكنها تخشى أن يؤدي تدخلها العلني إلى استئناف الهجمات المكثفة عليها ومنح الحوثيين مبرراً لتوسيع المواجهة.

وفي أوروبا، أعلنت إيطاليا استعدادها لإطلاق مهمة بحرية لحماية سفنها التجارية، محذرة من تأثير اضطراب باب المندب في سلاسل الإمداد والأسعار والبنية التحتية البحرية، ومن بينها كابلات الاتصالات والطاقة الممتدة تحت البحر.

ويعكس الموقف الإيطالي اتجاهاً أوروبياً نحو حماية السفن والمصالح الوطنية، من دون تحمل مسؤولية الدخول في حرب برية داخل اليمن. فالقوى الأوروبية قد توسع وجودها البحري ومرافقة السفن، لكنها لا تبدو مستعدة لخوض عمليات لاستعادة الساحل لصالح السعودية.

إنسانياً، أدت المعارك إلى نزوح أكثر من مئة ألف شخص، فيما قدرت تقارير أخرى العدد بنحو ١٢٥ ألفاً خلال فترة قصيرة. واضطر يمنيون إلى عبور البحر باتجاه جيبوتي في قوارب تفتقر إلى شروط السلامة، بينما تتعرض برامج الإغاثة لضغوط متزايدة في ظل تراجع التمويل واتساع مناطق القتال.

وتكشف التحركات الجارية أن السعودية لم تنجح حتى الآن في تشكيل تحالف عسكري مستعد لاستعادة باب المندب بالقوة. فالولايات المتحدة تعرض الدعم الدفاعي والمعلومات الاستخباراتية وصفقات التسليح من دون الدخول في الحرب، والصين تمارس ضغطاً دبلوماسياً حذراً على إيران، ومصر تركز على حماية قناة السويس، وتركيا وباكستان تفضلان الوساطة، وإسرائيل تتحرك بعيداً عن العلن، بينما تهتم أوروبا بحماية سفنها.

وأصبح الرهان السعودي موزعاً بين الغارات المحدودة، والضغط على إيران عبر الصين، والتواصل غير المباشر مع الحوثيين عبر عُمان، وطلب الدعم الاستخباراتي من واشنطن وشركاء آخرين. لكن هذه الأدوات لا تعالج المشكلة الأساسية المتمثلة في غياب قوة محلية متماسكة على الأرض.

وتبقى أمام الرياض خيارات ضيقة: توسيع الحرب الجوية مع خطر تعرض منشآتها ومدنها لمزيد من الهجمات، أو إعادة بناء القوات المحلية التي فككتها الصراعات والانقسامات، أو الدخول في تفاوض يقبل بجزء من شروط الحوثيين.

وفي المدى القريب، يبدو أن السعودية ستواصل الجمع بين الضربات والاتصالات الدبلوماسية، محاولةً منع الحوثيين من تثبيت مكاسبهم من دون الانزلاق إلى حرب شاملة. غير أن طلبها تدخل الصين لدى إيران يكشف أن ميزان الضغط لم يعد يُحسم داخل اليمن وحده، وأن باب المندب أصبح ورقة في مواجهة إقليمية تمتد من الخليج إلى البحر الأحمر.

المصادر: رويترز – الصين تضغط على إيران بعد مناشدة سعودية، رويترز – التصعيد السعودي الحوثي، رويترز – وصول الحوثيين إلى جزيرة ميون، أسوشيتد برس، فايننشال تايمز.

وساطات على إيقاع الصواريخ

السعودية تطلب هدنة لأسبوعين وتستعين بالصين وباكستان لكبح الحوثيين

كشفت مصادر يمنية لـ«اليوم الثامن» عن طلب سعودي لهدنة مؤقتة توقف الهجمات الحوثية، بالتزامن مع تحرك الرياض لدى الصين وباكستان للضغط على إيران، وسط اتساع القتال قرب مأرب والساحل الغربي وتصاعد المخاوف الدولية على الملاحة وإمدادات الطاقة في البحر الأحمر وباب المندب.

الرياض

قال مصدر دبلوماسي يمني لـ«اليوم الثامن» إن مسؤولين سعوديين أبلغوا مجلس القيادة الرئاسي اليمني بطلب هدنة لمدة أسبوعين، بهدف وقف التصعيد الحوثي في تخوم مأرب، وإتاحة الوقت أمام وساطة تقودها الصين لدى إيران لحملها على استخدام نفوذها في كبح الجماعة.

وأوضح المصدر أن التحرك يأتي في ظل مخاوف من تقدم الحوثيين نحو منشآت صافر النفطية في محافظة مأرب، بعد اتساع المواجهات على الساحل الغربي وتصاعد الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة على منشآت ومدن سعودية.

وأكد مصدر يمني موجود في سلطنة عمان لـ«اليوم الثامن» تلقي قيادة الحوثيين مقترحاً لهدنة مؤقتة، وقال إن الجماعة لا تزال تدرس خياراتها، وإن النقاش يدور حول الضمانات السياسية والاقتصادية التي يمكن أن ترافق وقف التصعيد.

وبحسب المصدر، قد تعرض الرياض تخفيف القيود المفروضة على حركة الموانئ والمطارات والمنافذ البرية، ضمن ترتيبات أوسع لوقف الهجمات. كما لم يستبعد أن تشمل التفاهمات المحتملة إعادة مناقشة الرحلات الجوية بين اليمن وإيران، بعدما اعترضت السعودية سابقاً على وصول طائرة إيرانية، وعدّت الرحلة انتهاكاً للسيادة اليمنية.

ولم تعلن السعودية أو جماعة الحوثيين رسمياً وجود مقترح لهدنة تستمر أسبوعين، لكن بحسب مصادر «اليوم الثامن»، باتت الهدنة مسألة مطروحة، وقد ربما تصبح خيارا لترتيب كل طرف اوراقه للحرب او للاتفاق الذي ترعاه سلطنة عمان وتأمل ان يصل طرفا الصراع "السعودية والحوثيين"، الى اتفاق شامل ينهي الصراع ويعترف بالحوثيين كسلطة أمر واقع.

ويتزامن التحرك مع دخول الصين على خط الأزمة بعد مناشدة سعودية لبكين. ونقلت وكالة «رويترز» عن ثلاثة مصادر إيرانية مطلعة أن الصين طلبت سراً من طهران استخدام نفوذها لدى الحوثيين لوقف هجماتهم واحتواء التصعيد، عقب العملية العسكرية التي نفذتها الجماعة خلال الأسبوع الماضي.

وقالت المصادر إن الطلب الصيني جاء بعدما تواصلت السعودية مع بكين، في ظل المخاوف من امتداد المواجهة إلى باب المندب وتعطيل صادرات النفط وحركة التجارة الدولية، خصوصاً مع استمرار الاضطراب في مضيق هرمز.

وترتبط الصين بعلاقات اقتصادية واسعة مع السعودية وإيران، وهي أكبر مشترٍ للنفط الإيراني وأحد أكبر مستوردي الخام السعودي. كما سبق لها رعاية الاتفاق الذي أعاد العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران عام ٢٠٢٣، ما يجعلها إحدى القوى القليلة القادرة على التواصل المباشر مع الطرفين.

لكن المصادر الإيرانية قالت لـ«رويترز» إن طهران ربطت استقرار المنطقة بوقف المواجهة التي تخوضها الولايات المتحدة وإسرائيل ضدها، من دون أن تقدم مؤشرات علنية على استعدادها لممارسة ضغط مباشر على الحوثيين.

وجاء التحرك الصيني بالتوازي مع وساطة باكستانية. وقالت صحيفة «فاينانشال تايمز» إن قائد الجيش الباكستاني المشير عاصم منير حث المسؤولين الإيرانيين على المساعدة في كبح الهجمات الحوثية على السعودية، محذراً من أن إسلام آباد قد تجد نفسها مطالبة بالوفاء بالتزاماتها الدفاعية إذا طلبت الرياض ذلك رسمياً.

وبحسب الصحيفة، لم تطلب السعودية حتى الآن تدخلاً عسكرياً باكستانياً، فيما تواصل إسلام آباد استخدام اتصالاتها مع طهران للدفع نحو خفض التصعيد. ويحكم أي تحرك عسكري باكستاني عدد من الاعتبارات السياسية والقانونية، إلى جانب حساسية العلاقة مع إيران والتجربة السابقة لباكستان في تجنب الانخراط المباشر في الحرب اليمنية.

وقال الباحث السعودي الدكتور علي العنزي، الرئيس السابق لقسم الإعلام في جامعة الملك سعود، إن نجاح التحركين الصيني والباكستاني يتوقف على استجابة إيران، معتبراً أن طهران تمتلك القدرة على التأثير في مستوى العمليات الحوثية إذا قررت ممارسة ضغوط جدية.

وأضاف العنزي، في حديث إلى «سكاي نيوز عربية»، أن اتساع المخاطر في باب المندب دفع الصين والدول الأوروبية إلى الاهتمام بالأزمة، لأن أي تعطيل للمضيق لن يقتصر تأثيره على السعودية واليمن، بل سيمتد إلى خطوط الطاقة والتجارة المتجهة إلى أوروبا وآسيا.

وأشار إلى أن التحالف الدفاعي الذي يضم السعودية وباكستان وتركيا تحكمه ترتيبات ومحددات لا تجعل تفعيله العسكري تلقائياً، مؤكداً أن الرياض لم تطلب حتى الآن تدخلاً برياً أو جوياً من شركائها.

وقال إن التحرك السعودي يتركز في مسارين، أولهما ميداني عبر دعم القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية، وثانيهما سياسي ودبلوماسي من خلال الأمم المتحدة والدول الإقليمية والشركاء الدوليين.

وأضاف أن السعودية تمتلك، من وجهة نظره، القدرة على الدفاع عن أراضيها ومصالحها، لكنها تسعى إلى منع اتساع الحرب وإعادة الحوثيين إلى المفاوضات مع الأطراف اليمنية.

في المقابل، قدم الباحث اليمني والناطق باسم المجلس الأعلى للحراك الجنوبي أحمد الحسني قراءة مختلفة لطبيعة التصعيد، قائلاً إن المواجهة الراهنة تدور أساساً بين الحوثيين والسعودية، وبين الجماعة والقوى اليمنية المرتبطة بالرياض، وليست حرباً تستهدف الملاحة الدولية بصورة عامة.

وأوضح الحسني لـ«سكاي نيوز عربية» أنه لا ينتمي إلى جماعة الحوثيين، وأن المجلس الأعلى للحراك الجنوبي يرفض تدخل الجماعة في الجنوب، كما يرفض أي وجود عسكري أجنبي في اليمن.

ورأى أن دخول الصين على خط الأزمة كان متوقعاً في ضوء علاقاتها مع السعودية وإيران واتصالاتها مع سلطات الحوثيين في صنعاء، معتبراً أن مطالب الجماعة تتركز، بحسب روايتها، على رفع القيود عن الموانئ والمطارات وإنهاء الوجود العسكري السعودي.

وقال الحسني إن الاتصالات التي جرت خلال الأعوام الماضية بين الرياض والحوثيين تناولت هذه الملفات، وإن الجماعة كانت تتوقع الانتقال من الهدنة غير المعلنة إلى اتفاق أوسع ينهي الحرب ويفتح مساراً سياسياً بين الأطراف اليمنية.

وأضاف أن الحوثيين لا يرغبون، وفق تقديره، في هدنة قصيرة تمتد أسبوعين، بل يطالبون باتفاق لوقف الحرب ومعالجة الملفات الاقتصادية وفتح المنافذ، وهو ما قد يمثل العقبة الأساسية أمام قبول المقترح السعودي بصيغته الحالية.

ونفى الحسني أن تكون هجمات الحوثيين موجهة إلى التجارة العالمية، قائلاً إن الجماعة تعلن أن عملياتها تستهدف السفن والمنشآت السعودية. غير أن استهداف ناقلات أو منشآت مرتبطة بصادرات المملكة ينعكس عملياً على أسواق الطاقة وتكاليف الشحن والتأمين، حتى عندما لا تتعرض السفن التابعة لدول أخرى لهجمات مباشرة.

وتقول السعودية إن الحوثيين استهدفوا منشآت نفطية ومدناً ومناطق مدنية، فيما أصدرت سلطات الدفاع المدني تحذيرات في مناطق عدة من المملكة عقب رصد مخاطر محتملة. وأدت الهجمات على خط أنابيب «شرق–غرب» إلى اضطراب صادرات النفط عبر ميناء ينبع، وسط مساعٍ لإعادة تشغيل أجزاء من الخط.

وقال الحسني إن أي تسوية ينبغي أن تتناول الوجود العسكري السعودي في اليمن، مشيراً إلى وجود قوات ومستشارين سعوديين في محافظة المهرة ومطار الغيضة وقصر معاشيق ومقرات التحالف.

ورد العنزي بأن الوجود السعودي يقتصر على الدعم الجوي والمستشارين والمدربين، نافياً وجود قوات سعودية مقاتلة تخوض عمليات برية واسعة. وأكد أن الرياض تنظر إلى تدخلها باعتباره دعماً لمجلس القيادة الرئاسي والقوات اليمنية المتحالفة معه.

واختلف الطرفان أيضاً بشأن طبيعة العلاقة بين الحوثيين وإيران. وقال العنزي إن الجماعة جزء من شبكة النفوذ الإيراني في المنطقة، وإن طهران تستخدمها للضغط على السعودية وطرق تصدير الطاقة عندما تتعثر المسارات الدبلوماسية.

أما الحسني فنفى وجود تبعية تنظيمية مباشرة، وقال إن الحوثيين يتخذون قراراتهم وفق حساباتهم الداخلية، مع إقراره بوجود علاقات سياسية وعسكرية بينهم وبين إيران.

وتتهم الولايات المتحدة والسعودية ودول غربية إيران بتسليح الحوثيين وتزويدهم بالتقنيات اللازمة لتطوير الصواريخ والطائرات المسيّرة، بينما تقول طهران إنها تقدم دعماً سياسياً للجماعة وتنفي إصدار أوامر عملياتية لها.

وعلى الصعيد الأوروبي، أكدت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كايا كالاس استمرار التهديد الحوثي للملاحة الدولية، مشيرة إلى دور مهمة «أسبيدس» في حماية السفن والأرواح والتجارة في البحر الأحمر. غير أنه لم يصدر، حتى وقت إعداد التقرير، إعلان أوروبي رسمي واضح يؤكد ما تردد عن رفع مستوى تأهب المهمة البحرية بسبب التطورات الأخيرة.

وتعمل «أسبيدس» بمهمة دفاعية تركز على مرافقة السفن ورصد التهديدات وحماية الملاحة، ولا تشمل ولايتها المعلنة تنفيذ عمليات برية داخل اليمن.

وتتزايد المخاوف الدولية مع اقتراب الحوثيين من باب المندب واتساع نفوذهم على الساحل الغربي، فيما قالت المنظمة الدولية للهجرة إن القتال الأخير تسبب في نزوح أكثر من ١١٢ ألف شخص داخل اليمن، إضافة إلى فرار نحو ثلاثة آلاف شخص بحراً إلى جيبوتي.

وتضع هذه التطورات السعودية أمام معادلة تجمع بين التصعيد العسكري والبحث عن وسطاء قادرين على التواصل مع إيران. فباكستان تستطيع التلويح بالتزاماتها الدفاعية تجاه الرياض، بينما تمتلك الصين ثقلاً اقتصادياً لدى طهران، لكن أياً منهما لم يحصل حتى الآن على تعهد معلن بوقف العمليات الحوثية.

ويظل مقترح الهدنة السعودية، إذا وافق الحوثيون على بحثه، خطوة مؤقتة لا تسوية نهائية. فالجماعة تربط وقف هجماتها بملفات الانسحاب وفتح المنافذ والعائدات النفطية، بينما تريد الرياض وقف الضربات وحماية منشآت الطاقة ومنع سقوط مواقع جديدة قبل الانتقال إلى مفاوضات سياسية أوسع.

وبينما تتحرك بكين وإسلام آباد لاحتواء المواجهة، يبقى نجاح الوساطة مرتبطاً بقدرة إيران على التأثير في الحوثيين، وباستعداد الأطراف لتحويل هدنة الأسبوعين من توقف محدود للنيران إلى مسار تفاوضي يعالج أسباب التصعيد ويمنع انتقال معركة اليمن إلى البحر الأحمر وباب المندب.

المصادر: إفادات خاصة لـ«اليوم الثامن»، رويترز: الصين تضغط على إيران لكبح الحوثيين، فاينانشال تايمز: باكستان تحث إيران على ضبط هجمات الحوثيين، رويترز: النزوح بسبب تجدد القتال في اليمن.

ليلة سقوط الكبار

طرابزون يقسو على غلطة سراي وبرايتون يصدم أرسنال وبرشلونة يواصل انتصاراته

شهدت ملاعب تركيا وإسبانيا وإنجلترا أمسية كروية حافلة بالنتائج الثقيلة والمفاجآت، كان أبرزها اكتساح طرابزون سبور لغلطة سراي برباعية، وسقوط أرسنال أمام برايتون بثلاثية نظيفة، بينما واصل برشلونة انطلاقته المثالية بفوز جديد قاده إليه البرازيلي رافينيا بثلاثة أهداف.

عواصم أوروبية

حملت مباريات السبت واحدة من أكثر الأمسيات الأوروبية إثارة منذ بداية الموسم، بعدما تعثرت أسماء كبيرة وتألقت فرق دخلت مواجهاتها بعيداً عن دائرة الترشيحات، بينما تحولت بعض المباريات إلى عروض هجومية انتهت بنتائج ثقيلة يصعب اختزالها في مجرد ثلاث نقاط.

وكانت الصدمة الأكبر في الدوري التركي، حيث ألحق طرابزون سبور بغلطة سراي هزيمة قاسية بأربعة أهداف دون مقابل، في مباراة لم يظهر خلالها متصدر المسابقة بالصورة التي اعتاد عليها، ووجد نفسه أمام فريق لعب بشجاعة وفاعلية واستثمر أخطاء منافسه بأفضل طريقة ممكنة.

ودخل غلطة سراي المواجهة وهو يتطلع إلى تثبيت موقعه في صدارة الترتيب، لكن البداية جاءت معاكسة تماماً لحساباته، بعدما افتتح المصري محمد صلاح التسجيل لطرابزون سبور في الدقيقة الرابعة، مستفيداً من خطأ دفاعي وضع أصحاب الأرض في موقع مريح منذ اللحظات الأولى.

ولم يكن الهدف المبكر مجرد أفضلية مؤقتة، إذ حافظ طرابزون سبور على توازنه وأغلق المساحات أمام محاولات غلطة سراي، قبل أن يصنع صلاح الهدف الثاني الذي سجله نيكولو سافيولو في الدقيقة ٣٩، لتزداد متاعب الضيوف ويفقدوا قدرتهم على التحكم في إيقاع المباراة.

وقبل نهاية الشوط الأول، عاد صلاح ليحرز هدفه الشخصي الثاني والثالث لفريقه في الدقيقة ٤٣، موجهاً ضربة قاسية إلى غلطة سراي الذي دخل غرف الملابس متأخراً بثلاثة أهداف، وسط ارتباك دفاعي واضح وعجز عن احتواء التحولات السريعة لطرابزون.

وازدادت مهمة غلطة سراي صعوبة بعد طرد مدربه أوكان بوروك، فيما واصل طرابزون سبور إدارة المباراة بهدوء، من دون اندفاع غير محسوب. وفي الدقيقة ٨٠، أكمل صلاح ثلاثيته الشخصية وسجل الهدف الرابع، ليضع اللمسة الأخيرة على واحدة من أبرز مبارياته في الدوري التركي.

ورفع النجم المصري رصيده إلى سبعة أهداف خلال ست مباريات في المسابقة، بعدما سجل ثلاثة أهداف وصنع آخر في ليلة واحدة، مقدماً أفضل بداية ممكنة للمدرب الألماني توماس رايس في أول مباراة له على رأس الجهاز الفني لطرابزون سبور.

ومنح الانتصار طرابزون سبور ثلاث نقاط رفعت رصيده إلى عشر نقاط، فيما تجمد رصيد غلطة سراي عند ١٣ نقطة، وظل في الصدارة بصورة مؤقتة، مع إمكانية فقدانها تبعاً لنتائج منافسيه. ولم تكن الخسارة عادية بالنسبة إلى الضيوف، لأن الفريق استقبل أربعة أهداف وفشل في التسجيل، في اختبار كشف مشكلات لم تكن ظاهرة بهذه الصورة خلال الجولات السابقة. صحيفة «آس» الإسبانية

وفي بقية مباريات الجولة التركية، حقق باشاك شهير انتصاراً عريضاً على جينتشلاربيرليغي بأربعة أهداف دون مقابل، في نتيجة أكدت الفارق بين الفريقين خلال المواجهة. ونجح باشاك شهير في فرض إيقاعه وتحويل تفوقه إلى حصيلة واضحة، بينما غاب رد الفعل عن منافسه حتى صافرة النهاية.

وخرج كوجالي سبور بانتصار مهم على غازي عنتاب بهدفين دون رد، جامعاً نقاط مباراة عرف كيف يديرها ويحافظ على تقدمه فيها. وفي مواجهة أخرى أكثر تقارباً، تغلب ألانيا سبور على تشوروم بهدفين مقابل هدف، بعدما بقيت النتيجة مفتوحة حتى المراحل الأخيرة من اللقاء. وأكدت النتائج المنشورة في جدول الدوري التركي لدى «بي إن سبورتس» أن السبت كان يوماً قاسياً على الفرق الزائرة، باستثناء ألانيا سبور الذي عاد بالنقاط الثلاث.

وفي إسبانيا، حافظ برشلونة على بدايته المثالية في الدوري، لكنه احتاج إلى تجاوز بداية صعبة أمام إشبيلية قبل أن يحسم المباراة بثلاثة أهداف مقابل هدف، بفضل ثلاثية حملت توقيع قائده البرازيلي رافينيا.

وبدأ إشبيلية المباراة بقوة ونجح يوسف فوفانا في افتتاح التسجيل عند الدقيقة ١٨، مستفيداً من المساحات التي ظهرت في دفاع برشلونة. ولم يستمر تقدم الفريق الأندلسي طويلاً، إذ رد رافينيا بعد أربع دقائق فقط، معيداً المباراة إلى نقطة البداية ومجنباً فريقه الدخول في حالة ارتباك مبكرة.

وأظهر برشلونة بعد التعادل قدرة أكبر على التحكم في الكرة والوصول إلى مناطق إشبيلية، رغم المقاومة التي أبداها أصحاب الأرض. ومع مرور الوقت، بدأ الضغط الكتالوني يفرض نفسه، وأصبحت تحركات رافينيا ولامين يامال أكثر خطورة على الدفاع الأندلسي.

وفي الشوط الثاني، عاد رافينيا ليسجل مرتين ويكمل ثلاثيته، مانحاً برشلونة فوزه السابع على التوالي منذ انطلاق الدوري. ورفع المهاجم البرازيلي رصيده إلى ١٢ هدفاً خلال سبع مباريات، في بداية استثنائية جعلته العنصر الأكثر حسماً في تشكيلة المدرب هانسي فليك.

ولم يكن انتصار برشلونة سهلاً كما توحي النتيجة، فقد اختبر إشبيلية دفاع منافسه في أكثر من مناسبة وأجبر الحارس دومينيك ليفاكوفيتش على التدخل، إلا أن الفاعلية أمام المرمى رجحت كفة الفريق الكتالوني في النهاية. ورفع برشلونة الفارق مؤقتاً إلى ست نقاط أمام ريال مدريد، الذي يملك مباراة مؤجلة، محافظاً على سجله الكامل من الانتصارات. وفق «رويترز»

وفي ملعب بالايدوس، سجل سيلتا فيغو أول انتصار له هذا الموسم بطريقة مدوية، بعدما اكتسح راسينغ سانتاندير بخمسة أهداف دون مقابل. وجاء الفوز بعد أيام من خسارة سيلتا أوروبياً أمام أومونيا القبرصي، ليشكل رداً قوياً على الانتقادات التي لاحقت الفريق.

وحاول راسينغ الاستحواذ على الكرة في البداية، لكنه افتقر إلى الخطورة، قبل أن تتغير المباراة عندما احتسبت ركلة جزاء على بيلوسيان بسبب لمسة يد، نفذها هوغو غونزاليس بنجاح ومنح بها سيلتا هدف التقدم.

وقبل نهاية الشوط الأول، أضاف إيلايش موريبا الهدف الثاني، ليضع راسينغ أمام مهمة معقدة. ولم تنجح التغييرات التي أجراها مدرب الضيوف في إعادة الفريق إلى المباراة، بل استغل سيلتا المساحات التي ظهرت في الخطوط الخلفية وسجل ثلاثة أهداف إضافية خلال الدقائق العشرين الأخيرة.

وأحرز ميغيل رومان هدفاً جميلاً، قبل أن يسجل بابلو دوران هدفين أكمل بهما الخماسية. وخرج راسينغ من المباراة مثقلاً بهزيمة ثانية كبيرة، بعدما استقبل ١٢ هدفاً خلال مباراتين، سبعة منها أمام برشلونة وخمسة أمام سيلتا فيغو.

وعلى ملعب السادار، انتهت مباراة أوساسونا ورايو فاييكانو بالتعادل بهدف لمثله، في مواجهة كان بطلاها المهاجمان أنتي بوديمير وسيرجيو كاميو.

وتقدم أوساسونا في الدقيقة ١٦ عن طريق بوديمير، الذي أحرز هدفاً رائعاً من تسديدة طائرة، مسجلاً هدفه المئة في الدوري الإسباني. وجاء الهدف على عكس سير اللعب، بعدما كان رايو فاييكانو الأكثر استحواذاً ونشاطاً في الدقائق الأولى

وحافظ أوساسونا على تقدمه حتى نهاية الشوط الأول، لكن رايو احتاج إلى خمس دقائق فقط بعد الاستراحة ليدرك التعادل. واستغل أدريا بيدروسا خطأ في خروج أصحاب الأرض بالكرة، ثم مرر إلى كاميو الذي سدد بقوة في الشباك، رافعاً رصيده إلى سبعة أهداف خلال سبع مباريات

وبحسب الموقع الرسمي لرايو فاييكانو فقد بحث الفريقان عن هدف الفوز، من دون أن ينجح أي منهما في تغيير النتيجة. وأنهى أوساسونا سلسلة من ثلاث هزائم متتالية، لكنه أكمل أربع مباريات من دون انتصار، بينما حصد رايو نقطته الأولى خارج ملعبه هذا الموسم.

أما ديربي إقليم الباسك بين أتلتيك بلباو وألافيس، فانتهى من دون أهداف، رغم السيطرة الواضحة لأصحاب الأرض على معظم فترات المباراة.

وسدد أتلتيك بلباو ٢٤ كرة، لكنه لم يتمكن من تحويل تفوقه إلى أهداف، في ظل التنظيم الدفاعي لألافيس وتألق حارسه أنطونيو سيفيرا. وكانت أبرز فرص اللقاء ركلة جزاء حصل عليها نيكو وليامز بعد تعرضه للعرقلة داخل المنطقة من ناهويل تيناغليا.

وتولى أويهان سانسيت تنفيذ الركلة، لكنه سدد كرة منخفضة افتقرت إلى القوة، فتصدى لها سيفيرا وحافظ على نظافة شباكه. واستمر ضغط بلباو حتى النهاية من دون جدوى، ليخرج ألافيس بنقطة ثمينة من ملعب سان ماميس، بينما واصل أصحاب الأرض إهدار النقاط على ملعبهم. وفق «كادينا سير»

وفي إنجلترا، احتفل برايتون بمرور ١٢٥ عاماً على تأسيسه بأفضل صورة ممكنة، بعدما أسقط أرسنال، حامل اللقب، بثلاثة أهداف دون مقابل، منهياً انطلاقته المثالية في الدوري الممتاز.

وفرض برايتون ضغطاً قوياً منذ البداية، ومنع أرسنال من بناء اللعب بالصورة المعتادة. وبدا فريق المدرب ميكيل أرتيتا بطيئاً في نقل الكرة، كما خسر عدداً كبيراً من المواجهات الفردية وارتكب أخطاء فنية منح بها منافسه فرصاً متتالية.

وافتتح القائد باسكال غروس التسجيل في الدقيقة ٣٠، قبل أن يضيف المهاجم اليوناني الشاب شارالامبوس كوستولاس الهدف الثاني قبل نهاية الشوط الأول. ووجد أرسنال نفسه متأخراً بهدفين للمرة الأولى هذا الموسم، من دون أن يقدم رداً يعكس مكانته بوصفه حامل اللقب.

وفي بداية الشوط الثاني، سجل الإسباني تشيما أندريس الهدف الثالث بضربة رأس، محرزاً أول أهدافه في الدوري الإنجليزي ومؤكداً تفوق برايتون الكامل. وكاد أصحاب الأرض يضيفون هدفاً رابعاً في الدقائق الأخيرة، لكن القائم حال دون اتساع النتيجة.

واعترف أرتيتا بعد المباراة بأن برايتون استحق الفوز، مشيراً إلى أن فريقه خسر المواجهات الثنائية وارتكب أخطاء لم تسمح له بالعودة. وكانت هذه أول مرة يستقبل فيها أرسنال ثلاثة أهداف في مباراة واحدة منذ أكثر من ثلاثة أعوام، كما تسببت الهزيمة في تراجعه عن صدارة الترتيب.

ورفع برايتون رصيده إلى عشر نقاط من خمس مباريات وصعد إلى المركز الثالث، بعدما رفع حصيلته الهجومية إلى ١٦ هدفاً، وهي الأعلى في الدوري حتى نهاية مباريات السبت. أما أرسنال، فتوقف رصيده عند ١٢ نقطة وخسر الصدارة بفارق الأهداف، بعدما كان قد فاز في مبارياته الأربع الأولى ولم يستقبل سوى هدف واحد. تقرير «رويترز»

وكشفت نتائج السبت عن وجهين مختلفين للمنافسة الأوروبية: فرق كبيرة دخلت مبارياتها بثقة مرتفعة لكنها دفعت ثمن الأخطاء والتراخي، وأخرى لعبت بطاقة أكبر ووضوح تكتيكي ونجحت في تحويل الفرص إلى انتصارات ثقيلة.

فطرابزون سبور لم يكتف بالفوز على متصدر الدوري التركي، بل هزمه بأربعة أهداف، وبرايتون لم يتعامل مع أرسنال بوصفه حامل اللقب، بل ضغط عليه وانتزع منه السيطرة والصدارة، بينما أكد برشلونة أن قوته الهجومية قادرة على إخراجه من المواقف الصعبة حتى عندما يتلقى الهدف الأول.

وبين ثلاثية صلاح في تركيا، وثلاثية رافينيا في إسبانيا، والانتصار التاريخي لبرايتون في إنجلترا، انتهت أمسية السبت برسالة واضحة: الأسماء الكبيرة وحدها لا تحسم المباريات، وأن الفريق الأكثر حضوراً وتنظيماً وفاعلية هو من يغادر الملعب بالنقاط، مهما كان الفارق النظري بينه وبين منافسه.

رياضة

حلم مؤجل يستعيد مساره

عفراء محبوب تعود إلى مجال الطيران بعد سنوات من الانتظار

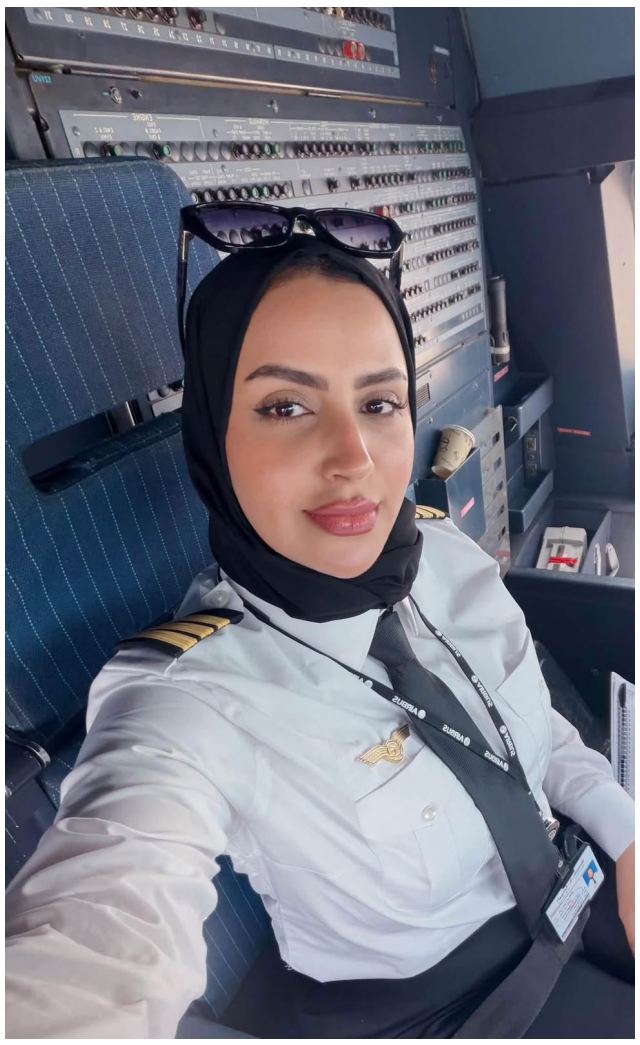

استأنفت الكابتن طيار عفراء محبوب علي مسيرتها المهنية مع الخطوط الجوية اليمنية، بعد سنوات من التوقف فرضتها الحرب والظروف التي مرت بها البلاد، لتفتح فصلاً جديداً من رحلة بدأت بتخرجها عام ٢٠١٠ وظل خلالها حلم العودة إلى الطيران حاضرا
.

عادت الكابتن عفراء محبوب علي إلى مجال الطيران بعد سنوات طويلة من الانتظار، مستأنفةً مسيرة مهنية بدأتها منذ تخرجها عام ٢٠١٠، قبل أن تتوقف بفعل الحرب والاضطرابات التي شهدتها اليمن وانعكست على قطاع الطيران وفرص العمل والتأهيل.
وعفراء من مواليد العاصمة عدن، وتُعد ثاني امرأة يمنية تدخل مجال قيادة الطائرات بعد الكابتن روزا عبدالخالق، في قطاع ظل حضور النساء فيه محدوداً بفعل صعوبة التأهيل وارتفاع تكلفته وقلة الفرص المتاحة.

وتبدأ عفراء اليوم مرحلة جديدة مع الخطوط الجوية اليمنية، في المجال الذي اختارته ودرست من أجله، بعد سنوات بقي خلالها حلم العودة إلى قمرة القيادة معلقاً على تحسن الظروف وتوافر فرصة تستجيب لتأهيلها المهني.

وتحمل عودتها دلالة تتجاوز قصتها الشخصية، إذ تكشف حجم الطاقات اليمنية التي أبعدتها الحرب عن تخصصاتها، واضطر أصحابها إلى الانتظار سنوات قبل استئناف مساراتهم المهنية.

وبالنسبة إلى عفراء، تمثل العودة استكمالاً لطريق بدأ قبل ستة عشر عاماً، وليس انطلاقة من الصفر؛ فقد حافظت طوال سنوات التوقف على ارتباطها بالطيران، إلى أن أتيحت لها فرصة العودة إلى المجال الذي ظل جزءاً من طموحها المهني.

وتحتاج تجربتها في مرحلتها الجديدة إلى فرص منتظمة للتدريب والعمل، بما يمكّنها من تطوير خبرتها والانتقال من سنوات الانتظار إلى ممارسة مهنية مستقرة داخل قطاع الطيران المدني اليمني.

ليلة مثيرة أكدت علو كعب الزعيم..

العين الإماراتي يكتسح النصر السعودي برباعية نظيفة في افتتاح النخبة الآسيوية

فرض العين الإماراتي تفوقه على ضيفه النصر السعودي، وحقق فوزاً عريضاً بأربعة أهداف دون مقابل في مستهل مشواره بدوري أبطال آسيا للنخبة، بعدما قدم أداءً منظماً وحاسماً، واستثمر ارتباك دفاع منافسه، وحرم كريستيانو رونالدو ورفاقه من العودة إلى المباراة.

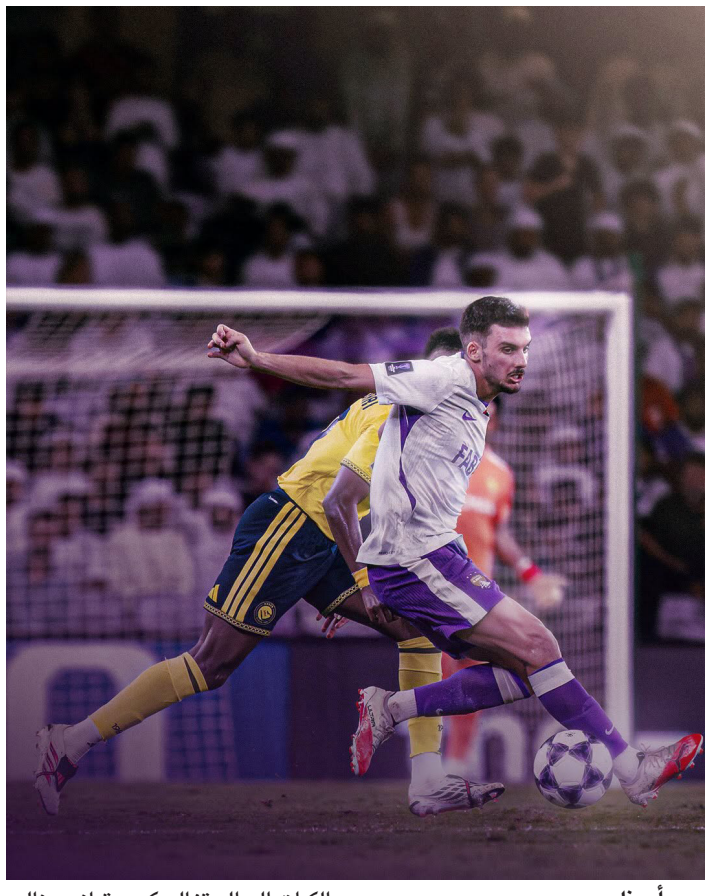

أبوظبي

استهل العين الإماراتي مشواره في دوري أبطال آسيا للنخبة لموسم ٢٠٢٦-٢٠٢٧ بانتصار كبير على ضيفه النصر السعودي بأربعة أهداف دون مقابل، مساء الثلاثاء، على استاد هزاع بن زايد، في مباراة فرض خلالها أصحاب الأرض أفضليتهم الفنية، وحولوا أخطاء منافسهم إلى أهداف.

دخل العين المواجهة بثقة واضحة، معتمداً على تنظيم دفاعي محكم وانتقال سريع من الدفاع إلى الهجوم، فيما حاول النصر الاستحواذ على الكرة وبناء اللعب من الخلف، لكنه اصطدم بضغط منظم حدّ من قدرة خط وسطه على إيصال الكرات إلى البرتغالي كريستيانو رونالدو.

وافتتح الحسين رحيمي التسجيل للعين في الدقيقة ٢٥، مستفيداً من ارتباك دفاع النصر، ليمنح فريقه أفضلية مبكرة رفعت إيقاع المباراة وأجبرت الضيوف على التقدم بحثاً عن التعادل.

ورغم امتلاك النصر الكرة خلال فترات من الشوط الأول، ظل استحواذه بعيداً عن مناطق الخطورة، في ظل تماسك دفاع العين ونجاحه في إغلاق المساحات أمام تحركات رونالدو وجواو فيليكس وبقية العناصر الهجومية.

وفي المقابل، بدا العين أكثر وضوحاً في خياراته الهجومية، واعتمد على سرعة نقل الكرة واستغلال المساحات التي تركها لاعبو النصر خلفهم، وكان قريباً من مضاعفة النتيجة قبل نهاية الشوط الأول، لولا تدخلات دفاع الفريق السعودي وحارس مرماه.

ومع بداية الشوط الثاني، حاول النصر رفع نسق المباراة والضغط على مرمى العين، لكن الفريق الإماراتي حافظ على توازنه، ولم يتراجع بصورة مبالغ فيها، وواصل تهديد منافسه عبر الهجمات المرتدة والتحركات المباشرة على طرفي الملعب.

وعاد الحسين رحيمي ليضرب دفاع النصر مجدداً في الدقيقة ٦٣، مسجلاً هدفه الشخصي الثاني وهدف العين الثاني، ومضاعفاً الضغوط على الضيوف الذين فقدوا تماسكهم تدريجياً، وباتت المساحات في خطوطهم الخلفية أكثر وضوحاً.

ولم ينتظر العين طويلاً لتأكيد تفوقه، إذ أضاف سفيان رحيمي الهدف الثالث في الدقيقة ٧٢، بعد هجمة كشفت ضعف التغطية الدفاعية للنصر، لتتحول المباراة من محاولة سعودية للعودة إلى سباق مفتوح نحو زيادة النتيجة.

وأكمل المهاجم اليوناني جيورجوس جياكوماكيس رباعية العين في الدقيقة ٨٥، واضعاً اللمسة الأخيرة على ليلة آسيوية مثالية لأصحاب الأرض، فيما عجز النصر عن تسجيل هدف، رغم وجود رونالدو ومحاولاته المحدودة لتهديد المرمى.

وأظهرت المباراة فارقاً واضحاً في الانضباط التكتيكي والفاعلية أمام المرمى؛ إذ عرف العين كيف يدير المواجهة ويختار لحظات الضغط والهجوم، بينما عانى النصر من البطء في التحضير وضعف الترابط بين خطوطه، إلى جانب أخطاء دفاعية متكررة دفع ثمنها بأربعة أهداف.

كما رفع سفيان رحيمي رصيده إلى ١٩ هدفاً في دوري أبطال آسيا، ليصبح الهداف التاريخي للعين في البطولة، مضيفاً إنجازاً شخصياً إلى الانتصار الكبير الذي حققه فريقه في الجولة الافتتاحية.

ويمنح الفوز العين دفعة معنوية قوية في بداية مشواره القاري، خصوصاً أنه تحقق أمام فريق يضم مجموعة من أبرز اللاعبين المحترفين، يتقدمهم رونالدو، بينما وضعت الهزيمة النصر ومدربه أمام أسئلة مبكرة بشأن جاهزية الفريق وقدرته على المنافسة في البطولة الآسيوية.

وبهذه النتيجة، حصد العين أول ثلاث نقاط في مرحلة الدوري، مؤكداً أن خبرته القارية وقدرته على الظهور في المباريات الكبرى لا تزالان حاضرتين، فيما خرج النصر من الجولة الافتتاحية بلا نقاط وبحصيلة دفاعية ثقيلة تفرض عليه مراجعة عاجلة قبل مبارياته المقبلة

استثمار يربط الطاقة بالنقل

الراعبي توسّع نشاطها من الطاقة الشمسية إلى سوق السيارات الكهربائية في اليمن

تتحرك شركة الراعبي لبناء نموذج تجاري يجمع بين بيع السيارات الكهربائية وتوفير محطات الشحن والمنظومات الشمسية، مستفيدةً من أزمة الكهرباء وارتفاع أسعار الوقود في اليمن. ويمنحها نشاطها السابق في الطاقة المتجددة أفضليةً، لكن نجاح التجربة سيظل مرتبطاً بتوسيع خدمات الصيانة والشحن وتقديم ضمانات قابلة للتنفيذ.

صنعاء

تتجه شركة الراعبي للتجارة وأنظمة الطاقة الشمسية إلى توسيع حضورها في السوق اليمنية، عبر الانتقال من توريد المنظومات الشمسية وحلول تخزين الطاقة إلى الاستثمار في السيارات الكهربائية ومحطات الشحن، في خطوة تعكس التحولات التي يشهدها قطاع الطاقة في بلد يعاني من ضعف شبكة الكهرباء وارتفاع تكاليف الوقود.

ويقوم النموذج الذي تعمل عليه الشركة على الربط بين ثلاثة قطاعات مترابطة: توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وتخزينها في البطاريات، واستخدامها في تشغيل السيارات والمركبات التجارية الكهربائية. ويمنح هذا التكامل المشروع أهمية تتجاوز استيراد السيارات، إذ يحاول معالجة إحدى العقبات الأساسية أمام انتشار المركبات الكهربائية في اليمن، وهي محدودية شبكة الشحن وعدم استقرار التيار الكهربائي.

وتقول الشركة إن خبرتها في قطاع الطاقة الشمسية تعود إلى عام ٢٠٠٣، وإن نشاطها يشمل تصميم وتنفيذ المنظومات المنزلية والتجارية والصناعية والزراعية، إلى جانب توفير الألواح والبطاريات والمحولات وخدمات الصيانة والدعم الفني. غير أن الأرقام التي تنشرها الشركة عن عدد المشروعات المنفذة وحجم انتشارها تحتاج إلى بيانات مستقلة أو قوائم تفصيلية تسمح بالتحقق منها.

اكتسبت الراعبي حضوراً أوسع في سوق الطاقة بعد توقيعها، في مارس ٢٠٢٣، اتفاقيةً مدتها خمس سنوات مع شركة «ترينا سولار» الصينية لتوريد ألواح شمسية بقدرة إجمالية تبلغ ٥٠٠ ميغاواط إلى السوق اليمنية. ونصت الاتفاقية على توريد ١٠٠ ميغاواط خلال عامها الأول، بعدما سبقتها صفقة أخرى لتوفير ألواح بقدرة ٤٠ ميغاواط. ووصفت «ترينا سولار» الراعبي بأنها موزعها المعتمد في اليمن.

ترينا سولار

وفي مايو ٢٠٢٥، وسعت الشركة شبكة موزيها من خلال اتفاق مع شركة «ATESS» الصينية، أصبحت بموجبه موزعاً حصرياً لمحولات الطاقة وأنظمة التخزين المخصصة للمشروعات التجارية والصناعية في اليمن. ويشير هذا التوجه إلى انتقال الشركة تدريجياً من تجارة الألواح الشمسية إلى تقديم منظومات أكثر تكاملاً تشمل التوليد والتخزين وإدارة الأحمال. شركة ATESS

وبحسب تقارير متخصصة نُشرت في يوليو ٢٠٢٦، وقعت الراعبي و«ترينا سولار» مذكرة تفاهم لدراسة محفظة مشروعات شمسية قد تصل قدرتها إلى ١,٥ غيغاواط خلال الفترة من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٢٩. لكن المذكرة تظل إطاراً أولياً غير ملزم، ولا تعني أن هذه القدرة دخلت مرحلة التنفيذ الفعلي؛ إذ يتطلب تحويلها إلى مشروعات قائمة توفير التمويل، وتحديد المواقع، والحصول على التراخيص، وضمان القدرة على الربط بالشبكات أو العمل بصورة مستقلة.

أما في قطاع النقل، فقد دخلت الشركة السوق من خلال «الراعبي أوتو كارز»، معلنةً توفير مركبات كهربائية تحمل علامات «RIDDARA» و«FARIZON» و«XINGXIANG»، إلى جانب محطات شحن من شركة «GRASEN». ويظهر من قائمة منتجاتها أنها تستهدف السيارات الشخصية والمركبات التجارية والشاحنات والباصات، وليس سوق سيارات الركاب وحده.

وتعرض الشركة سيارة «RIDDARA RD٦» الكهربائية بمدى معلن يصل إلى ٤٥٠ كيلومتراً، إلى جانب مركبة «XINGXIANG V٦E» التجارية بمدى يصل إلى ٣٠٠ كيلومتر وحمولة معلنة قدرها ١,٥ طن. كما توفر شواحن منزلية بقدرة سبعة كيلوواط، وشواحن تجارية سريعة تتراوح قدرتها بين ٦٠ و٢٠٠ كيلوواط، وأنظمة أخرى مخصصة للمشروعات والأساطيل بقدرة تصل إلى ٢٤٠ كيلوواط. وهذه الأرقام صادرة عن الشركة، وقد تختلف النتائج الفعلية تبعاً للحمولة ودرجة الحرارة وطبيعة الطريق وحالة البطارية وطريقة القيادة. الراعبي أوتو كارز

ويبدو دخول السيارات الكهربائية إلى اليمن مفهوماً من الناحية الاقتصادية؛ فالبلاد شهدت خلال سنوات الحرب توسعاً كبيراً في الاعتماد على الطاقة الشمسية المنزلية والتجارية، بعد تراجع خدمة الكهرباء العامة وارتفاع تكلفة المولدات والوقود. وذكرت وكالة رويترز أن الطاقة الشمسية شكلت نحو ١٠,٤ في المئة من إنتاج الكهرباء في اليمن خلال عام ٢٠٢٣، مع توقعات بزيادة حصتها نتيجة المشروعات الجديدة وانتشار الأنظمة اللامركزية. رويترز

هذا الواقع يمنح المركبات الكهربائية فرصةً مختلفة عن الأسواق المستقرة كهربائياً. ففي اليمن، قد تتحول المنظومة الشمسية المنزلية أو التجارية إلى محطة وقود مصغرة، تسمح لمالك السيارة بتقليل الاعتماد على البنزين أو الديزل. وتزداد الجدوى المحتملة لدى الشركات التي تدير أساطيل نقل ثابتة المسارات، مثل مؤسسات التوصيل والمصانع والمزارع ووسائل النقل الخفيف، لأن المركبات تستطيع العودة إلى نقطة شحن مركزية يمكن تزويدها بمنظومة شمسية وبطاريات تخزين.

لكن السوق لا تزال تواجه تحديات جوهرية. فالسيارات الكهربائية تتطلب مراكز صيانة مؤهلة، وأجهزة فحص متخصصة، ومخزوناً منتظماً من قطع الغيار، وقدرةً فعلية على إصلاح البطاريات أو استبدالها. كما أن الضمان المعلن، الذي تقول الراعبي إنه يصل إلى ثماني سنوات على البطارية، يحتاج إلى شروط مكتوبة توضح حدود التغطية ونسبة تراجع السعة المقبولة وآلية الإصلاح ومكان تقديم الخدمة.

وتطرح البيئة اليمنية تحديات إضافية، من بينها ارتفاع درجات الحرارة، ورداءة بعض الطرق، وتفاوت جودة المنظومات الكهربائية، وضعف القدرة الشرائية، وصعوبة التمويل بالتقسيط. ولا تكفي المواصفات النظرية لإقناع المستهلك إذا لم تقترن بتجارب قيادة موثقة وبيانات واضحة عن استهلاك الكهرباء والمدى الفعلي وتكلفة الصيانة وقيمة السيارة عند إعادة البيع.

كما تبرز مسألة السلامة والتخلص من البطاريات المستهلكة. فالتوسع في بيع السيارات وأنظمة التخزين ينبغي أن يرافقه برنامج لجمع البطاريات التالفة ونقلها أو إعادة تدويرها، منعاً لتحول الانتقال إلى الطاقة النظيفة إلى مصدر جديد للمخلفات الخطرة. وتزداد أهمية ذلك في ظل ضعف التشريعات والرقابة البيئية في اليمن.

وتملك الراعبي أفضليةً نسبية ناتجة عن وجودها السابق في سوق الطاقة الشمسية وعلاقاتها مع شركات مصنعة دولية، فضلاً عن قدرتها على بيع السيارة والشاحن والمنظومة الشمسية ضمن حزمة واحدة. لكن هذه الأفضلية لن تتحول تلقائياً إلى سوق مستدامة ما لم تستثمر الشركة في البنية الخدمية بالقدر نفسه الذي تستثمر به في الاستيراد والتسويق.

وسيكون الاختبار الحقيقي لتجربة الراعبي هو قدرتها على نقل السيارات الكهربائية من منتج مرتفع الثمن موجه إلى شريحة محدودة، إلى وسيلة نقل عملية ذات تكلفة تشغيل أقل. ويتطلب ذلك نشر محطات الشحن خارج صنعاء، وتدريب فنيين في عدد من المحافظات، وتوفير عقود ضمان شفافة، ونشر نتائج اختبار المركبات في الطرق اليمنية، إلى جانب تقديم حلول تمويل تسمح للأفراد والشركات بالمقارنة بين التكلفة الأولية المرتفعة والتوفير المتوقع على المدى الطويل.

وبهذا المعنى، تمثل تجربة الراعبي محاولةً مبكرة لربط التحول في قطاع النقل. غير أن نجاحها لن يقاس بعدد الوكالات والعلامات التجارية المعلنة، بل بمدى قدرة السيارات والمنظومات التي تبيعها على العمل بكفاءة في بيئة يمنية صعبة، وبقدرة خدمات ما بعد البيع على حماية المستهلك والمحافظة على قيمة استثماره.

alyoum8.net
اليوم الثامن
رئيس التحرير
صالح أبو عوذل
العدد 181 | سياسية - تحليلية - إسبوعية | الأحد - 20 / سبتمبر / 2026م

شهيد الصحافة الجنوبية
نبيل حسن القعيطي
رحمه الله

كيف تحولت السعودية من قائد للتحالف وصاحب القرار العسكري إلى طرف غير مسؤول عن نتائج الحرب؟

صالح أبوعوذل
رئيس التحرير

يبدو أن حكومة المنفى اليمنية قد عجزت كثيراً عن محاولة تبرئة السعودية، صاحبة الوصاية على المدن المحررة، من هزيمة الساحل الغربي والسيطرة الحوثية على باب المندب وجزيرة ميون الاستراتيجية. لكن الحكومة ذاتها لا تخجل من طلب المساعدة المصرية والروسية، وحتى هذه المساعدة تُقدَّم مشروطة بأن تكون تحت مظلة السعودية، المسؤولة عن كل شيء، بما في ذلك تعيين المسؤولين الذين يدافعون اليوم عن الرياض أكثر من دفاعهم عن بلد ينهار في كل شيء.

قرأت مقابلة صحفية لوزيرة الخارجية في حكومة مجلس القيادة الرئاسي المؤقت، والمقيمة في المنفى الاختياري بالسعودية، أفراح الزوبة، مع وكالة روسية. وللحقيقة، وقفت أمام مفارقة كانت أكثر وضوحاً حيال الدور السعودي في اليمن؛ فحين يتعلق الأمر بالدعم والشرعية والانتصارات، توصف السعودية بأنها قائدة التحالف وركيزة الاستقرار، لكن عند وقوع الهزيمة، تتحول المسؤولية إلى شأن يمني داخلي، ويُختزل ما حدث في «اعتداء حوثي» و«أوجه قصور» مجهولة المصدر، أو تُرمى الاتهامات على الطرف المهزوم بأنه خائن وعميل للإمارات، التي لولاها لما تحرر الساحل الغربي لليمن.

وقفت القوات المشتركة في الساحل الغربي لأكثر من ٤٠ يوماً، وهي تواجه القصف الصاروخي والمسيّر، وتتصدى للهجمات المتواصلة، في حين أن القيادة السعودية، التي تختبئ في الأنفاق تحت الجبال، كانت تكتب التقارير اليومية، لكن تلك التقارير لم تكن تغادر «النفق» إلى الخارج. فالتحرك السعودي الذي كان يجب أن يحدث ظل غائباً، حتى تركت القيادة السعودية مواقعها وهربت صوب البحر.

لم تُهزم القوات رغم الخذلان السعودي، بل خسرت لأنها استُنزفت في معارك متواصلة دفع الحوثيون بكل قواتهم صوب جبهتها، فقاتلت بمفردها، في حين كانت التحركات في جبهات مأرب والجوف والبيضاء هزيلة ولا تكاد تُذكر.

كان اليمنيون ينتظرون رواية مجلس القيادة الرئاسي لما جرى، حتى جاء الحديث على لسان وزيرة الخارجية أفراح الزوبة، التي لم تبرئ السعودية بإعلان مباشر، بل عبر حذف دورها من رواية الانهيار، مع الإبقاء عليها في موقع الشريك الداعم وصاحب الفضل. لكنها لم تقل لنا شيئاً عن طبيعة القيادة السعودية للجبهة، ولم تكشف مستوى الإسناد الجوي المطلوب والمقدم، ولم تذكر التحذيرات التي سبقت الهجوم، كما لم تناقش أثر إعادة هيكلة القوات وتغيير قياداتها، وهي الإجراءات التي قامت بها القيادة العسكرية السعودية بقيادة الفريق فهد بن السلمان.

أما مجلس القيادة الرئاسي اليمني المؤقت، الذي اختارته الرياض بعناية، فتقتصر مهمته على التأكيد باستمرار أن السعودية شريك في إدارة الموارد والتحكم بالجيش والقتال. لكن حين تقع الانتكاسة، تصبح مهمة هذا المجلس منح السعودية البراءة الكاملة والشاملة. فما هو الدور السعودي في اليمن في ظل الانتكاسات المتواصلة منذ بداية الصراع؟

ماذا حدث في الساحل الغربي؟ وكيف وقعت الهزيمة؟ أسئلة كثيرة تُطرح، ثم يأتي الجواب المكرر منذ سنوات طويلة: «الحوثيون انقلابيون، ونحن شرعية، والسعودية شريك، وتحالف دعم الشرعية». ويتكرر الحديث عن «انقلاب الحوثيين، ونحن الشرعية، والقرار ٢٢١٦، ووحدة اليمن، وحق الدولة في استعادة مؤسساتها».

ووحدة اليمن غير موجودة حتى في المناطق التي تمارس فيها السعودية وصايتها، إذا ما تحدثنا عن الجنوب الذي جرى تحريره لأسباب عديدة: عدالة القضية الوطنية، والإسناد الإماراتي، وتحييد السعودية من أي دور في معارك عدن والجنوب، وصولاً إلى بوابة ميناء الحديدة الاستراتيجي، حيث تحققت المكاسب لتلك الأسباب.

لكن حين يُنظر إلى جبهة الشمال اليمني، حيث يُفترض وجود «إسناد سعودي»، لا يمكن الحديث سوى عن انتكاسات متواصلة، من حزم الجوف إلى ميدي وفرضة نهم وقانية في البيضاء، وصولاً إلى بيحان في شبوة. وكل هذه الانتكاسات لم تكن بالنسبة إلى الحوثيين مكاسب ميدانية فحسب، بل كانت وسائل للتسلح؛ فالسلاح الأمريكي الذي اشترته السعودية لمحاربة الحوثيين أصبح في قبضتهم. ونتحدث هنا عن تسليح سبعة ألوية في فرضة نهم وحدها.

قبل انتكاسة الساحل والمخا، كانت حكومة المنفى اليمنية تتحدث عما سمته «الردع المتكامل» والتحرير، لكن الردع لم يحدث؛ فما حدث هو الانتكاسة والهزيمة. وحين يأتي السؤال عن المسؤول حيال ذلك، تأتي الإجابة على شكل تحميل للمجتمع الدولي المسؤولية، والقول إن القتال في الداخل «يمني-يمني»، وإن السعودية بريئة، وإن أي مساندة إقليمية أو دولية يجب أن تكون تحت مظلة السعودية البريئة من كل الهزائم والانتكاسات. ناهيك عن القصف الذي يطال العمق السعودي، وتعدّه الرياض استهدافاً لمكة، وأن على مليارية مسلم الدفاع عن قبلة المسلمين.

مضت عشرة أيام على سقوط ميناء المخا وباب المندب في قبضة الحوثيين الموالين لإيران، ومنذ تلك اللحظة لم تتحرك حكومة مجلس القيادة الرئاسي، ولم نسمع عن معركة للدفاع عن المركز القانوني للدولة، مثلما رأينا البيانات والتصريحات والفتاوى الدينية حين قام المجلس الانتقالي الجنوبي بتأمين وادي وصحراء حضرموت والمهرة، ومنع تهريب الأسلحة والممنوعات.

أقام السعوديون مجلس القيادة الرئاسي ولم يقعدوه للحظة، وأعلنوا حالة الطوارئ، في حين أن سقوط المخا ونزوح مئات الأسر لم يدفع الرياض إلى إعلان حالة الطوارئ أو اتخاذ أي إجراء، وكأن ما حدث لا يعني السعودية ولا الأذرع الموالية لها.

ما يجري اليوم من تسويق للحرب هو معارك عبثية، والعبث الأكبر هو ما يصدر عن حكومة المنفى اليمنية، التي لا تكتفي بالهزيمة والانكسار، بل تسعى إلى تغييب الجنوب. فالزوبة لم تتحدث إلا عن «الدور والمظلة السعودية ووحدة اليمن والدولة الواحدة». وهذا الموقف، بطبيعة الحال، لا يمثل موقف أفراح الزوبة التي قالت ذات يوم إنها تفضل زيارة عدن بتأشيرة دخول، فهي اليوم تعبر عن الموقف السعودي الذي عمل، منذ لحظة انطلاق عاصفة الحزم في ٢٦ مارس، على تغييب القوى الجنوبية، ويريد اليوم تغييب دور الجنوب في حماية باب المندب.

صحيح أن أفراح الزوبة أظهرت السعودية قائداً للتحالف المفترض حين عُدّدت أشكال الدعم، وشريكاً راسخاً حين نوقشت العلاقات، وركيزةً للاستقرار حين طُرح مستقبل اليمن، لكنها اختفت تماماً عندما وصل الحديث إلى أسباب انهيار الجبهة في الساحل الغربي. هكذا احتفظت الرياض بموقع القيادة، من دون أن تتحمل نصيباً من نتائجها.

تمعنت في حديثها، فلم أجد أي تفسير لأسباب الانتكاسة العسكرية، سوى أنها أخفت المتسبب أو حاولت منحه البراءة. لكنها قالت إن السبب هو «القصور»، وإنه يجري «إعادة تنظيم القدرات». عن أي قصور تتحدثين، معالي الوزيرة؟ وأي قدرات يجري تنظيمها؟

ألم يقل السعوديون لكم إن حربهم على الجنوب في يناير، وتفكيك القوات الجنوبية واستهداف الإمارات، كان هدفها إعادة تنظيم القدرات؟ وإذا كانت هذه الهزيمة قد جاءت بعد ثمانية أشهر من تلك الحرب التي أعلنتم فيها حالة الطوارئ واستدعيتم الفتاوى الدينية، فإن ذلك يعني أن حرب الرياض كانت عبثية، وأنها لا تريد الخلاص، ولا استعادة الشرعية، ولا العودة إلى صنعاء. إنها تريد العبث، ولا شيء سوى العبث، واليوم يبدو أن العبث قد وصل إلى الرياض. وهكذا، من زرع حصد.

إن لم تكن السعودية من يتحمل مسؤولية انتكاسة الجوف والبيضاء ومأرب، قبل المخا والساحل وباب المندب، فمن المسؤول عن كل هذه الانتكاسات والهزائم المتلاحقة؟

يبدو أن السعوديين لم يقتنعوا بعد بأن الضربات التي استهدفت القوات المحلية الموالية لهم في صحراء حضرموت ومأرب، ومقتل العشرات من الجنود، وضرب التعزيزات العسكرية في ميناء الوديعة، هي في الأساس هزائم سعودية، ناهيك عن الصواريخ والطائرات المسيّرة التي تصل إلى العمق السعودي، بما في ذلك الرياض.

التخلص من الهزيمة يبدأ حين تواجهون الرعاة بما حصل، لا أن تمنحوهم البراءة من كل شيء. فإذا لم تكن السعودية هي المسؤولة، فأين مجلس القيادة؟ وأين وزارة الدفاع؟ وأين رئاسة الأركان وقيادة المقاومة الوطنية وقيادات القوات الموجودة في الساحل والقوى التي امتنعت عن إرسال تعزيزات من مدينة تعز؟

الحماية السياسية التي تقدمها حكومة المنفى اليمنية للسعودية هي أيضاً حماية للقيادات المحلية اليمنية الموالية لها. ولا ينبغي أن يتحمل المقاتلون على الأرض مسؤولية انتكاسة عسكرية سعودية؛ فالهزيمة سعودية، وما ذهاب السعوديين إلى دعوة المجتمعين الإقليمي والدولي لحماية باب المندب إلا إقرار بأن السعودية عاجزة عن حماية المضيق والملاحة، بعدما عملت على إقصاء شركاء التحالف العربي الذين صنعوا الانتصار دون غيرهم.

الهزيمة سعودية؛ فهي لم تكتف برفض طلب قيادة الساحل الحصولَ على إسناد جوي سعودي، بل تجاهلت التحذيرات الأولى من الحشد الحوثي. والهزيمة سعودية لأن من كان يدير غرفة العمليات في الساحل وفي شرورة هو قيادة سعودية. وإلا، فلماذا قامت القيادة العسكرية السعودية بتغيير قيادة القوات منذ حرب يناير الماضي؟ وما حجم الدعم العسكري السعودي الذي قُدم لتلك القوات منذ يناير وحتى أيام الهجوم؟

لكن سؤالاً آخر يُطرح منذ ما قبل الانتكاسة: هل كانت الأولوية السعودية تجنب التصعيد مع الحوثيين؟ وهل تعارضت حماية الحدود السعودية مع متطلبات الدفاع عن باب المندب؟.

مساحتك الإعلانية تبدأ من هنا

تتيح مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات مساحات إعلانية مرنة عبر الصحيفة المطبوعة والمنصات الرقمية، بما يمنح العلامات التجارية والمؤسسات فرصةً للوصول إلى جمهور متنوع.

للحجز والاستفسار عن المساحات والباقات الإعلانية:

+967 777491124

Alyoum8th@gmail.com

Alyoum8th

مؤسسة
اليوم الثامن
alyoum8.net
للإعلام والدراسات

حضور إعلامي
يمنح إعلانك مساحةً
أوسع للوصول والتأثير.